وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي

1830م-1870م

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

من إعداد الطالبة

سحر حمزة

إشراف أ. د

امحمد قرود

1446هـ-1447هـ/2025م-2026م

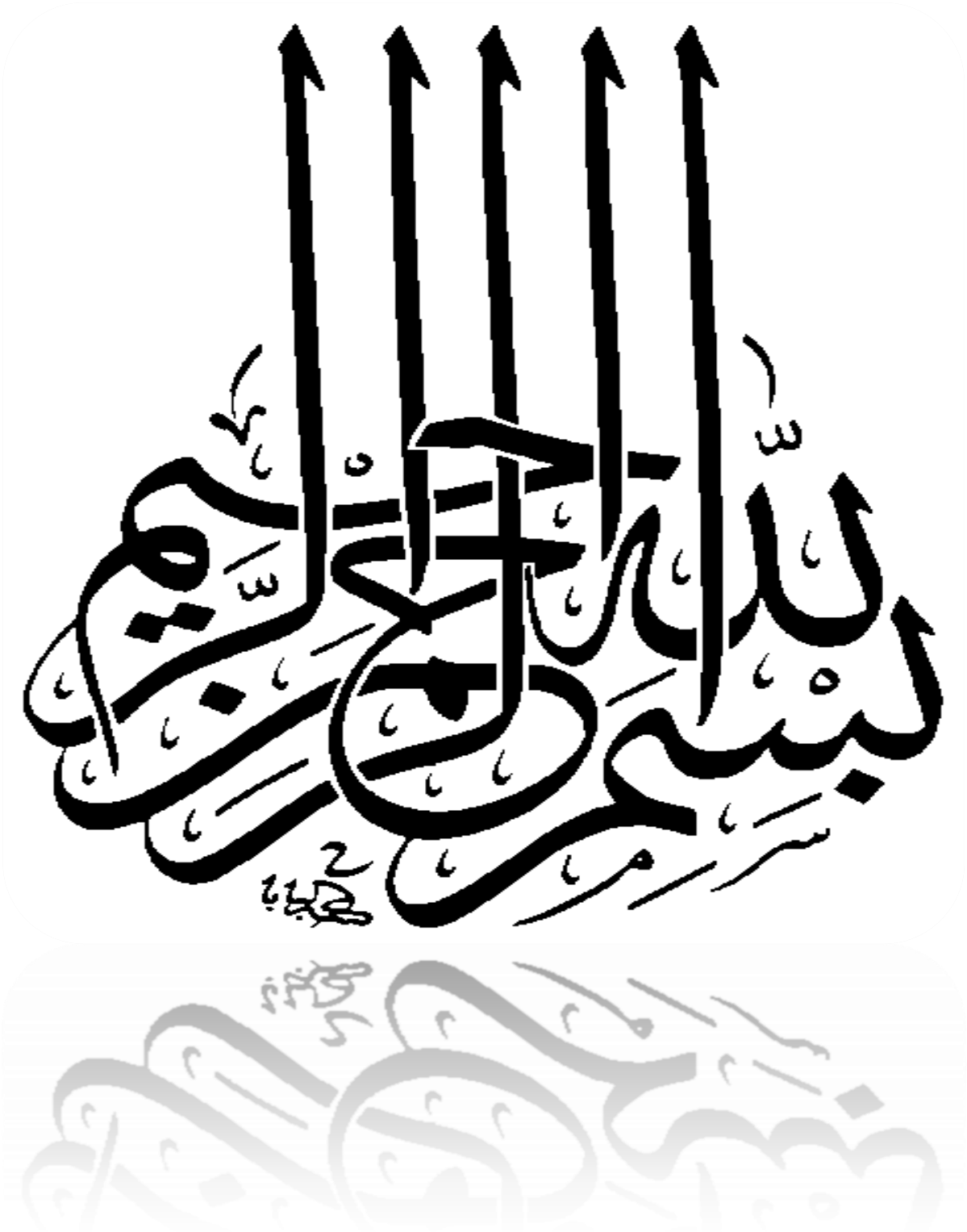

شكر و عرفان

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أشكر الله تعلى على توفيقه و تيسيره الذي به تم انجاز هذا البحث .

كما أتقدم بخالص الشكر و العرفان إلى مشرفي الأستاذ الدكتور قرود أمحمد على توجيهاته العلمية القيمة ، وملاحظاته الدقيقة ، و متابعته المستمرة التي كان لها بالغ الأثر في إخراج هذا البحث في صورته النهائية .

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذة قسم التاريخ بجامعة زيان عاشور – الجلفة ، على ما قدموه من تكوين علمي و معرفي خلال مساري الدراسي .

و اشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة ، و تحملهم عناء الاطلاع و التقييم .

و لا يفوتني أن أتوجه بخالص الامتنان إلى كل من قدم لي يد العون أو كلمة تشجيع من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل .

و في الختام ، اسأل الله تعلى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم و ان ينفع به الطلبة و الباحثين، و يوفقنا جميعا لما يحب و يرضى .

إهداء

إلى من كان دعاؤه نورا يرافقني، وكلامه قوة تساندني، و عطاؤه خيرا يغمرني، إلى من زرع في قلبي العزم و الإصرار، و جعل من التعب طريقا نحو النجاح و الافتخار. إلى سندي و فخري ، ونبع قوتي و صبري ، إلى من يعجز الكلام عن وصف فضله و مكانته في قلبي أبي الغالي " لخضر ".

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها، و احتضنني قلبها قبل يديها ، إلى من سهلت لي الشدائد بدعائها ، و كانت النور في عتمة الليالي، إلى صاحبة القلب النقي و الحنان الذي لا ينتهي ، إلى أعظم نعمة رزقني الله بها ، أمي الحبيبة.

إلى من كانوا لي السند بعد الوالدين ، و الرفقة التي لا تعوض ، إلى من شاركوني الفرح و التعب ، و كانوا لي عونا في كل وقت وحين ، إلى من بوجودهم يكتمل الأمان ، ويزهر بهم الزمان ، ويهون بهم الطريق ، إخوتي الأعزاء . " محمد ، آلاء ، محسن " .

إلى عمتي الدكتورة فاطمة التي لم تأل جهدا في مساعدتي فكانت بحق مصدر إلهام و فخر لي .

إلى رفقاء الدرب و أصدقاء العمر " آية ، خولة ، دعاء "

إلى عائلتي الكريمة " عائلة حمزة و تقار "

قائمة المختصرات :

الرمز	المعنى
ج	جزء
ص	صفحة
ط	طبعة
تر	ترجمة
P	Page
Ed	édition

مقدمة

مقدمة:

تُعد قضية الوجود اليهودي في الجزائر من أكثر القضايا المثيرة للجدل في التاريخ الحديث، نظرا لطبيعة الدور الذي لعبته هذه الطائفة في التحولات الكبرى التي شهدتها البلاد. فبعد قرون من العيش تحت مظلة "اهل الذمة" في العهد العثماني، فقد تمتع اليهود بحماية أنفسهم وأموالهم واندمجوا ثقافياً واجتماعياً مع محيطهم المسلم. بدأت ملامح التغيير تظهر مع تعاظم نفوذ النخب المالية اليهودية (مثل عائلتي بكري وبوشناق) التي سيطرت على مفاصل التجارة الخارجية للإيالة.

لم يقتصر نشاط هذه الطائفة على الميدان التجاري فحسب، بل امتد ليشكل شبكة من المصالح السياسية والمالية المعقدة، و كانت قضية "الديون" الشهيرة أبرز تجلياتها، وهي القضية التي اتخذتها فرنسا ذريعة لافتعال "حادثة المروحة" وتمهيد الطريق لغزو الجزائر عام 1830م. ومع دخول الاحتلال، بدأت السلطات الفرنسية تتبنى سياسة تدريجية تهدف إلى فصل الطائفة اليهودية عن نسيجها الوطني الجزائري، مستغلة رغبة النخب اليهودية في التقرب من الإدارة الجديدة لتحقيق مكاسب قانونية واقتصادية.

توجت هذه السياسة الاستعمارية بسلسلة من المراسيم والقوانين التي استهدفت تغيير الوضع القانوني لليهود، وإخراجهم من بوتقة التشريع الإسلامي والعرفي إلى رحاب المواطنة الفرنسية، وهو المسار الذي اكتمل بصدور "مرسوم كريميو" في 24 أكتوبر 1870م. هذا المرسوم لم يكن مجرد إجراء إداري، بل كان تحولاً استراتيجياً منح اليهود الجنسية الفرنسية الجماعية، مما أحدث شرخاً عميقاً في بنية المجتمع الجزائري، وجعل من هذه الطائفة أداة لتثبيت الوجود الاستعماري وتغيير التوازنات الديموغرافية والسياسية في البلاد.

➢ **الإشكالية :**

وأمام هذه التحوّلات التي شهدتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1870، يبرز التساؤل التالي:

كيف كان وضع يهود الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي خلال الفترة الممتدة ما بين 1830- 1870 ؟

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية نذكر منها :

- ما مدى استثمار فرنسا و اليهود لمسألة الديون على حساب مصلحة الجزائر ؟
- ما هو موقف يهود الجزائر من الاحتلال الفرنسي ؟
- كيف تعاملت السلطات الفرنسية مع الطائفة اليهودية ؟
- ما مضمون مرسوم كريميو، وما هي مواقف مختلف الفئات منه ؟

و لقد دفعتنا جملة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع يمكن تقسيمها الى :

الأسباب الذاتية :

- كوننا أبناء الجزائر و ننتمي اليها .
- الرغبة في التعمق في موضوع يهود الجزائر لما يحمله من خصوصية تاريخية
- الاهتمام الشخصي بدراسة تاريخ الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي
- تقديم مساهمة متواضعة في دراسة تاريخ الجزائر خاصة بداية الاحتلال

➢ **الأسباب الموضوعية :**

- الرغبة في محاولة الإثبات بالدليل العلمي أن احتلال الجزائر لم يكن سببه حادثة المروحة كما تزعم فرنسا، بل أن هناك أطراف فاعلة كان لها الأثر البالغ في تسهيل عملية الاحتلال
- أغلب الباحثين ركزوا على الأسباب المباشرة وغير المباشرة للاحتلال وأهملوا دور اليهود الذي كان من أكبر الأسباب التي جعلت الجزائر تسقط تحت نير الاستعمار
- تسليط الضوء على السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الطائفة اليهودية عبر التنظيمات المعتمدة .
- دراسة مرسوم كريميو باعتباره نقطة تحول في الوضع القانوني و الاجتماعي لليهود في الجزائر

➢ **المنهج المتبع :**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي وذلك لطبيعة موضوعنا الذي يستلزم منا سرد الاحداث التاريخية ، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي من اجل عرض مختلف التحولات التي عرفها هذا الموضوع ، إضافة الى المنج التحليلي الذي يسمح بفهم السياسات الاستعمارية الفرنسية و انعكاساتها على الطائفة اليهودية .

اما عن خطة البحث التي اتبعناها لمعالجة موضوع الدراسة فهي تتكون من ثلاثة فصول مقسمة الى مباحث .

الفصل الأول بعنوان قضية الديون و اسقاط الدولة الجزائرية مقسم الى ثلاثة مباحث الأول يتحدث عن مسألة الديون الممتدة من 1789 الى 1830 اما المبحث الثاني فيتحدث

عن انعكاسات مسألة الديون على الايالة و المتمثلة في حادثة المروحة و بعدها الحصار البحري وصولا الى الاحتلال في 5 جويلية 1830 ، و المبحث الثالث يتحدث عن موقف اليهود من الاحتلال الفرنسي .

الفصل الثاني بعنوان السياسة الفرنسية تجاه يهود الجزائر مقسم الى ثلاثة مباحث الأول يتحدث عن تنظيم الطائفة اليهودية و قيادتها اما المبحث الثاني فيتحدث عن التنظيمات الفرنسية للمؤسسات الدينية اليهودية بالجزائر، و المبحث الثالث يتحدث عن السياسة التعليمية الفرنسية تجاه يهود الجزائر و هذا كله في الفترة الممتدة من 1830 الى 1870 .

الفصل الثالث بعنوان مرسوم كريميو و تجنيس يهود الجزائر مقسم الى أربعة مباحث الأول يتحدث عن ظروف صدور هذا المرسوم و المبحث الثاني يتحدث عن ترجمة لشخصية ادولف كريميو ، اما المبحث الثالث فيتحدث عن المواقف المختلفة من هذا المرسوم ، و في المبحث الأخير تناولنا الامتيازات التي تحصل عليها يهود الجزائر من مرسوم كريميو .

- **المصادر و المراجع :**

ولإثراء موضوعنا هذا اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع و كذا بعض الرسائل الجامعية التي رأينا انها تساعدنا في كتابة ودعم موضوعنا نذكر منها المرآة لحمدان بن عثمان خوجة ، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال لسيمون بفافير ، اما المراجع فقد اعتمدنا على كتاب يهود الجزائر هؤلاء المجهولون لفوزي سعد الله و كتاب يهود الجزائر و الاحتلال الفرنسي 1830 – 1870 لمعوشي أمال و كتاب أبو القاسم سعد الله المعنون ب محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال .

- **الدراسات السابقة**

لقد صادفنا في انجاز موضوعنا هذا عدة دراسات سابقة افادتنا في دعم و تزويد مذكرتنا بالمعلومات من بينها مذكرة عبد الرحمان نواصر بعنوان مسألة الديون الجزائرية و انعكاساتها على علاقات البلدين في اواخر عهد الدايات ، رسالة لنيل شهادة الماجيستير و التي افادتنا في مسألة الديون بشكل كبير فقد تناول الموضوع من مختلف جوانبه و تفاصيله و مذكرة كمال بن صحراوي بعنوان الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر اواخر عهد الدايات ، رسالة لنيل شهادة الماجيستير و قد افادتنا ايضا في مسألة الديون و في التعريف بموقف يهود الجزائر من الاحتلال الفرنسي

بالإضافة الى مذكرة يوسف مناصرية تحت عنوان النشاط الصهيوني في الجزائر بين 1897 – 1962 ،رسالة لنيل شهادة دكتوره و التي تحدثت عن الحركة الصهيونية في الجزائر منذ بدايتها الى غاية الاستقلال .

- **الصعوبات :**

بالنسبة للصعوبات و العراقيل التي واجهتنا في معالجة هذا الموضوع نذكر :

- عدم تمكني من الحصول على الوثائق الأرشيفية وهذا ما جعلني لا اعطي الكثير من الجوانب حقها في الوصف والتحليل .
- موضوع يهود الجزائر موضوع واسع و متشبع لا يمكن حصره في مذكرة بسيطة ، فكثرة المصادر و المراجع حول موضوع الدراسة صعب علينا عملية البحث و استخلاص ما يخدم موضوعنا الامر الذي جعلنا نتوه بوفرة المادة العلمية .
- محدودية الوقت من ابرز الصعوبات التي واجهت انجاز هذه المذكرة حيث لم تسمح الفترة الزمنية المتاحة بالتوسع الكافي في بعض الجوانب .

الفصل الأول : قضية الديون و سقوط الدولة الجزائرية

المبحث الأول :مسألة الديون

المبحث الثاني : انعكاسات مسألة الديون على الايالة

المبحث الثالث :موقف اليهود من الاحتلال الفرنسي للجزائر

الفصل الأول : قضية الديون و سقوط الدولة الجزائرية

المبحث الأول: مسألة الديون :

1 التعريف بأسرتي بكري و بوشناق :

في نهاية الربع الأول من القرن الثامن عشر رحلت من مدينة ليفورنة عدد من الأسر اليهودية التي لم تعد تتحمل الحياة في جنوب ايطاليا ، و جاءت إلى الجزائر تبحث عن العيش وتريد الاستقرار[1]، فاستغلت المصاعب المالية للحكام الأتراك و انتهزت الفرصة واحتكرت التجارة الخارجية ومن بين هذه العائلات نجد عائلة نفطالي بوشناق الجد الذي استقر في الجزائر سنة1723 م وكان من عائلة جد فقيرة فعمل رب الأسرة عند بعض التجار من بين قومه فتحسنت أوضاعهم[2]، كما زادت ثروتهم و ارتفع مستوى علاقاتهم الاجتماعية بفضل مصطفى الوزناجي[3] باي التيطري الذي مر بفترة عصيبة اعتزل فيها الناس ولم يسعفه حينئذ سوى بوجناح الذي أعطاه ما يحتاج من مال و تشجيع ، وبعد أن عين الوزناجي بايا على قسنطينة اعترف بالجميل لبوجناح وعينه رجل أعماله و أصبح محل

---

[1] محمد العربي زبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1972 ، ص257

[2] عبد الرحمان نواصر (مسألة الديون الجزائرية و انعكاساتها على علاقات البلدين في اواخر عهد الدايات) ، رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة غرداية ، الموسم الجامعي 2010 . 2011م ، ص74

[3] ولد مصطفى بن سليمان الوزناجي في الجزائر ، و هو من اصل تركي ، حكم بايلك التيطري و ضواحيه مدة عشرين سنة 1775 – 1795، ولعب دورا مميزا في الاعتداء الاسباني على مدينة الجزائر بقيادة o'rally سنة 1776 ، و يصفه احمد الشريف الزهار في مذكراته بما يلي : و كان مصطفى خزناجيا لا يفعل شيئا الا بأمر خاله لأن حسن باشا عارفا ، وله فطانة في الامر ، غير أنه في بعض الأمور يعتريه الحم . ينظر : احمد شريف الزهار ، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب اشراف مدينة الجزائر ، تحقيق احمد توفيق المدني ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1972 ، ص61

ثقته وبالتالي أصبح نفوذه لدى الباي قويا [1] و نشير هنا أن " نفطالي بوشناق" يحمل نفس اسم جده "نفطالي بوشناق"

ومن بين الأسر المهاجرة نجد أيضا عائلة بكري التي التحقت بعائلة بوجناح بعد فترة من الزمن [2]، كان ابن زاهوت تاجرا في مدينة ليفرون بإيطاليا قبل أن يفتح مركزا تجاريا في مدينة الجزائر عام 1770م ، وكانت بدايته التجارية في الجزائر متواضعة لكنها سرعان ما أخذت تنمو و تزدهر حين انضم إليه بعض اليهود أمثال إخوته (مردخاي ، سليمان ، يعقوب ، وابنه داوود)[3] ، اختصت هذه العائلة في تجارة الحبوب بأنواعها وتوسعت نشاطاتها في مدينة الجزائر و خارجها مثل مرسيليا و جنوة و ليفورنه و نابولي.ارتبطت الأسرتان بينهما بأواصر المصاهرة ، فزوجة نفطالي بوشناق الذي سيصبح رئيس للطائفة اليهودية في عام 1800 هي على ما يبدو ابنة ميشال بكري و أخت يعقوب الذي سوف يترصد المكانة الأولى في مسالة الديون . [4]

أما ازدهار تجارة ابن زاهوت و بوجناح فله حكاية دالة على طبيعة العلاقات الاقتصادية في تلك المرحلة . فقد رغب الباي في تقديم هدية نفيسة إلى زوجة الباشا ، فطلب من بوجناح أن يزوده بحلية ثمينة تعرف محليا باسم " الصريمة " وقد استجاب بوجناح للطلب و جلبها بثمن قدر ب 300 ألف فرنك ، فاقتناها منه الباي . [5]

---

[1] أبو القاسم سعدا لله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009 ، ص15

[2] جمال قنان ، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790 1830 ، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الاشهار ،الرويبة ، 2005 ، ص272

[3] محمد زروال .، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791 1830 ، مطبعة دحلب ، الجزائر ، ص 34

[4] حنيفي هلايلي ، العلاقات الجزائرية الاوروبية ونهاية الايالة 1815 1830 ،دار الهدى ،الجزائر، الطبعة 1 ، 2007 ، ص 44

[5] ابو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص 15

و بما أن الباي لم يكن قادر على تسديد المبلغ نقدا ، فقد عوضه بالقمح ، متحسبا سعر 4 فرنكات للكيلة و هكذا حصل بوجناح على ما جمعه 75 ألف كيله من القمح . وبعد أن قام ببيع هذه الكمية في فرنسا حقق ربحا ضخما بلغ 3.450.000 فرنك ، في حين لم تتجاوز كلفة الحلية التي اشتراها من باريس 30 ألف فرنك فقط . [1]

2 تأسيس شركة بكري و بوشناق :

أصبح بكري[أ] صاحب مركز كبير وثروة واسعة وتحول إلى وسيط تجاري لبيع غنائم البحارة و الرياس الجزائريين وكون لنفسه علاقات خاصة مع معظم يهود أوروبا الذين يشتغلون بالتجارة وحتى الدايات الذين يحصلون على خمس غنائم البحر يتولى هو بيع بضائعهم في أسواق المدينة للأوروبيين و الجزائريين وعندما تضخمت أعماله التجارية وتوسعت اشترك معه اليهودي بوشناق وكونا معا شراكة[2] لم تتفق المصادر حول تاريخ تأسيس هذه الشركة، فقد رجح العربي الزبيري سنة تأسيسها رسميا إلى 1782[3]، ويتماشى هذا الترجيح مع ما ذكره روزي و كارت في الفترة التي حصلت فيها حكومة الإدارة الفرنسية على قروض من الجزائر بقيمة 5 ملايين فرنك[4]، تم ذلك من خلال شركة بكري وبوشناق، لكن بعض المراجع الأخرى حددت تاريخ إنشاء هذه الشركة سنة 1797 ميلادي بالضبط 14 سبتمبر لكن سنة 1793 تبدو الأقرب إلى الحقيقة لأنها توافق سنة التوسع الهائل لأعمال ونفوذ بكري وبوشناق[5] .

---

[1] محمد زروال ، مرجع سابق ، ص 36

[2] يحي بوعزيز ، علاقات الجزائر الخارجية مع دول و ممالك اوروبا ، دار البصائر ،الجزائر ، 2009، ص–ص 263–264

[3] محمد العربي زبيري، مرجع سابق ، ص258

[4] عبد الرحمان نواصر، المرجع سابق ، ص 74

[5] فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، شركة دار الامة ، الجزائر ، الطبعة 2 ، 2004 ، ص 278

تـزامن ظهـور هـذه الشـركة مـع بدايـة ضـعف الدولـة الجزائريـة العثمانيـة السياسـي والعسـكري وشـيوع الفوضـى والاضـطرابات السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة التـي كانـت تمزقها من الداخل وبداية التحولات الإستراتيجية في حوض المتوسط متمثلة في بروز الدول الأوروبية كقوة جديدة صاعدة متفوقة مجمعة على ضرورة وضع حد للخطر الجزائري على أمنها واقتصادها [1].

ولقد لعبت شركة بكري دورا خطيرا في تنشيط جانب التصدير، وتجمع أغلب الدراسات أن الشركة اليهودية قد شحنت كمية من الحبوب يقدر ثمنها بحوالي خمسة عشر مليون فرنك وقدر ثمن حمولة القمح بخمسة وأربعون (بياستر) بدل ثمانية و ثلاثون ثمنها المعتاد و هذاما بين 1796_ 1797 وفي سنة 1795 أبرمت مصالح التموين الفرنسية اتفاقية مع بكري وبوشناق لتزويدها بمئة ألف حمولة من القمح نصفها بسعر مئة (100) فرنك للحمولة الواحدة ونصفها الآخر على سعر مائة وعشرون (120)فرنك، وينص الاتفاق على أن يكون دفع الثمن نقدا، والغريب في الأمر أن الوكالة الإفريقية كانت في تلك الأثناء ترسل كميات من نفس القمح وتشتريه بخمسة و عشرين فرنك للقنطار الواحد أي بحوالي ثلاثون فرنك للحمولة[2] .

3 أصل مسألة الديون :

تطور مسألة الديون من 1789 إلى 1801 :

تعود أصول هذه القضية إلى مرحلة قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 وتبني الجزائر موقف مساعدة فرنسا بعد انهيارها اقتصاديا وتردي الأوضاع الداخلية بالإضافة إلى الحصار

[1] محمد العربي زبيري ، مرجع سابق ، ص 94

[2] حنيفي هلايلي ، مرجع سابق ، ص49

الاقتصادي و العسكري الذي فرضتهما الدول الأوروبية الملكية المعادية للثورة[1]، فبهذه الظروف، ، أصبحت فرنسا في أمس الحاجة إلى كل مساعدة، خصوصا المواد الغذائية الضرورية ، وعلى رأسها القمح فقد تعرض الوسط الفرنسي إلى موجة من الجفاف أضرت بالإنتاج الزراعي ، وصارت السفن الأوروبية تتبع السفن الفرنسية لتمنعها من تزويد البلاد . فوجد الفرنسيون ضالتهم في الجزائر لتفك عنهم هذا الحصار الخطير.[2]

و أمام هذا الوضع خصص المجلس الوطني الفرنسي سنة 1792 اعتمادات لشراء الحبوب من الجزائر ، و كلف القنصل فالير باقتناء اكبر كمية ممكنة من القمح ، بل أن فرنسا لجأت في أكثر من مناسبة إلى الاقتراض من الجزائر لتأمين احتياجاتها الغذائية .

وقد عبر الداي حسن[3] عن هذا الموقف الداعم للجمهورية في رسالة موجهة الى محافظة العلاقات الخارجية الفرنسية بتاريخ 16 اكتوبر 1795 ، مؤكدا استعداد الجزائر

---

[1] محمد خير فارس ، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي ، دمشق ، الطبعة 1 ، 1969 ،ص 148

[2] كمال بن صحراوي ، (الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر اواخر عهد الدايات) ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر ،الموسم الجامعي 2007 . 2008 م، ص : 115

[3] حسن الثالث باشا داي حكم ايالة الجزائر من 1791 الى 1798 بمنصب داي ، و هو معروف بأسماء عدة مثل حسن باشا و بابا حسن باشا و الداي حسن ، كان قبل تعيينه بمنصب الدي يحتل منصب وكيل الخرج سنة 1776 ثم منصب الخزناجي سنة 1789 إبان حكم الداي محمد بن عثمان ينظر :

H.-De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque (1516-1830), Ernest Leroux, Paris, 1887 , p 384

لتزويد فرنسا بالحبوب و المواد المعيشية و كل ما تطلبه ، في حدود الإمكانات المتاحة . و لم يكن هذا الموقف سهلا بالنظر إلى أن الجزائر كانت تتعامل مع دولة تواجه تحالفا اوروبيا واسعا ضدها . [1]

و في ظل هذه الظروف الدولية ، تهيأت فرص استثنائية للتاجرين اليهوديين ، اذ ازدهرت شركتهما بفضل الارتفاع الكبير في أسعار الحبوب داخل أوروبا ، الناجم عن اتساع الحروب و اشتداد التنافس بين التجار الأوروبيين على القمح الجزائري . ففي سنة 1794 تلقى وكيل الشركة الفرنسية في عنابة اوامر صريحة بشراء الحبوب " بأي ثمن و بكل الوسائل " و في العام ذاته كانت كل من اسبانيا و فرنسا تستوردان كميات ضخمة من القمح ، ليس فقط من قسنطينة بل كذلك من الغرب الوهراني ، مما ساعد على توسع نشاط الوسطاء المحليين و رفع ارباحهم بشكل غير مسبوق . [2]

ورغم منح الجزائر رخصة للتجار الفرنسيين بتصدير القمح إلا أن هؤلاء واجهوا صعوبات كبيرة في نقله ، مما فتح المجال لظهور الشركة اليهودية التي جاءت كحل يخدم مصالح الأطراف الثلاثة : ففرنسا ضمنت حاجتها من القمح تحت حماية العلم الجزائري باعتباره بلدا محايدا ، و تمتعت بامتياز الدفع المؤجل بسبب أزمتها المالية ، بينما حقق اليهود أرباحا طائلة مكنتهم من الارتقاء بشركتهم بسرعة . أما الجزائر ورغم إدراكها للأهمية الإستراتجية لصراع القمح بين الدول الأوروبية فلم تستفد شيئا من هذه الوساطة . [3]

و بعد فترة قصيرة من قيام الشركة اليهودية بتصدير شحنة من الحبوب إلى فرنسا ، بادر التاجران اليهوديان إلى مطالبة الحكومة الفرنسية بتسوية ديونهما ، وذلك عبر وكلائهما

[1] محمد خير فارس ، مرجع سابق ، ص 148

[2] عبد الرحمان نواصر ، مرجع سابق ، ص 107

[3] نفسه ، ص107

في باريس . غير إن الملف ظل مجمد مدة طويلة ، بحجة ان يهود الجزائر كانوا يمونون الأسطول الانجليزي ، وهو ما استخدم كحجة لتعليق الدفع .[1]

و بحلول سنة 1795 بلغت ديون فرنسا ما يقارب مليوني فرنك في حين قدرت مستحقات التاجرين اليهوديين لدى الجزائر بنحو 300 ألف فرنك .وأمام هذا الوضع وجه الباشا مصطفى[2] رسالة إلى تاليران[3] يطالبه فيها بأن تسدد فرنسا ديونها تجاه رعاياه اليهود لكن دون نتيجة تذكر . مما أدى في النهاية الى انتقال القضية إلى مستوى الحكومتين لمتابعتها رسميا .[4]

---

[1] فوزي سعدالله ، مرجع سابق ، ص308

[2] يُعَدّ الداي مصطفى باشا (1798–1805) من أبرز حكّام إيالة الجزائر، وقد اتسم عهده بالغموض والتناقض، حيث اختلف المؤرخون في تقييمه بين من أبرز إنجازاته ومن ربطه بتأثير قوى مالية وتجارية نافذة. وقد شكّل حكمه بداية مرحلة اضطراب عُرفت بـ"مرحلة الفوضى"، تميّزت بعدم الاستقرار السياسي وتكرار الاغتيالات، إلى جانب تفاقم الأزمات المالية. وانتهى عهده باغتياله سنة 1805 إثر مؤامرة، بعد فشل محاولته الفرار والاحتماء، ليُقتل ويُمثّل بجثته. ورغم هذه الظروف، قام ببعض الأعمال كتعزيز دفاعات مدينة الجزائر، غير أنّ حالة الفوضى استمرت بعده إلى غاية 1830، حين سقطت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي. ينظر : محمد بوشنافي ، (الداي مصطفى باشا وعصره 1798 1805) ، عصور الجديدة ، مختبر البحث التاريخي تاريخ الجزائر، جامعة وهران ، العدد 7–8 ، 2012–2013 ، ص159

[3] الوزير تاليران : وهو جارلس ماورس تاليران بيركورد Talleyrand Maurice Charles Berigor درس اللاهوت حيث عمل قسا عام 1779 ، استقال من كرسيه بعد تأييده الدستور المدني للاكليروس، اقترح مصادرة اموال الكنيسة في 1789 ، عين وزيرا للخارجية 1798–1799ثم أعيد تعينه بعد انقلاب نابليون لغاية 1807 ، أدى دورا مهما في توقيع صلح الكونكوردات مع البابوية واستقال من منصبه عام 1807ّ ، مثل فرنسا في مؤتمر فينا و خدم سفيرا في بريطانيا 1832–1834 . ينظر : موسى العاشوري ، (مراسلات القنصل ديبوتانفيل مع وزير الخارجية الفرنسي تاليران 1800–1805) ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية ، دورية محكمة تصدرها جامعة سيدي بلعباس ، المجلد 15 ، العدد 1 ، جوان 2023 ، ص 193

[4] ابو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص 16

شهدت نهاية سنة 1798 تدهورا واضحا في التعامل بين فرنسا و الجزائر ، و هو ما انعكس مباشرة على نشاط يعقوب بكري في ميناء مرسيليا . فبعد أن استقبلت شركته 33 سفينة سنة 1795 ، ثم 34 سفينة سنة 1796 تراجع العدد الى 11 سفينة سنة1797 ، والى 5 سفن فقط سنة 1798 . ويعود هذا الانخفاض الى الحصار البحري الشديد الذي فرضته بريطانيا على التجارة الفرنسية ، كما أن السفن المحملة بالقمح الجزائري لم تعد تتجه كلها الى مرسيليا ، إذ فضلت بعضها الموانئ الايطالية و الاسبانية هربا من الحصار . [1]

و أصبحت الإحصائيات المتعلقة بكميات القمح المصدر نحو فرنسا خلال هذه الفترة صعبة التحديد ، غير أن ما أورده " فيدشايمر" يبين أن سفينة واحدة كانت تحمل نحو 1500 حمولة (ما يعادل 234 طنا) و بناء على ذلك :

- سنة 1795 بلغت الشحنات 70.525 حمولة (حوالي 16.557.840 طن)
- سنة 1798 لم تتجاوز 10.525 حمولة (حوالي 2.462.850 طن)[2]

كما يشير حمدان بن عثمان خوجة إلى أن شركة بكري و بوشناق لم تكن الوسيط الوحيد لنقل القمح ، ولا كان ميناء مرسيليا الوجهة الوحيدة . فقد خرج سنة 1795 من :

- عنابة : 96 سفينة محملة بالحبوب
- وهران : 240 ألف صاع (225.576 قنطارا)

وبذلك بلغ مجموع الصادرات نحو 331.296 قنطارا [3]

---

[1] عبد الرحمان نواصر ، مرجع سابق ، ص 108

[2] نفسة ، ص 109

[3] حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبوعة ، رغاية ، 2006 ، ص- ص 138 - 139

ورغم الاضطرابات، حققت الشركة أرباحا كبيرة إذ كانت تشتري الصاع ب 3.5 إلى 4 فرنكات ،بينما يباع في فرنسا ب 50 فرنكا . أي أكثر من عشر إضعاف . ومع أن التجار الفرنسيين لم يرغبوا في منافسة شركة أجنبية ، فإن مبادئ الثورة الفرنسية التي ألغت الاحتكار التجاري و سمحت باستمرار نشاط الشركة ، التي أصبحت منفذا مهما ساعد فرنسا على تجاوز الحصار البحري البريطاني في تلك الفترة . [1]

استغل بوشناق منصبه المؤثر ليمنح الشركة الجديدة أسسا قوية داخل البلاد و خارجها ، فسرعان ما أصبحت فاعلا مهما في النشاط التجاري بين الجزائر و أوروبا . و بعد القطيعة التي حدثت بين الجزائر و فرنسا على اثر حملة نابليون على مصر سنة 1798 ، استطاعت شركة بكري و بوشناق أن تبسط سيطرتها على مفاصل الاقتصاد ، مما مكن الشريكين اليهوديين من جمع ثروة ضخمة بلغة سنة 1800 حوالي 22.977.445 . [2]

استغل بكري و بوشناق نفوذهما لدى الداي لنيل امتياز استغلال غابات الكريستة في وقت كانت فيه البحرية الجزائرية تعتمد على الأخشاب [3]، وبعد احتكارهما لهذه التجارة ، اضطرت الدولة لشراء الخشب منهما بأسعار مرتفعة ، بينما كانا يقتنيانه بأثمان زهيدة ، ما دفع الأهالي إلى ترك هذا النشاط . و نتيجة لذلك تقلصت موارد الخشب و تضرر الأسطول الجزائري بسبب صعوبة توفير المادة الأساسية لصناعة السفن[4] .كما تحصل اليهود على امتياز آخر يتمثل في استغلال موانئ القل و بجاية و جيجل وذلك مقابل ضريبة جد مغرية للداي منذ 1807 ـ 1808 م ، و بقيت هذه الامتيازات و الاحتكارات بيد شركة بكري و

[1] جمال قنان ، مرجع سابق ، ص 279

[2] حنيفي هلايلي ، مرجع سابق ، ص 45

[3] فوزي سعد الله ، مرجع سابق ، ص ص 212-213

[4] محمد العربي زبيري ، مدخل الى تاريخ المغرب العربي الحديث ، المؤسسة الوطنية للطباعة ،الجزائر، 1975 ، ص – ص 100 – 101

بوشناق و الانجليز حتى سنة 1817 عندما حصلت خلافات بين الداي حسين [1] (ينظر الملحق رقم 1) و الانجليز.[2]

اشترطت الجزائر أن عودة العلاقات السلمية بين البلدين مرهون بتعهد تسوية مسألة الديون[3] ، و بالفعل ثبت ذلك في معاهدة الصلح المقررة في 27 شعبان 1216هـ الموافق ل 27 ديسمبر 1801م في بندها الثالث عشر الذي يشير إلى تسديد هذه الديون بين الطرفين و أهم ما جاء في البند : " أن سعادة الداي يتعهد بتسديد كل المبالغ التي يكون رعاياه قد اقترضوها من الفرنسيين ، كما يتعهد " تانفيل " باسم حكومته بتسديد كل الديون المشروعة المستحقة للرعايا الجزائريين ."[4]

و يظهر فحص نص المعاهدة أن قضية الديون شكلت محورا أساسيا في العلاقات بين الجزائر و فرنسا ، كما تكشف عن الدور البارز الذي لعبه التاجران اليهوديان في المطالبة بمستحقاتهما ، مقابل سعي الداي مصطفى إلى إرجاعها حفاظا على مصالح الطرفين . غير أن تسوية هذه المسألة واجهت عراقيل معقدة ، خصوصا في تحديد مقدار الدين الحقيقي ، نتيجة تعدد الأطراف المتدخلة ، و طول مدة المعاملات ، و تضخم الفوائد.

ويمكن ابراز اهم هذه التقديرات على النحو التالي :

---

[1] الداي حسين (1818 . 1830) : هو أخر الدايات ، تولى الحكم سنة 1816 و كان رجلا عالما و شجاعا و حكيما ، في عهده أصيبت مدينة الجزائر بزلزال ووقعت حادثة المروحة و الحصار سنة 1827م ، ثم الاحتلال سنة 1830م اكبر خطأ ارتكبه أثناء ولايته هو سماعه للواشين في قضية يحي أغا الذي كان اكبر قائد عسكري . ينظر : حمدان بن عثمان خوجة ، مصدر سابق ، ص 146

[2] فوزي سعد الله ، مرجع سابق ، ص 214

[3] جمال قنان ، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 1830 ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر ،2007 ، ص 321

[4] عبد الرحمان نواصر ، مرجع سابق ، ص 112

1 المبعوث الخاص هركولي[1] : قدم هركولي في مراسلة بتاريخ 1 ماي 1796 أول تقدير رسمي لقيمة الحبوب المصدرة إلى فرنسا سنة 1795 ، و قدر المبلغ بما يتراوح بين 3 و 4 ملايين فرنك ، في حين حاول وزير الخارجية تقليصه إلى نحو2 مليون فرنك فقط . كما أشار هركولي إلى أن التاجرين اليهوديين واصلا تزويد فرنسا بكميات كبيرة من الحبوب بلغت إلى غاية التاريخ نفسه 40 ألف قنطار . [2]

2 سيمون ابوقية : ممثل شركة بكري و بوشناق في باريس ، فقد قدر قيمة الدين في مراسلاته الى وزير الخارجية بثلاثة ملايين فرنك[3] . ويعكس هذا التقدير محاولة الشركة تثبيت رقم مالي محدد يمكن اعتماده كأساس للتفاوض ، بعيدا عن الأرقام المتضاربة التي كانت تطرح في تلك الفترة .

3 البحرية الفرنسية : قدرت البحرية الفرنسية ديون التاجرين بكري و بوشناق ب 2.1 مليون فرنك ، و قد سدد منه 400 ألف فرنك فقط ، ليبقى في ذمة فرنسا مبلغ 1.7 مليون فرنك [4]. ويعد هذا التقدير من أكثر الأرقام تحفظا مقارنة بتقديرات الأطراف الأخرى .

4 بكري و بوشناق : قدم بكري و بوشناق تقديرا مرتفعا جدا للدين بلغ 7.942.994 فرنك دون احتساب الفوائد ، تاركين تحديدها للسلطات الفرنسية . كما أدرج ضمن مطالبتهما تعويضات إضافية ، منها خسائر نهب منزل بكري في مرسيليا بقيمة 420 ألف فرنك [1]، إضافة إلى شحنات استولى عليها القراصنة الفرنسيين . و استند التاجران في مطالبتهما إلى

---

[1] هركولي: المبعوث الفرنسي الى الجزائر سنة 1796 ، ينظر: يحيى بوعزيز ، مرجع سابق ، ص 156

[2] جمال قنان ،العلاقات الفرنسية ...، مرجع سابق ، ص 289

[3] نصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، دراسات و ابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،دار البصائر، الجزائر، ط2، 2008 ، ص 564

[4] جمال قنان ، العلاقات الفرنسية ...، مرجع سابق ، 289

حادثة تعويض قنصل فرنسا "فاليير" الذي سرق منه مليون فرنك في الجزائر ، مطالبين بالمعاملة بالمثل باعتبارهما رعايا جزائيين [2].

يستخلص من المعطيات السابقة أن قيمة الدين لم تحدد بدقة بسبب غياب توافق بين مطالبة التاجرين اليهوديين و التقديرات الفرنسية ، و هو ما نتج عن سلوكيات اليهود المشبوهة ، خاصة فيما يتعلق بالتهريب ، إضافة إلى عدم ضبط قيمة الفائدة وتركها لتقدير السلطات الفرنسية . وقد بدأت فرنسا في تسديد جزء من الدين وفق اتفاق 1801 ، ما مكن بكري و بوشناق من الحصول على أكثر من أربعة ملاين فرنك بفضل تدخل تاليران وضغط الداي . غير أنهما رغم هذه الدفعات ، لم يقم التاجران بتسوية ما بذمتها تجاه خزينة البايلك و المقدر ب 300 ألف فرنك منذ سنة 1796 . [3]

تبين هذه المرحلة جذور مسألة الديون و الدور البارز للداي مصطفى في مطالبة فرنسا بتسوية مستحقاته اتجاه الجزائر ، مع ملاحظة تأثير التاجرين اليهوديين عليه بفعل علاقته الوثيقة بهما . في المقابل لجأت فرنسا إلى تسييس الملف و المماطلة في الدفع ، ما دفع الجزائر إلى ربط عودة العلاقات الطبيعية بتسوية الدين نهائيا . وقد جرى تثبيت هذا الشرط رسميا في معاهدة 1801 ، مما حول قضية الديون إلى محور أساسي في العلاقات بين البلدين .

تطور مسألة الديون من 1801 إلى 1830 :

[1] كان هذا في نهاية سنة 1797 حيث قام حوالي 50 متسكع بنهب هذا البيت ، ينظر : عبد الرحمان نواصر ، مرجع سابق ، ص 113

[2] عبد الرحمان نواصر، مرجع سابق ، ص 113

[3] عمار حميداني ، حقيقة غزو الجزائر ، ترجمة لحسن زغداد ، منشورات ثالة ، الجزائر ، ط 2 ، 2008 ، ص 41

لقد تمكن اليهوديان من استمالة تاليران الذي خلف "دولا كروا" [1]سنة 1798 ،و عمل على تحسين رأي الحكومة الفرنسية إزاء اليهود ،و قضية شرعية ديونهم .[2]لكنهم تحصلوا على جزء فقط ، والباقي تم تجميده لعدة اعتبارات فحسب محمد خير فارس بأن فرنسا كانت تعاني من ضائقة مالية ، بسبب الظروف التي كانت تعيشها في تلك الفترة ،[3]ولقد تدهورت أحوال اليهود في الجزائر بعد مقتل "نفتالي بوشناق" سنة 1805 ثم لحق به "الداي مصطفى".

و عموما فان وضعية التجار اليهود في فرنسا خاصة لم تتحسن بسبب عزم نابليون[4] على غزو الجزائر لكن مشروعه فشل سنة 1808 واستطاع اليهود استعادة حرية نشاطهم لكن سرعان ما تضررت العلاقات بسبب الحصار القاري مما كان له الأثر السلبي على

---

[1]شارل هنري دولاكروا : هو عسكري فرنسي (1779–1845) خدم تحت قيادة الإمبراطور نابليون بونابارت وشارك في عدة حملات عسكرية في إيطاليا وروسيا. تدرّج في الرتب بفضل شجاعته وبرز في معارك مهمة مثل معركة مارينغو كما شغل منصب مساعد للأمير ، ووصل إلى رتبة عقيد ثم لواء شرفي. أُصيب وأُسر خلال حملة روسيا سنة 1812، ثم عاد إلى فرنسا بعد سقوط نابليون وتقاعد سنة 1816، وتوفي سنة 1845. ينظر :

Piron E. A. , Eugène Delacroix : sa vie et ses œuvres, J. Claye , Paris ,1863, p p 34–35

[2] محمد دادة ،(اليهود في الجزائر في العهد العثماني منذ القرن 18 حتى 1830)، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة دمشق ، 1985 ، ص197

[3] محمد خير فارس ، مرجع سابق ، ص 148

[4]نابليون بونابرت : وُلد سنة 1769 في كورسيكا داخل أسرة متوسطة، وتميّز منذ طفولته بذكاء لافت وتكوين علمي وعسكري مبكر في فرنسا. ومع اندلاع الثورة الفرنسية، تدرّج سريعاً في السلك العسكري وبرز كقائد طموح بفضل إنجازاته الميدانية وقدرته على استثمار التحولات السياسية. تولّى لاحقاً الحكم كإمبراطور، وتمكّن من توسيع نفوذ فرنسا في أوروبا، غير أنّ تصاعد التحالفات الأوروبية أدّى إلى سلسلة من الهزائم الحاسمة أبرزها لايبزيغ وواترلو سنة 1815. وانتهت مسيرته السياسية بالنفي إلى جزيرة سانت هيلانة، حيث عاش سنواته الأخيرة إلى غاية وفاته سنة 1821 ، ينظر : ميلاد .أ. المقرحي ، تاريخ أوروبا الحديث 1453 – 1848 ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 1991 ، ص– ص 319 –349

التجارة اليهودية في فرنسا و ايطاليا واستمر فرض الحراسة على ممتلكات اليهود حتى 1811.[1]

بالإضافة إلى عودة يعقوب بكري للاستقرار في الجزائر سنة 1809 بسبب المضايقات التي تعرض لها في ليفرنة و فرنسا .[2]

عودة رئاسة الطائفة اليهودية ليوسف بكري وهو الأخ الأكبر ليعقوب بكري بعد مقتل ابن دران خصم أسرتي بكري و بوشناق .[3]

وبعد عودة أسرة البوربون[4] إلى الحكم أبعدت القنصل تانفيل[5] و عينت بيار دوفال[6] محله في فيفري 1816، وقد كلف بدراسة جميع المسائل التي هي محل نزاع بين البلدين

---

[1] جمال قنان ، العلاقات الفرنسية ... ، مرجع سابق ، ص 296

[2] عبد الرحمان نواصر ، مرجع سابق ، ص 117

[3] ابو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص18

[4] تُعدّ عائلة آل بوربون فرعاً من سلالة الكابيتيون، وقد وصلت إلى عرش فرنسا مع الملك هنري الرابع سنة 1589. حكمت فرنسا لقرون وأسهمت في توحيدها وتعزيز سلطتها الملكية. انتهى حكمها مع الثورة الفرنسية سنة 1792 بعد إسقاط النظام الملكي. ورغم عودتها لفترة قصيرة بعد 1815، أُطيح بها نهائياً سنة 1830 ، ينظر ، محمد حسن عبيد ، (اسرة البوربون) ، الموسوعة العربية ، دمشق ، المجلد 5 ، ص 492

[5] ديبوا تانفيل : برز مع اندلاع الثورة الفرنسية، حيث شارك في اقتحام الباستيل يوم 14 جويلية 1789،وفي سنة 1798 عُيّن قنصلاً عاماً بالجزائر، غير أنّ وصوله تأخر بسبب الاضطرابات الدولية إلى غاية حوالي 1800. وقد عمل على إعادة الاستقرار للعلاقات الفرنسية الجزائرية، فتم التوصل إلى هدنة 18 جويلية 1800، ثم تجديدها سنة 1801 لتنظيم المبادلات التجارية وإطلاق الأسرى. إلا أن مهمته اصطدمت بضغوط خارجية وخلافات سياسية، ما أبقى العلاقات بين الجانبين في حالة توتر وعدم استقرار، ينظر : موسى العاشوري ، مرجع سابق ، ص 183

[6] بيار دوفال : 1758 – 1829 ، آخر قنصل فرنسي في الجزائر قبل الاحتلال، وكان في نفس الوقت تاجرا، كانت تربطه عالقات مع بكري وحسين واشترك معهما في عدة قضايا، كانت مواقفه الشخصية من الأسباب التي أزمت الوضع السياسي بين الجزائر وفرنسا، وزادت من وقع الآزمة وحدتها ، ينظر : حمدان بن عثمان خوجة ، مصدر سابق ، ص147

، حتى يتم ترتيب العلاقات بينهما ، ومن بين هذه المسائل كانت مسألة الديون اعقدها ، وبحلها ربما تعود العلاقات إلى طبيعتها بعدما توترت لأزيد من خمسة عشرة سنة.[1]

أرسل بيار دوفال تقرير لريشيليو فصل فيه مسألة الديون و نتج عنه تأسيس "اللجنة الملكية" التي درست المسألة من جذورها والظروف و الملابسات التي أحاطت بها ، و أهم شيء يلفت الانتباه أن هذه اللجنة فصلت في مكونات هذا الدين وهي من العناصر الشائكة ، والتي لي يتم الفصل فيها سابقا[2] .

يرى عمار بوحوش أن بكري قد تواطأ مع قنصل فرنسا بالجزائر ووزير خارجيتها، حيث عمدوا إلى مخادعة الحكومة الجزائرية، من خلال تراخي الشركة اليهودية في متابعة تحصيل ما تبقّى من الديون المستحقة على فرنسا. وقد كان هذا التراخي متعمّدًا، بهدف تعقيد القضية وإثارة الإشكالات مع فرنسا، بما يؤدي إلى توتير وتعكير صفو العلاقات الجزائرية–الفرنسية[3].

كان الداي علي[4] قد سبق أن جدّد مطالبته لفرنسا بتسديد الديون المستحقة عليها، كما منح الشركة اليهودية امتيازات أوسع، الأمر الذي أدى إلى تضييق الخناق على المصالح الفرنسية في الشرق الجزائري، في إطار سياسة ضغط مباشرة على الحكومة الفرنسية. ونتيجة لذلك، شُكّلت لجنة خاصة دخلت في مفاوضات مع الأطراف المعنية لمعالجة هذه الإشكالية،

[1] عبد الرحمان نواصر، مرجع سابق ، ص 118

[2] جمال قنان ، العلاقات الفرنسية ...، مرجع سابق ، ص 306

[3] عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، الطبعة 1 ، 1997 ، ص 87

[4] حكم البلاد بين 1817 – 1818 ، ينظر : كمال بن صحراوي ، مرجع سابق ، ص119

وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاقية في باريس خلال عهد الداي حسين، بتاريخ 28 أكتوبر 1819م.[1]

وقد حددت اللجنة في محضرها قيمة الديون ب24 مليون فرنك ، فإن الاتفاق الأخير حصرها في 7 ملايين فرنك ، تدفع في غضون سنة ،ابتداء من 1 مارس 1820 م،[2]

لكن المادة الرابعة من اتفاق28 اكتوبر 1819 ، تضمنت استثناء خطيرا، إذ أشارت الى دفع المبلغ ، في غضون عام ، إلا إذا قدم مواطنون فرنسيون اعتراضات تدعمها المحاكم ، وبذلك دخلت المسألة نفقا جديدا[3] .

ورغم أن غرفة النواب في فرنسا قبلت ، بموجب قانون 24 جويلية 1820 ، الذي اقر اتفاق 28 اكتوبر السابق ، أن تدفع مبلغ07 ملايين ، فإن دعاوى ظهرت في فرنسا و ليفرون ، يزعم أصحابها أن لهم ديونا على شركة بكري و بوشناق ، ومنهم اليهودي الجزائري ناتان بكري [4].

وبعد استخلاص هذا المبلغ ، وزعه الداي على من كانت لهم ديون على بكري ، ولكن بحضوره ، حتى يضع حد للشكاوى المتكررة [5]،ورغم ذلك بقيت على بكري ديون ، وهو ما استدعى بيع جميع ممتلكاته في المزاد العلني عام 1826 ،بثمن قدره 3200 ريال [6].

---

[1] نفسه ، ص119

[2] حمدان خوجة . مصدر سابق، ص178

[3] محمد العربي زبيري ، التجارة الخارجية ...، مرجع سابق ، ص281

[4]اسماعيل العربي ،(دور اليهود في الدبلوماسية الجزائرية في اواخر العهد العثماني الدايات)، مجلة تاريخ و حضارة المغرب ، العدد 12 ، ديسمبر 1974 ،ص 66

[5] حمدان خوجة ، مصدر سابق ، ص182

[6] نجوى طوبال ،(طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700 ـ 1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية) ، رسالة ماجيستير في التاريخ الحيث ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر ،الموسم الجامعي ،2004 ـ 2005 ، ص181

على الرغم من غضب الداي من السياسة التي انتهجتها فرنسا، والمتمثلة في تجاهل الرد على مراسلاته، فإن قضية الديون ظلت عالقة دون تسوية إلى أن وقعت حادثة المروحة، التي استغلتها فرنسا بعدما عملت على تسييس مسألة الديون وجعلتها وسيلة لتوتير العلاقات، بل ولتنفيذ أطماعها الاستعمارية التوسعية. وبسبب الشروط التعجيزية التي فرضتها فرنسا، أصبحت القضية غير قابلة للحل، مما أدى إلى قطع العلاقات بين الطرفين، ثم إعلان فرنسا الحرب على الجزائر في جوان 1827.

المبحث الثاني : انعكاسات مسألة الديون على الايالة

1 حادثة المروحة :

عرفت العلاقات بين " الداي " و " دوفال " حالة احتقان كبيرة ، و جاءت مناسبة عيد الفطر 29 افريل 1827 ،[1] والتي منحت دوفال فرصة ملاقاة الداي ، لأن الداي يستقبل قناصل فرنسا ليلة العيد ،[2] و قد روى عثمان بن حمدان خوجة الواقعة " لقد جرت العادة أن تقوم قناصل الدول الاوربية المعتمدين لدى الجزائر بزيارة اكرام إلى الداي بمناسبة اليوم الأول من البيرام (العيد) ، وكان القنصل الانجليزي و القنصل الفرنسي يتنافسان الصدارة في هذه المناسبات . ولذلك ولتجنب كل مناقشة قرر الداي أن يستقبل الواحد عشية الاحتفال و الأخر في يوم العيد نفسه . و على هذا الأساس جاء السيد دوفال عشية عيد البيرم ليؤدي زيارته للداي بمحضر جميع أعضاء الديوان ، وكان هذا القنصل لا يجيد التركية، وبعد الحفل سأل الباشا القنصل لماذا لم تجبه حكومته عن برقياته العديدة الخاصة بمطالب بكري

[1] عمار حمداني ، مرجع سابق ، ص 69

[2] يستقبل الداي ليلة العيد القنصل الفرنسي ، و القنصل الانجليزي يوم العيد ، ينظر : شريف الزهار ، مصدر سابق ، ص 164

فكان جواب السيد دوفال في منتهى الوقاحة إذ جاء كالآتي : إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم " .

من هنا كان بإمكان أن يعذر القنصل لو كان في مجلس عادي ، ولكن أمام دوانه لم يستطيع تمالك نفسه ، وضربه ضربة واحدة بالمروحة (هذه المروحة مصنوعة من سعف النخيل) . [1]

ومن بين الذين اقروا أن الداي ضرب دوفال بكشاشة الذباب دون أي استفزاز قنصل سردينية " داتيلي ذي لاتور " الذي علم بالحادث عن طريق دوفال . [2]

وحسب ما ورد عند بفافير[3] : " كان الداي قد سأل قنصل فرنسا عما إذا كانت قد وصلت من حكومته تعليمات ملائمة بشأن النقاط التي تفاوض فيها في مثل هذا اليوم من السنة الماضية ، لمطالبه ، فثارت ثائرة الداي عندئذ ، ولطم القنصل الفرنسي على رأسه بالمروحة التي كانت بيده في تلك اللحظة ..."[4] و يشير المؤرخ ياكونو (Yacono) إلى أنه لا يمكن إنكار وقوع حادثة المروحة، خاصة وأن الداي حسين نفسه أقرّ بحدوثها. غير أن الرواية التي قدمها القنصل الفرنسي دوفال، والتي تحدث فيها عن تلقيه ثلاث ضربات عنيفة بمقبض المروحة، تبدو مبالغًا فيها. ويرى ياكونو أن ما حدث في الحقيقة هو أن الداي حسين، وتحت تأثير الغضب، دفع دوفال مستعملاً المروحة، وأن الضربات كانت خفيفة كما

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة ، مصدرسابق ، ص 180

[2] محمد خير فارس : مرجع سابق ، ص 156

[3] بفافير : أسير الماني قبض عليه الانكشارية في ازمير وقادوه الى الجزائر ، حيث اشتغل طباخ ، للخزناجي ، و اعطاه حريته بأيام قليلة قبل الاحتلال ثم عمل لمدة اسبوعين عند باي التيطري " مصطفى بومزراق " ولما عزم هذا الاخير محاربة فرنسا هاجر الى بلده . ينظر : سيمون بفافير، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ، ترجمة ابو العيد دودو ، دار هومة ، الجزائر ، 1998 ، ص 11

[4] نفسه ، ص ص 33 – 34 .

ذكر الداي. كما أن ملاحظة لابروتونير بشأن كِبر حجم مقبض المروحة لا تكفي لإثبات صحة رواية دوفال.[1]

وبذلك يتضح أن حادثة المروحة استُخدمت كذريعة لتبرير تنفيذ خطة العدوان الفرنسي على الجزائر، والتي كانت مهيأة مسبقًا[2].

ويقول بفايفر بأنه مباشرة بعد وقوع الحادثة انصرف دوفالو كان مخطط لهذه الأحداث، فقد كلف قنصل سردينيا للقيام بالأعمال الفرنسية في الجزائر[3].

يمكن الاستنتاج أن القنصل الفرنسي دوفال سعى إلى تسريع وتيرة القطيعة بين الجزائر وفرنسا من خلال تسليم شؤون القنصلية إلى قنصل سردينيا، وأمر جميع الفرنسيين بالصعود إلى سفينة "لاطورش الملكية"، على الرغم من أن الداي كان قد أكد لهم سلامتهم في حال رغبتهم بالبقاء. وفي اليوم الموالي وصل الأسطول الحربي بقيادة كولي يوم 12 جوان، حيث جرى نقاش بينه وبين دوفال [4]وسلّم الداي المطالب التي كان عليه الالتزام بها للحفاظ على كرامة فرنسا وتحقيق السلام، وكانت المطالب كما يلي :

اولا : أن يرسل الداي وفدا إلى باخرة "كولي" لتقديم اعتذار رسمي عما حصل للقنصل يتألف من وكيل الخرج ووزير البحرية و الخارجية، وأميرال البحرية وضابط الميناء و الكتاب الأربعة الكبار.

ثانيا: تطلق المدافع مائة طلقة تحية له.

---

[1] Xavier. Yacono, (La véritable histoire du coup d'éventail), Algerianiste, n° 10, 1980.p-p , 8-12

[2] عمار حمداني ، مرجع سابق ، ص 75

[3] سيمون بفافير ، مصدر سابق ، ص 34

[4] عمار حمداني ، مرجع سابق ، ص78

ثالثا : يرفع العلم الفرنسي على قصر الداي و أبراج وحصون المدينة و كانت التعليمات المقدمة " لكولي " أنه في حالة قبول الداي أحد الحلول الثلاثة يقدم إليه بعد ذلك بعدة مطالب فرنسية تتضمن دفع التعويضات و معاقبة المسؤولين عن الأضرار بالمنشآت الفرنسية، و حتى تسليح هذه المنشآت في المستقبل، وأن إعلان الجزائر أنه لاحق لها في دين " بكري " كما تقضى التعليمات ففي حالة عدم استجابة الباشا لواحد من الاقتراحات المذكورة يعلن الحصار رسميا على الجزائر[1].

سلم هذا الإنذار إلى الداي و أعطاه " كولي " 24 ساعة للرد عليه و الذي حمل الإنذار هو القنصل السرديني " الكونت داتيلي الذي أصبح يرعى المصالح الفرنسية بعد انسحاب " دوفال "[2].

كان رد الداي على " داتيلي " : " اتساءل لماذا لا يطلب الفرنسيون مني زوجتي كذلك ؟ " فرد عليه كولي بأنه لا يريد تسميم الاوضاع [3] ، وعندما انقضى اجل الانذار بدون رد ، أعلن كولي الحصار في 16 جويلية 1827 ، اما الداي " حسين " فأمر من جهته باي قسنطينة بالاستيلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة في اقليمية وتدميرها . [4]

حادثة المروحة كانت بمثابة القطرة التي أفاضت كأس المؤامرة التي خططت لها فرنسا لإيجاد مبرر لتنفيذ سياستها الجديدة اتجاه الجزائر.

2 الحصار الفرنسي على الجزائر 1827 ـ 1830 :

فرض الحصار :

[1] ابو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص25

[2] مات دوفال في اوت سنة 1829 في فرنسا قبل ان يشاهد نتائج افعاله ، ينظر : يحيى بوعزيز ، مرجع سابق ، ص 131

[3] Xavier Yacono ، op.cit ، p-p , 8 - 12

[4] ابو القاسم سعد الله ، ، مرجع سابق ، ص 25

عملت فرنسا على تصعيد الأزمة في هذا الوقت بالذات أفريل (1827)، لأن الظروف ملائمة ، و عند رفض "الداي حسين" إعطاء ترضية للأسطول الفرنسي بقيادة " كولي"الراسي أمام مدينة الجزائر آنذاك فتقرر يوم 15 جوان 1827 فرض الحصار، اعتقدت فرنسا بأن الداي سيتراجع، ولهذا أمرت دو فال بأن يبقى على ظهر سفينة "كوللي" من أجل التفاوض مع الداي، هذا الأخير الذي لم يرضخ إلى فرنسا رغم الحصار الذي دام ثلاثة سنوات مكلفا فرنسا الملايين[1].

عدة الاسطول :

كان الاسطول الفرنسي في البداية مكونا من سبع قطع ، ثم ارتفع إلى 12 قطعة حربية ، و شكلت دورية بحرية مكونة من ست قطع تجوب المتوسط ، من رأس طيب بتونس و سواحل ايطاليا الى جزر البليار ، و أوجدت 4 قطع من نوع القليوطات ، و البريكات لمراقبة الطرق التجارية و بلغ عدد قطع الاسطول 50 قطعة بحرية ، إلى درجة أنه أثر على قوة بحريتها في الواجهة الأطلسية ، وممر المناش . [2]

حاولت الجزائر فك الحصار حيث أمر الداي حسين بتعبئة 11 سفينة حربية حسب ما ورد في رسالة وجهها إلى الصدر الأعظم ، و أشار الدكتور بلحميسي إلى احصائيات تخص الأسطول الجزائري فكانت كالأتي :

1 كورفت من 44 مدفعا عليها 400 شخص .

2 يولاكر من 18 الى 24 مدفعا عليها 300 شخص .

[1] محمد خير فارس ، مرجع سابق ، ص 159

[2] نصر الدين سعيدوني ، الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827 ـ 1830 : مجلة الثقافة ، تصدرها وزارة الاعلام والثقافة ، الجزائر ، السنة الخامسة العدد 28 ، اوت سبتمبر 1975 . ص 17

2 بريكسجيولات من 14 مدفع عليها 230 شخصا .

2 جيولات من 24 مدفع عليها 300 شخص .

3 جيولات من 12 مدفع و عليها 200 شخص .[1]

ألحق الحصار البحري الفرنسي أضرارا كبيرة على الطرفين ، حيث تكبدت فرنسا خسائر مالية ، بينما عانت الجزائر من شلل تجاري وارتفاع الأسعار وتدهور الأوضاع الداخلية ومع تولي ب(ينظر الملحق رقم 3) رئاسة الوزارة الفرنسية في عهد شارل العاشر[2] (ينظر الملحق رقم 4) ، اعتبر أن الوقت اصبح مناسبا لشن حملة عسكرية على الجزائر ، و تمكن من أقناع الملك بفكرة احتلالها

3 الحملة الفرنسية على الجزائر:

بعد فشل الحصار الفرنسي في تحقيق الأهداف المرجوة منه ،عزمت فرنسا على القيام بحملة ضد الجزائر بعدما أصبحت الظروف مواتية لذلك سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

---

[1] Moulay Belhamissi, Histoire de la marine algérienne 1516-1830 , Entreprise Nationale du Livre, Alger, 1986 , p 159

[2] شارل العاشر:ابن لويس الخامس عشر و اصغر اخوات لويس السادس عشر ، غادر فرنسا جوان 1789 اصبح قائد للمهاجرين الفرنسيين و زار عدة دول 2 اوربية ليعرض عليها قضية بلاده في عام 1795 حول مساعدات الملكيين في ثورتهم في لافاندية ، ظل في انجلترا حتى فيفري 1814 عندما عاد الى فرنسا تزعم حزب الملكيين المتطرفين اثناء ملكية اخيه لويس الثامن عشر عين ملكا على فرنسا من 1827الى غاية 1830 قيام ثورة باريس الثانية ،توفي في 6 نوفمبر 1836 بإيطاليا، ينظر: زينب عصمت راشد ، تاريخ اوروبا الحديث في القرن التاسع عشر ، جزء 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص 266

وفي سنة 1807 عند ابرام نابليون صلح تاسلت مع روسيا ، وجه أنظاره الى الجزائر مكلفا وزير الحربية بإعداد مشروع الحملة ضد الجزائر و في هذا الاطار تم إرسال الجاسوس بوتان سنة 1808 ، و تضمن مشروعه معلومات دقيقة عن نقاط ضعف و قوة التحصينات الجزائرية ، سواء من الناحية البرية أو البحرية ، و قدر عدد القوات اللازمة ، ومكان الإنزال (سيدي فرج) ، و الوقت المناسب للإنزال (ما بين شهر ماي و اكتوبر) ولكن نابليون لم يتمكن من تنفيذه أنداك.[1]

ومن بين المشاريع نجد مشروع اللجنة العسكرية المؤرخ في 10 اكتوبر 1828 الذي وضع تصورا دقيقا للحملة العسكرية من خلال تحديد اهدافها ووسائل تنفيذها ، وقد ركز على اختيار منطقة سيدي فرج كنقطة للإنزال العسكري وتنظيم القوات البرية و البحرية ، إضافة إلى تحديد خطة التقدم نحو مدينة الجزائر و محاصرتها لإجبارها على الاستسلام . [2]

واجهت الحملة معارضة كبيرة على المستوى الداخلي الفرنسي، و تزامن ذلك بتزايد المعارضة ضد شارل العاشر ، وما قام به من أعمال منها : حل مجلس النواب حين فاز الليبراليون بالأغلبية في الانتخابات العامة ، وكان الرأي العام يعتقد أن الحكومة تريد صرف أنظاره

عن الوضع الداخلي بإلهائه بعمل خارجي [3] و أنها قاتلة للحريات [4] .

---

[1] ابو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص– ص 26 – 27

[2] محجوبي الزهرة ، (المخططات العسكرية الفرنسية لاحتلال الجزائر1741 . 1830) ، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية ، العدد 1 ،جانفي 2020 ، ص 97

[3] محمد خير فارس ، مرجع سابق ، ص 183

[4] يحيى بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ،ج2 ، ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2009 ، ص144

بعد أمضاء الملك شارل العاشر يوم 11 افريل 1830 لمرسوم تعيين الجنرال دو برومون قائدا للحملة العسكرية ، و الأمير دو بيري قائدا للأسطول .[1]

القوات العسكرية للحملة الفرنسية : تشكلت قيادة الحملة العسكرية من الضباط و الألوية والعمداء الاتية اسماؤهم :

1. قائد الحملة العسكرية : اللواء دو برومون(CMTE DE BOURMONT)
2. قائد اسطول الحملة : العميد البحري ديبيري(VICE AMIRAL DUPEREE)
3. رئيس أركان الحملة العسكرية : اللواء ديسبراز (LIEUTENAT GENERAL DESPRE)
4. نائب رئيس أركان الحملة العسكرية : العميد(MARECHAL DE CAMP THOLOZ)
5. المعتمد العسكري للحملة : البارون دوني (BARON DENNIEE)[2]

كانت قوة الحملة العسكرية مشكلة من ثلاث فرق مشاة ، وكل فرقة تتكون من ثلاثة ألوية ، و كل لواء من فوجين مشاة ، وقد سميت كل فرقة و كل لواء بإسم قائدها .[1]

فتكون الجيش الفرنسي من مقاتلين مجموعهم 33137، ومنهم 110 قادة اركان 1343 مهندس ، و 1109 ضابط وعامل اداري ، 882 متطوع ، و 539 من الفرسان

[1] بوذراع احمد ، (الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830) ،مجلة الدراسات التاريخية العسكرية ،المركز الوطني للدراسات و البحث في التاريخ العسكري الجزائري ، الجلد 4 ، العدد 3 ، جويلية 2022 ، ص 82

[2] Camille Rousset , La conquête d'Alger, E. Plon et Cie, Paris, 1879 , p 70

،جاؤوا الى الجزائر على متن 768 سفينة وفي 13 جوان كان الأسطول الفرنسي قرب مدينة الجزائر .[2]

وصلت إلى الداي حسين معلومات مؤكدة من عدة مصادر ، من بينها الجواسيس ، تفيد بأن فرنسا تستعد لشن حملة عسكرية على الجزائر ، وأن سيدي فرج سيكون على الأرجح مكان الانزال البحري ، ومع ذلك لم تكن الإستعدادات الجزائرية في المستوى المطلوب ، رغم توفر الوقت الكافي لمعرفة تفاصيل الحملة . [3]

ويرجع هذا التهاون الى عدة أسباب أهمها : اعتقاد الداي حسين أن الفرنسيين سيكتفون بقصف بحري كما حدث في الحملات الاوروبية السابقة ، وثقته بأن القوات الجزائرية و القبائل ستتمكن من القضاء على الفرنسيين فور نزولهم [4]، إضافة الى ثقته المفرطة في قوة جيشه و متانة حصون وأسوار مدينة الجزائر ، فضلا عن احتمال تشكيكه في صحة المعلومات التي وصلته واعتبارها نوعا من الخداع و التضليل الفرنسي [5] .

ومن أبرز الاستعدادات العسكرية كذلك تدعيم الحصون و الأبراج بالرجال و المدافع ، خاصة في سيدي فرج ، حيث تم تعزيز الحصن الصغير الموجود هناك

[1] احمد بوذراع ، مرجع سابق ، ص 83

[2] حميدة عميراوي ، (جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر) ، مجلة سيرتا ، منشورات جامعة منتوري ، العدد 12 ، قسنطينة ، 1999 ، ص5

[3] محمد العربي زبيري ، مذكرات احمد باي و حمدان خوجة بوضربة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ، ط2 ، 1981 ، ص 11

[4] شريف الزهار ، مصدر سابق ، ص 168

[5] حمدان بن عثمان خوجة ، مصدر سابق ، ص 149

بمدافع اضافية و بطاريتين[1] دفاعيتين لتأمين الجهة الغربية و الشرقية من الشاطئ ، تحسبا للإنزال الفرنسي.

و قبيل أن تنبعث الحملة الفرنسية من مركزها بميناء طولون قدم الرئيس دي بولونياك مشروعا إلى مجلس الوزراء عرض فيه الخطة التي ينبغي اتخاذها حول تقرير مصير الجزائر بعد الإنتصار عليها و يتلخص المشروع في أربع نقاط و ترك للمجلس اختيار إحدى هذه النقاط . [2]

1- إبقاء الداي في حكم الجزائر على أن تشرف فرنسا عليه من الناحية العسكرية فيحدد له عدد الجيش و الاسطول الذي يستطيع الداي الاحتفاظ به .

2- او إعادة الجزائر إلى الدولة العثمانية لإنشاء حكومة منظمة فيها تضمن احترام الجزائريين للملاحة في البحر الابيض المتوسط .

3- أو أن تتقاسم فرنسا الجزائر مع الدول الأوروبية و خاصة انجلترا .

4- أن تحتل فرنسا الجزائر بصورة دائمة وأن تستغلها اقتصاديا .[3]

وطبعا فإن الحل المقترح في النقطة الرابعة هو الذي وقع عليه الاختيار بعد الانتصار الفرنسي على الداي و انقراض حكومته .

---

[1] البطارية الاولى من 6 مدافع ، و 1 هاون من البرونز نصبت خلف حصن سيدي فرج في اتجاه الحوض الغربي على بعد 500 متر من الشاطئ ، و بطارية اخرى من 6 مدافع في اتجاه الحوض الشرقي على بعد 1000 متر من الشاطئ ، ينظر : شريف الزهار ، مصدر سابق ، ص 163

[2] عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 7 ، 1994 ، ص381

[3] عمار بوحوش ، مرجع سابق، ص 96

و قد تحطمت معنويات المحاربين في الجزائر بمجرد استيلاء برومون على حصن الامبراطور و تأهبه لكي يزحف الى الجزائر العاصمة بجيشه ، وفي هذه الفترة الحرجة طلب الداي من أعيان المدينة ان ينصحوه ماذا يفعل ، هل يواصل المقاومة ام يجب تسليم المدينة و التوقيع على معاهدة الاستسلام .[1]

و بعد مشاورات مقتضبة ، اجتمع أعيان الجزائر في حصن باب البحرية و قرروا أنه من الأفضل قبول الاختيار الثاني الذي اقترحه الداي لأن الجزائر ضائعة لامحالة ، و لو دخل الفرنسيون بالقوة على إثر هجوم فإنهم سينهبون المدينة و يقتلون جميع السكان من نساء و أطفال عزل و كان تبريرهم لقبول فكرة تسليم المدينة للفرنسيين هو أن أمة شريفة مثل فرنسا لا تنكث بعهودها .[2]

وبالفعل أرسل الداي حسين وفدا للتفاوض مع القائد العام للقوات الفرنسية و تحديد شروط الاستسلام و بعد نقاش قصير تم الاتفاق على مايلي :

1 ـ تسليم القصبة و كل الحصون التابعة للجزائر و كذلك ميناء هذه المدينة للقوات الفرنسية هذا الصباح (أي 5 جويلية 1830) على الساعة العاشرة بتوقيت فرنسا .

2 ـ يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي لسمو داي الجزائر بأن يترك له حريته و كذلك ثرواته الشخصية .

3 ـ يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته و ثرواته الشخصية إلى أي مكان يختار الإستقرار فيه ، و ما دام مقيما في الجزائر فإنه يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي ، و ستقوم فرقة من الحرس بضمان أمنه و أمن عائلته .

[1] ابو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص 44

[2] عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 99

4 ـ يؤمن القائد العام لجميع أفراد الميليشيا نفس الإمتيازات ونفس الحماية .

5 – تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم و أملاكهم و تجارتهم و صناعتهم و نساؤهم سيحترمن .

6 ـ يتعهد القائد العام بشرفه على تنفيذ ما جاء في البنود المذكورة أعلاه .[1]

وفي يوم 5 جويلية 1830 دخل الجنود الفرنسيون مدينة الجزائر من الباب الجديد بأعلى المدينة و أنزلت أعلام دولة الداي من جميع القلاع و الأبراج و رفعت في مكانها رايات الاحتلال الفرنسي ، و أقيمت صلاة للمسيحيين و خطب فيها كبير قساوسة الحملة ، فقال : " لقد فتحت باب للمسيحية على شاطئ افريقيا . "[2]

و في يوم 10 جويلية رحل الداي عن مدينة الجزائر و توجه إلى نابولي بإيطاليا، وأخيرا توجه إلى الإسكندرية حيث أقام بها حتى توفي سنة 1834 ، وبعزل الداي من طرف الجيش الفرنسي و جبره على الاستسلام ، انتهى العهد التركي في الجزائر الذي دام 326 سنة.[3]

المبحث الثالث: موقف اليهود من الاحتلال الفرنسي

بينما كان المسلمون يخوضون معارك انتحارية و يقاومون بشراسة ، ترك اغلب اليهود المدينة و لجأوا إلى الجبال و بالضبط إلى مرتفعات بوزريعة .

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة ، مصدر سابق ، ص ص 203– 204

[2] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي ، مرجع سابق ، ص470

[3] عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص100

فبعد أن تأكد اليهود أن المعركة صارت لصالح الفرنسيين ، بدأوا عملية الانتقام من الأتراك بالقتل و النهب ، كما ضغطوا على الأهالي فأجبروهم على بيع الكثير من ممتلكاتهم ، بأرخص الاثمان خوفا من الوشاية بهم لدى الفرنسيين .[1]

ولقد أبدى اليهود منذ بداية الاستعمار تعاطفا قويا مع الجيوش الفرنسية ، و استعدادا للقيام بالوساطة بين الفرنسيين و الأهالي ، و كان هدف اليهود هو اثبات حضورهم على الساحة السياسية ، إلى جانب الفرنسيين للحفاظ على مصالحهم ، دون مراعاة للمجتمع الجزائري و مأساته .[2]

كما كانوا يجوبون الشوارع و ينحنون على ركبهم ساجدين ليلثمو أقدام و أيدي الجنود الفرنسيين ، وينتقلون في الأزقة مختالين و فرحين وهم يرتدون ألبسة ناصعة ، مرددين viva les francais و الأهالي يصفقون لهم بسخرية و استهزاء .[3]

و قد كتب فيربو : أن المنتصرين الحقيقيين لم يكونوا فرنسيين ، و انما اخواننا يهود الجزائر الذين اعطاهم الجنرال ديبورمون وخلفاؤه ، ما لم يعطوا ابدا للمسلمين .[4]

واستطاع اليهود التسلل تدريجيا ، حتى صار لهم شأن لدى الفرنسيين ، فقد عمدت الإدارة الفرنسية إلى ربط اليهود بالوجود الاستعماري ، من خلال استخدامهم في إخضاع السكان ، و التحكم في اقتصاديات البلاد .[1]

---

[1] فوزي سعد الله ، مرجع سابق ، ص 275

[2] كمال بن صحراوي ، مرجع سابق ، ص 124

[3] Jean-Luc Allouche, Les Juifs d'Algérie : images et textes, Éditions du Scribe, Alger , 1937, p 88

[4] Georges virebeau , Algerusalem : Alger, terre juive d'histoire algérienne, d'un rabbin à son fils, Imprimerie A. Joyeux, Alger, 1937, p 13

اتخذ اليهود في وهران موقفا مؤيدا للفرنسيين و معاديا للجزائريين ، حيث سعو إلى إضعاف المقاومة و إفشال تحركاتها ، كما شاركوا في الاتصالات التي جرت بين باي وهران و القيادة الفرنسية . و رغم فشل تلك المساعي ، فقد حملهم سكان وهران جانبا من مسؤولية النكبة التي ألمت بالمدينة . و لم يقتصر دورهم على ذلك بل استمروا في مساندة الاحتلال بعد سقوط وهران سنة 1831 ، إذ تولى ماردوخي عمار رئاسة الطائفة اليهودية ، كما شكلت قوة يهودية بقيادة انجيل عمار . [2]

و القصص الدالة على تدني مستوى اليهود كثيرة و متعددة ، و كلها ذات دلالات واضحة على أن مصالحهم هي التي كانت تحركهم ، و أن الوفاء حتى للأوروبيين لم يكن من شيمهم فقد كان في مسكن باي قسنطينة بمدينة الجزائر ، حياك و برانس و أوان فضية و غيرها ، تقدر قيمتها بأكثر من مليون فرنك ، لكن الضابط السامي الفرنسي الذي كان يسكن المنزل لم يكن يعرف قيمتها ، فاحتال عليه ابن دوران واشتراها منه ب 2200 فرنك ، و هو ثمن زهيد للغاية .[3]

اما كنوز الداي التي كانت في القصبة ، فلم تسلم من اليهود ، إذ هم الذين دلوا سلطات الاحتلال عن المكان الذي خبئت فيه .[4]

و أما كنوزه التي حفظتها له معاهدة الاستسلام، و اعطته حق نقلها ، فقد نقل القليل منها إلى ايطاليا ، حيث الداي نفسه ، وكان بكري وابن دوران ، هما اللذان تكفلا بذلك ،

[1] كمال بن صحراوي ، مرجع سابق ، ص 125

[2] عيسى شنوف ، يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2008، ص 100

[3] حمدان خوجة ، مصدر سابق ، ص 216

[4] محمد دادة ، مرجع سابق، ص 209

لكن بكري اختلس منها مليون فرنك على الأقل ، بينما بلغت قيمة الأموال المسروقة من ممتلكات الداي عشرات الملايين من الجواهر و الذهب .[1]

لقد مهد اليهود الطريق أمام الفرنسيين ليحتلوا الجزائر ، ثم صاروا واسطة بينهم و بين الأهالي ، نظرا لمعرفتهم باللغتين العربية و الفرنسية ، و استغلوا هذه المناصب لينتقموا من الاتراك و من الأهالي ، إذ لم يكن صعبا عليهم تحريض الجنود ضد كل من يرفض أوامرهم ، أو يمتنع عن النزول لهم عما يطلبون .[2]

وهكذا ، فإن يهود الجزائر رأوا في الاستعمار الفرنسي تخليصا لهم من الحكم الإسلامي ، فأمعنوا في مجاراة السياسة الاستعمارية ، حتى يحققوا اندماجا في أوساط الاوروبيين في الجزائر ، تحت المظلة الفرنسية .

[1] فوزي سعد الله ، مرجع سابق ، ص 280

[2] كمال بن صحراوي ، مرجع سابق ، ص 126

الفصل الثاني : التنظيمات الفرنسية اتجاه يهود الجزائر

المبحث الأول : تنظيم الطائفة اليهودية و قيادتها

المبحث الثاني : التنظيمات الفرنسية للمؤسسات الدينية اليهودية بالجزائر

المبحث الثالث : السياسة التعليمية الفرنسي تجاه يهود الجزائر

الفصل الثاني : التنظيمات الفرنسية اتجاه يهود الجزائر

المبحث الأول :تنظيم الطائفة اليهودية و قيادتها

بلغ عدد يهود الجزائر سنة 1830 حوالي 17 الف نسمة ، وقد تركز وجودهم أساسا في أربع مدن كبرى ، حيث أقام نحو 5000 منهم بمدينة الجزائر ، و 3000 بمدينة قسنطينة ، و 2300 بمدينة وهران و 1500 بمدينة تلمسان . كما أقام بعضهم في مراكز تجمعات سكانية متوسطة الحجم مثل مستغانم و معسكر و مليانة و ينبغي أن نضع في الحسبان أيضا اليهود الرحل الذين أقاموا على أطراف الصحراء . [1]

و قد أعتبر البعض أن معاهدة الاستسلام قد بينت بوضوح أن ممارسة الديانة المحمدية تبقى حرة ، و في حين تركت المسألة اليهودية غامضة .

وكانت هذه أول خطوة قامت بها السلطات الفرنسية تجاه يهود الجزائر ، بأن منحتهم الحرية الدينية و الاقتصادية ، و ساوت بينهم و بين المسلمين من الناحية القانونية [2] .

و كان اليهود في الجزائر منظمين في طائفة تسير شؤونها الداخلية بنفسها إذ يقوم هذا النظام على مؤسسة الشيخ أو مقدم اليهود ، يرأس الطائفة اليهودية رئيس من الأعيان الذي يحتكر جميع السلطات و القرارات كما كانوا دائما من الأثرياء.[3]

حاولت السلطات الفرنسية أن تشرك اليهود في كل التنظيمات الادارية التي وضعتها من اجل تنظيم الادارة الفرنسية في الجزائر ، فعندما احتلت مدينة الجزائر ، أسرع دي

---

[1] صموئيل اتينجر ، اليهود في البلدان الاسلامية 1850 . 1950 ، تر جمال احمد الرفاعي ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1995 ، ص548

[2] امال معوشي ، يهود الجزائر و الاحتلال الفرنسي 1830 . 1870 ، دار الارشاد للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 103

[3] نجوى طوبال ، مرجع سابق ، ص 188

بورمون في اليوم الموالي إلى إنشاء لجنة بلدية لتسيير شؤون المدينة ، تتكون من مسلمين و يهود ، لأن مشكلْ إدارة المدينة طرح بقوة خاصة بعد انهيار الإدارة التركية . [1]

ووضع دي برومون نواة الإدارة الفرنسية في الجزائر بتأسيس لجنة مالية حكومية برئاسة المتصرف دينيه (denniee) ، جعل أعضاءها من الفرنسيين و العرب و اليهود ، و أبعد عنها العناصر التركية ، وكانت مهمة هذه اللجنة تتمثل في تسيير شؤون المدينة و توفير حاجات الجيش و السكان و المحافظة على الأمن و المرافق العامة . [2]

وهكذا تمكن اليهود من المشاركة في الإدارة الفرنسية في الجزائر منذ البداية . فبعد فترة قصيرة ترك دي برومون منصبه و رحل فخلفه الجنرال كلوزيل [3](ينظر الملحق رقم 5) الذي أصدر القرار Arrété الذي يقضي تعيين السيد جاكوب بكري رئيسا للطائفة اليهودية بمدينة الجزائر بتاريخ 16 نوفمبر 1830 .[4]

---

[1] Claude Bontems, Manuel des institutions algériennes de la domination turque à l'indépendance, tomo 1, Éditions Cujas , Paris, p 269

[2] ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 1 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 1992 ، ص- ص 28 -29 .

[3] برتران كونت كلوزيل : هو قائد عسكري وسياسي فرنسي ولد سنة 1772 وتوفي سنة 1842، خدم في جيش نابليون وشارك في عدة حملات عسكرية بأوروبا. عُيّن حاكما عاما للجزائر بعد الاحتلال الفرنسي سنة 1830، وعمل على توسيع النفوذ الفرنسي باحتلال عدة مدن مثل البليدة والمدية ومعسكر. كما أنشأ جيش الزواف وحاول تنظيم الإدارة والقضاء بالجزائر. غير أن حملاته العسكرية عرفت عدة هزائم خاصة أمام الأمير خالد وفشله في احتلال قسنطينة سنة 1836، مما أدى إلى عزله سنة 1837 ، ينظر : محمد العربي زبيري ، مذكرات احمد باي ... ، مصدر سابق ، ص 178

[4] Claude Martin, Les Israélites algériens de 1830 à 1902, Éditions Héraklès, Paris, 1936, p 45

و كلف بعدة مهام ، فكان له حق الاشراف على الشرطة و مراقبة الطائفة اليهودية بالمدينة ، كما كلف بتنفيذ الاحكام و جمع الضرائب ، ولكنه كان في كل هذا مراقب من طرف السلطات الفرنسية و يخضع لها ، و بهذا حل محل قائد اليهود في العهد العثماني .[1]

و لكن سرعان ما أعادت السلطات الفرنسية النظر بخصوص هذا المنصب أصدر الجنرال برتزين[2](brethezen) فرار يقضي بإنشاء مجلس عبري un conseil) (hébraique و ألغى قرار 16 نوفمبر 1830، إذ اتضح للفرنسيين أن حصر كل شؤون الطائفة في يد فرد واحد قد يؤدي إلى استغلال هذا المنصب بشكل سيئ .

فتقرر أن يتم اختيار رئيس الطائفة لمدة عام واحد ، كما تم تشكيل مجلس عبري يتكون من ثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من طرف قائد الحملة العسكرية بعد أن يكون أعيان الأمة اليهودية قد قدموا له قائمة تضم تسعة مترشحين .

وكان من مهام رئيس الطائفة اليهودية حق الاشراف على الشرطة ، و مراقبة كل يهود المدينة ، كما كلف بالنظر في النزاعات التي تقع بين اليهود ولا تعالجها المحكمة اليهودية . و أما المجلس العبري فهو مسؤول عن جمع الضرائب بواسطة مفوض و هو مسؤول أيضا عن نفقات و دخل الطائفة و يقوم أحد أعضاء المجلس بتحمل مسؤولية حراسة الخزنة المالية بعد أن يكون عين من طرف المجلس لهذا الغرض ، و كانت كل المصاريف و النفقات تتم بمعرفة المجلس ، كما أنها تسجل في سجل مخصص يمضيه رئيس الطائفة .[3]

---

[1] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 105

[2] البارون بيار بريتزن : (1755 . 1847) اختارته حكومة باريس ليخلف الجنرال كلوزيل كقائد للقوات الفرنسية في الجزائر عام 1831 ، لكن معاداته للاستيطان وعدم مجاراته المستوطنين الاوروبيين ، وفشل بعض قواده في حملاتهم ادت الى استبداله بالجنرال دوروفيقو في نفس السنة ، ينظر : امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 106

[3] M. Franique, Lois de l'Algérie, J. Corréard, Paris,1834, p-p 46-47

و كان المجلس العبري مستقل عن قائد الطائفة اليهودية ، و وضع ليساعده في مهامه . لكن هذا كان بداية التطور الذي سيصل الى إلغاء هذا المنصب مستقبلا .[1]

و أنشئ المجلس البلدي بمدينة الجزائر بمقتضى القرار (arréte) الصادر بتاريخ 9 جانفي 1831 ، و كان يضم سبعة أعضاء من المسلمين و اثنين من اليهود . أما الغرفة التجارية [2] فكانت تتكون من خمس مقاعد للفرنسيين و مقعد واحد للمسلمين و مقعد واحد لليهود ، يتم تعيينهم لمدة ستة اشهر[3] . ونلاحظ أنه منذ صدور التنظيمات الأولى تمتع اليهود بمركز ممتاز ، لأن تمثيلهم في الغرفة التجارية جعله مساويا للأغلبية من السكان المسلمين .[4]

أما بخصوص المحاكم فقد كان اهتمام دي برومون بالتنظيم القضائي قليل جدا ، و الاصلاحات الأولى في هذا المجال ترجع إلى الجنرال كلوزيل . ففي يوم 09 سبتمبر 1830 تم إنشاء محكمة خاصة بمدينة الجزائر تتكون من رئيس و قاضيان ووكيل عن الملك و يلحق بهذه المحكمة قضاة مسلمون أو يهود و فيها يتم الحكم الابتدائي و النهائي في جميع القضايا .

وفي 22 اكتوبر 1830 ألغيت بعد أن أصدرت 13 حكم . و التمييز بين ثلاث انواع مختلفة من المحاكم تم بواسطة هذا القرار من طرف الحاكم كلوزيل الذي اعترف بوجود القضاء الاسلامي و المحكمة اليهودية و المحكمة الفرنسية .[5]

---

[1] Claude martin , Op.ci, p 46

[2] تأسست هذه الغرفة بمدينة الجزائر بقرار 07 / 12 / 1830 ينظر: امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 107

[3] Claude martin , Op. cit. p 46

[4] صالح العقاد ، (اليهود في المغرب العربي) ، مجلة معهد البحوث و الدراسات العربية ، العدد 2 ، 1972 ، ص 44

[5] Claude bontems , Op.cit. p . p 371 . 372

و أكثر ما يثير الانتباه أنه تم إلغاء المحكمة الحنفية بموجب هذا القرار ، الأمر الذي أغضب كثيرا حمدان خوجة و علق عليه بقوله : " فبمقتضى أي حق و أي قانون قام السيد كلوزيل بإلغاء هذه المحكمة " . كما تم الاعتراف بمحكمة خاصة باليهود .[1]

و لكن بعد زيارة اللجنة الافريقية[2] تغيرت سياسة فرنسا تجاه الجزائر بصفة عامة ، لأنها أصبحت تراها ملكا من الأملاك ، و تغيرت تجاه اليهود خاصة ، و ظهر تيار إدماجهم في المجتمع الفرنسي بصفة واضحة ، و بدأت مجموعة من المراسيم و القرارات في الصدور سواء من الجزائر أو من فرنسا ، عملت على تقييد و تحديد اختصاصات المحكمة اليهودية ، كما حددت سلطة رئيس الطائفة اليهودية . و أخذ بعين الاعتبار دمج اليهود في المجالس البلدية و لكن بحذر شديد .[3]

أدت نتائج هذه الجنة إلى تغيير جذري في السياسة الفرنسية خاصة تجاه اليهود ، حيث انتقلت من منحهم تنظيمات مستقلة محدودة إلى تبني سياسة الإدماج التدريجي .[4]

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة ، مصدر سابق ، ص – ص . 241 –242

[2] تشكلت اللجنة الإفريقية الفرنسية خلال النقاشات البرلمانية لسنتي 1832–1833م بهدف دراسة أوضاع الجزائر وتحديد السياسة التي ينبغي لفرنسا اتباعها بعد الاحتلال. وقد جاءت نتيجة الخلافات حول نفقات الاحتلال والجدوى السياسية والاقتصادية من البقاء في الجزائر، فتم تكليف لجنة تضم عسكريين وبرلمانيين وخبراء برئاسة الجنرال بوني. ركزت اللجنة على معاينة الأوضاع واقتراح حلول تخدم المشروع الاستعماري الفرنسي، دون الاهتمام بحقوق الجزائريين أو إنصافهم. وانتهت أعمالها بالتوصية بالاحتفاظ بالجزائر، وهو ما تُرجم بمرسوم إلحاق الجزائر بفرنسا سنة 1834م ، ينظر : الطيب مختاري ، (لجنة التحقيق الافريقية في الجزائر و دورها الاستعماري) ، الحكمة للدراسات التاريخية ، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، العدد 8 ، جويلية– ديسمبر 2016 ، ص4 .

[3] امال معوشي ، مرجع سابق، ص111

[4] Claude martin , Op. ci, p 46

تجسدت هذه السياسة في سلسلة من الإجراءات القانونية أبرزها مرسوم 10 أوت 1834 الذي ادخل مبادئ التنظيم القضائي الفرنسي ، فقلص من استقلال القضاء اليهودي مع الإبقاء على اختصاصه في قضايا الأحوال الشخصية وفق الشريعة الموسوية . كما نقلت معظم القضايا المدنية و التجارية إلى المحاكم الفرنسية ، و أخضع تنفيذ الأحكام لرقابة السلطة الاستعمارية. [1]

كما أعادت تنظيم الإدارة البلدية بموجب قرار 1 سبتمبر 1834 حيث انشأت مجالس بلدية تضم فرنسيين و مسلمين و يهود يتم تعيينهم من طرف الحاكم العام و قد سمح هذا النظام بإدماج اليهود في الهياكل الإدارية ، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى تراجع مؤسساتهم التقليدي. [2]

و توج هذا التحول بإلغاء منصب رئيس الطائفة اليهودية تدريجيا ، خاصة بعد نقل صلاحياته إلى ممثلين داخل الإدارة الفرنسية ، فبعد منح كوهين سولال وظيفة النائب اليهودي لرئيس بلدية الجزائر ، ونقلت إليه الوظائف و الصلاحيات التي كان يشغلها رئيس الأمة اليهودية سابقا ، وبهذا تم إلغاء هذا المنصب و اختفى التنظيم القديم لليهود أمام المؤسسات الفرنسية .[3]

و قامت الجمهورية الفرنسية الثانية بإصدار مرسوم 20 أوت 1848 الذي فصل بين العدالة الفرنسية و العدالة الإسلامية ، فربط الجهاز القضائي الفرنسي بوزارة العدل في حين

---

[1] M .franque, op.cit , p-p 172 - 174

[2] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص114

[3] Claude martin , Op. cit. p47

ابقي العدالة الإسلامية تابعة لوزارة الحربية ، و أصبح اليهود تابعين لوزارة العدل لأنهم يتقاضون في محاكم فرنسية[1]

و بقي اليهود و المسلمون في هذه الفترة رعايا فرنسيين و ليسو مواطنين من الناحية القانونية ، و لم تغير المراسيم و القرارات و التنظيمات السابقة من وضعية اليهود القانونية . إلا أن فرنسا حققت خلال 12 سنة من الاحتلال بداية إدماج اليهود ، بينما احتفظ المسلمون بكامل مؤسساتهم التقليدية و بقيت الأمتين رسميا تعاملان على قدم المساواة من الناحية القانونية . [2]

و بتاريخ 16 اوت 1848 أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية قرار أرادت من خلاله أن تطبق في الجزائر النظام البلدي الموجود في فرنسا ، إذ أصبح أعضاء المجالس البلدية يعينون عن طريق الانتخاب ، و أصبح من الممكن أن يكون المسلمون و اليهود ناخبين و منتخبين لكن بشروط صعبة و قاسية [3]، و يستطيعون الحصول على ثلاثة مقاعد ، و قد فرضت نفس الشروط على المسلمين و اليهود . [4] و لم يكن من حقهم شغل وظيفة رئيس البلدية أو نائبه .

لكن في 8 جويلية 1854 أصدر مرسوم يبطل فيه مبدأ الإنتخابات و أصبح العمل يتم وفق مرسوم1847 الذي أوضح أن البلدية شخصية اعتبارية لها ميزتها الخاصة ، و شيخها

---

[1] رمضان بو رغدة ، الجزائريون و العدالة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، قسم التاريخ ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2000 ، ص80

[2] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص117

[3] يجب ان يحقق الناخب ثلاثة شروط : الاول ان يكون سنه 21 سنة ، و الثاني ان يكون مجازا من السلطة التنفيذية ، او يكون صاحب املاك او صاحب امتياز ، و ان يكون مقيم منذ اكثر من سنة في البلدية ، و هي نفس الشروط للمترشح على ان يبلغ سنه 25 سنة ، ينظر : امال معوشي ، مرجع سابق ، ص118

[4] Claude bontems ,Op.cit, p 272

و مجلسها المعين من الإدارة ، و ارتفع عدد البلديات من 19 عام 1854 إلى 71 بلدية سنة 1863 . [1]

و أهم تحول سياسي هو صدور مرسوم نوفمبر 1858 الذي منح لليهود حق انتخاب أعضاء المجالس العامة للمقاطعات الثلاث (الجزائر- وهران - قسنطينة) ، وهي خطوة أولى و مفصلية في مسار فرنسة الطائفة اليهودية و عزلها سياسيا عن المحيط الشعبي الجزائري.[2]

نجحت السياسة الفرنسية بعد احتلال الجزائر في تفكيك التنظيمات التقليدية للطائفة اليهودية واستبدالها بتنظيمات إدارية فرنسية، ما أتاح لليهود فرصة الإندماج التدريجي في الإدارة الاستعمارية، ولكن بشكل محسوب. فقد ألغت السلطات الفرنسية نظام أهل الذمة وتدخلت في تنظيم قيادة الطائفة، وحددت صلاحيات رئيسها ومدة تعيينه، ثم قلصت مهامه تدريجيًا حتى أُلغِي المنصب نهائيًا، ونُقلت صلاحياته إلى المساعد اليهودي لرئيس البلدية. كما أُخضعت قضايا اليهود للمحاكم الفرنسية، واقتصر دور الحاخامات على مسائل الزواج والطلاق، وهو ما مهّد لإدماج اليهود في المجتمع الاستعماري .

رافق هذه التغييرات تطور اجتماعي واقتصادي وثقافي داخل المجتمع اليهودي. فقد رأى اليهود في استقرار الحكم الفرنسي مصدرًا للأمن وتحسين أوضاعهم، ما انعكس في ارتفاع عددهم. وتشير الإحصائيات إلى نمو سكاني واضح: من نحو 25 ألفًا في السنوات الأولى للاحتلال إلى أكثر من 33 ألفًا سنة 1866، مع تسجيل نسب مواليد مرتفعة مقارنة ببقية السكان .[3]

---

[1] Claude bontems ,Op.cit, p 275

[2] عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 133

[3] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 124

إلى جانب النمو الطبيعي، ساهمت الهجرة الداخلية والخارجية في زيادة عدد اليهود، حيث نزح يهود الأرياف إلى المدن، وتوافد يهود من المغرب وتونس، خصوصًا إلى مدن الساحل مثل وهران، مدفوعين بالبحث عن الأمن وفرص العمل والتعامل مع الجيش والمستوطنين. وقد تعزز هذا التدفق بعد الحرب الإسبانية-المغربية سنة 1860 والمجاعات اللاحقة، ما جعل الجزائر وجهة رئيسية لاستقرار اليهود في تلك المرحلة. [1]

لقد شهد اليهود في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي تحولات اجتماعية و ثقافية تدريجية ، فرغم إلغاء نظام الأحياء الخاصة و السماح لليهود بحرية اختيار أزيائهم ، ظل كثيرون منهم و خاصة كبار السن و النساء متمسكين بالتقاليد و اللبس التقليدي ، و مع مرور الوقت بدأ التغيير يظهر لدى الأجيال الجديدة فمنذ سنة 1832 التحق الأطفال بالمدارس اليهودية و اتجه الشباب في المدن الكبرى إلى تقليد الأوروبيين في المظهر و اللبس مما أسهم تدريجيا في تراجع التقاليد و ازدياد مظاهر التكيف مع الثقافة الفرنسية . [2]

كما حاول اليهود تحسين أنشطتهم التجارية و مع ذلك ظل جزء من المهن التقليدية قائما كما كان في العهد السابق . غير أن الاحتلال الحق أضرارا كبيرة بالاقتصاد المحلي ، فتضرر اليهود العاملون في التجارة و القروض، خاصة خلال السنوات الأولى ، و عجزت الطبقة البرجوازية اليهودية على منافسة التجار و المستوطنين الفرنسيين ، ما أدى إلى إفلاس العديد من العائلات التجارية الكبرى . [3]

---

[1] Claude martin , Op. cit. p 95

[2] Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, Éditions La Découverte, Paris, 1991 , p 36

[3] Claude martin , Op. cit. p-p 61- 63

و لقد ساهمت هذه التغيرات في انهيار التنظيم التقليدي للطائفة اليهودية بالجزائر ، و برزت مظاهر الاندماج الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي تدريجيا ، إلى جانب نمو سكاني ملحوظ بفعل المواليد و الهجرات . [1]

المبحث الثاني : التنظيمات الفرنسية للمؤسسات الدينية اليهودية بالجزائر

في إطار الاهتمام بيهود الجزائر و تحسين وضعهم و تنظيم حياتهم تنظيما يتماشى مع المصالح الفرنسية ، حرصت السياسة الفرنسية و بتأثير من يهود فرنسا على إدخال تنظيمات جديدة في النواحي الروحية لليهود و التي شملت الناحية الدينية و التعليم .

منذ بدايات الاحتلال، سعى يهود فرنسا إلى تنظيم المؤسسة الدينية اليهودية في الجزائر وربطها بنظيرتها في فرنسا. وفي عام 1833، طلب قادة الطائفة اليهودية من حكومة فرنسا إنشاء مجلس ديني يهودي في الجزائر، وكان ذلك بدعم من المجمع الديني المركزي لليهود في فرنسا، عبر مطالب رُفعت إلى وزارة الداخلية والشؤون الدينية .[2]

ورغم الخلافات بين يهود الجزائر ويهود فرنسا، واصل يهود فرنسا السعي لتحسين أوضاع يهود الجزائر عبر إصلاحات دينية وتعليمية شاملة. ودعوا إلى استبدال التنظيمات القديمة بمؤسسات حديثة تشمل تعميم التعليم العصري، و توسيع التعليم الثانوي بالإضافة إلى تعيين حاخامات فرنسيين و فرض اللباس الفرنسي وإدماج اليهود في الميليشيا والخدمة العسكرية، بل وإرسال الشباب إلى فرنسا لاكتساب اللغة والثقافة الأوروبية[3].

---

[1] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 131

[2] صموئيل اتينجر ، مصدر سابق ، ص 351

[3] Claude martin , Op. cit. p – p 66 – 67

في أواخر عام 1836، دعا المجمع الديني اليهودي المركزي في باريس إلى توثيق الروابط مع يهود الجزائر ،كما رأت القيادات اليهودية الفرنسية أن المؤسسات التقليدية اليهودية في الجزائر تعرقل التحديث ويجب استبدالها بمؤسسات على النمط الفرنسي.

وفي عام 1839 شكّلت الحكومة الفرنسية لجنة لتنظيم الشؤون الدينية والتعليمية لليهود، وكان الهدف الحقيقي إنهاء استقلالهم التقليدي، ومع ذلك أُقرّ مبدأ خضوع اليهود للتشريع الفرنسي مع احتفاظهم ببعض تقاليدهم .[1]

في سنة 1842 أُرسل وفد من المجلس الديني اليهودي بمرسيليا إلى الجزائر بتوصية من وزارة الحربية ضمّ شخصيات بارزة مثل جاك إزاك ألتراس وجوزيف كوهين، وكانت مهمته دراسة أوضاع اليهود وإعداد مشروع إصلاحي شامل وبعد زيارة دامت شهرين قدّم الوفد تقريرًا مفصلًا في جزأين: الأول وصف أوضاع اليهود (حوالي 16 ألف نسمة)، والثاني تضمّن مجموعة إصلاحات . [2]

وبعد ذلك، عُقد اجتماع في باريس سنة 1843 لمناقشة هذه المقترحات، حيث دعا كريميو(ينظر الملحق رقم 6) وأنصاره إلى إدماج يهود الجزائر في المجتمع الفرنسي، لكن العسكريين عارضوا ذلك. وفي النهاية، صدر مرسوم 1845 الذي وضع الإطار الرسمي لتنظيم الطائفة اليهودية في الجزائر على النمط الفرنسي .[3]

وقام الملك الفرنسي ببعض التعديلات لمخطط التنظيم قبل صدوره، ثم وقعه بسان كلود[4] بتاريخ 09 نوفمبر 1845 وحاولت السلطات الفرنسية بهذا التنظيم أن تطبق على

---

[1] صموئيل اتينجر ، مصدر سابق ، ص 351

[2] امال معوشي، مرجع سابق ، ص136

[3] Claude martin , Op. cit. p71

[4] اقامة ملكية و امبراطورية بفرنسا حطم قسم كبير منها في سنة 1870 ، ينظر : امال معوشي، مرجع سابق ، ص138

يهود الجزائر النظام الذي سنه نابليون الأول عام 1808 ليهود فرنسا، فأنشأت فرنسا ليهود الجزائر هيئة المجمع الديني وهي هيئة مركزية مقرها الجزائر ولها فرعان أحدهما في وهران والآخر في قسنطينة تماما على الطريقة الموجودة في فرنسا لكن لها دور مستقل عنها، وشكل هذا الإجراء نقطة انطلاق السياسة الفرنسية من أجل يهود الجزائر وبه تم إنشاء قاعدة حقيقية لليهودية الجزائرية من وجهة نظر الفرنسيين واليهود .[1]

و شكل بموجب هذا التنظيم مجمع ديني مركزي في مدينة الجزائر يتكون من أربعة أعضاء علمانيين و حاخام أكبر، بينما المجمعان الدينيان المحليان لمدينتي وهران و قسنطينة فكان كل واحد منهما يتكون من ثلاثة أعضاء علمانيين و حاخام و يتولى رئاسة كل مجمع ديني يهودي أحد الأعضاء العلمانيين .[2]

و تركزت قيادة هذه المجالس أو المجامع في أيدي الشخصيات اليهودية العلمانية ، و الحاخامات الذين قدموا من فرنسا خصيصا من أجل قيادة هذه المجامع، وكانت السلطة الفرنسية وقيادات المجمع الديني اليهودي الفرنسي ترى أنه بمقدور الفرنسيين المستنيرين فقط الإرتقاء بثقافة يهود الجزائر، ولذلك أبعدت القيادات الجديدة لهذه المجالس الشخصيات اليهودية الجزائرية من البنية التنظيمية لهذه المجالس، وبررت موقفها بأنه ليس بمقدور يهود الجزائر تعليم الآخرين وأن مهمتهم تتمثل في نشر الثقافة الفرنسية في أوساط يهود الجزائر .[3]

ارتبطت المجالس الدينية المحلية بالمجلس المركزي في الجزائر، الذي احتكر السلطة خاصة عبر مشاركته في تعيين أعضائها كما خضعت التعيينات لإشراف فرنسي مباشر

[1] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 6 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 1998 ، ص 402 .
[2] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 139
[3] صموئيل اتينجر ، مصدر سابق ، ص 352

حيث كان الملك ووزير الحربية مسؤولين عن تعيين الحاخامات والرؤساء والأعضاء مع دور استشاري للحاكم العام، مما عزز مركزية التنظيم وخضوعه للإدارة الفرنسية .

و اول رئيس للمجمع الديني بمدينة الجزائر هو المحامي كوهن ، أما أول من شغل منصب كبير الحاخامات هو ميشال فيل الذي لعب دورا كبيرا في نشر الأفكار الاستعمارية الفرنسية في ارجاء الجزائر عن طريق انشاء المدارس .[1]

شهدت الطائفة اليهودية في الجزائر خلال هذه الفترة تدهورًا اجتماعيًا واضحًا، حيث تفشّت ظاهرة الفقر والتسوّل خاصة سنة 1847، كما أثقلت كاهلها ضرائب متعددة، أبرزها تلك المفروضة على اللحوم والذبائح وفق الشعائر الدينية. ورغم أن الملك لويس فيليب[2] (ينظر الملحق رقم 7) دعا، قبيل صدور مرسوم 1845، إلى إلغاء هذه الضرائب أو التخفيف منها نظرًا لثقلها، إلا أنها استمرت ولم تُلغ، مما زاد من معاناة اليهود اقتصاديًا . [3]

اختلفت المجامع الدينية في مدة التعيين وتنظيمها فالأعضاء العلمانيون في المجمع المركزي بالجزائر يُعيَّنون لمدة أربع سنوات مع تجديد نصفهم كل سنتين، بينما يُعيَّن أعضاء المجامع المحلية لثلاث سنوات ويُجدَّد ثلثهم سنويًا. وكان الأعضاء يؤدّون قسم الولاء للملك

---

[1] يوسف مناصرية ،(النشاط الصهيوني في الجزائر بين 1897 – 1962) ، رسالة دكتوره ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2001 ، ص102

[2] لويس فيليب : هو دوق أورليان وملك فرنسا بين 1830 و1848، شارك في الثورة الفرنسية وترقى إلى رتبة جنرال قبل أن يعيش فترة من المنفى في عدة دول أوروبية وأمريكا.عاد إلى فرنسا بعد ثورة 1830 وتولى الحكم بقرار من البرلمان، معتمداً على النظام الدستوري والحياة البرلمانية، وشهد عهده تطور التجارة والسكك الحديدية واستمرار الاحتلال الفرنسي للجزائر.واجه حكمه معارضة قوية من البونابرتيين والجمهوريين والاشتراكيين بسبب استبداده وعدم تلبية مطالب الشعب الاجتماعية والسياسية.أدت ثورة 1848 في باريس إلى سقوط حكمه، فاضطر إلى التنازل عن العرش واللجوء الى بريطانيا حيث عاش بقية حياته ، ينظر : محمد الاحمد ، (لويس فيليب 1773–1850) ، الموسوعة العربية ، دمشق ، المجلد 17 ، 2007 ، ص 1

[3] Claude martin , Op. cit. p– p 73 – 74

الفرنسي والقوانين أمام الحاكم العام كما اعتُبر الحاخامات موظفين تابعين للدولة الفرنسية، فتولت دفع رواتبهم وتكاليفهم، حيث كان الحاخام الأكبر يتقاضى 4000 فرنك، وحاخامات المجامع المحلية 3000 فرنك، مما يعكس خضوع المؤسسة الدينية اليهودية للإدارة الفرنسية.[1]

كُلّف المجمع الديني اليهودي في الجزائر بعدة مهام تتعلق بتنظيم الحياة الدينية والاجتماعية، منها الحفاظ على النظام داخل المعابد، مراقبة النشاط الديني، وتشجيع التعليم ومتابعة الأطفال. كما عمل على توجيه اليهود نحو المهن المنتجة مثل الزراعة بدلًا من الأنشطة التقليدية كالقروض، إضافة إلى الإشراف على أموال المساعدات والمدارس والملاجئ .[2]

أما الحاخامات فكانوا مسؤولين عن التعليم الديني، وتأكيد الطاعة للقوانين الفرنسية والولاء لفرنسا، والدعاء للملك والعائلة المالكة، إلى جانب مشاركتهم في الطقوس الدينية والإشراف على المؤسسات التعليمية والخيرية[3].

وبهذا، شكّل تنظيم لويس فيليب خطوة أساسية في إدماج يهود الجزائر داخل النظام الفرنسي، حيث تحوّلت المجالس اليهودية من سلطة شبه سياسية إلى هيئة دينية ذات دور محدود وتأديبي فقط.

بعد صدور مرسوم 9 نوفمبر 1845، وجّه يهود الجزائر رسالة إلى الملك الفرنسي بتاريخ 8 فيفري 1846 عبّروا فيها عن شكرهم وامتنانهم، معتبرين أن الحكم الفرنسي أنقذهم

[1] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 144

[2] صموئيل اتينجر ، مصدر سابق ، ص352

[3] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 145

من الظلم والمعاناة التي عاشوها سابقًا. وأكدوا في الرسالة رضاهم عن العدالة التي توفرها الإدارة الفرنسية، ووعدوا بالولاء والطاعة والدعاء للملك ولأسرته. وقد عكست هذه الرسالة انحيازًا واضحًا نحو السلطة الفرنسية وتقبّلًا لسياساتها الجديدة في الجزائر. [1]

بعد استقرار الفرنسيين في الجزائر، أصبحت الأديان الأربعة الرئيسية معترفًا بها رسميًا، وهي: الكاثوليكية، اليهودية، البروتستانتية، والإسلام. وخصصت السلطات الفرنسية لكل ديانة تنظيمًا خاصًا بها. كما تم فصل إدارة الشؤون الكاثوليكية واليهودية والبروتستانتية عن وزارة الحربية بعد إنشاء وزارة الجزائر، ثم أُلحقت رسميًا بوزارة الأديان ابتداءً من 10 ديسمبر 1860 .[2]

واصلت الإمبراطورية الفرنسية الثانية السياسة التي بدأت في عهد لويس فيليب، والمتمثلة في إدماج يهود الجزائر وفرنستهم ، وفي هذا السياق منحت المجامع الدينية اليهودية حقوق الأحوال المدنية بموجب مرسوم 10 جويلية 1861. وبعد ذلك بفترة قصيرة صدر مرسوم آخر في 4 أوت 1861 قضى بتسليم جميع المباني الحكومية المخصصة للشعائر اليهودية في الجزائر إلى المجامع الدينية مجانًا، لتصبح ملكًا خاصًا لها .[3]

بحلول سنة 1864 أصبح ليهود الجزائر نفس التنظيمات الدينية المعتمدة في فرنسا، خاصة بعد منحهم حقوق الأحوال المدنية سنة 1861. وقد أدى ذلك إلى تقليص دور المجمع الديني في مدينة الجزائر، حيث أصبحت المجامع الدينية في العمالات الثلاث

[1] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 146

[2]Claude martin , Op. cit. p76

[3]نصر الدين سعيدوني ، دراسات و ابحاث ... ، مرجع سابق ، ص 286

(الجزائر، وهران، قسنطينة) خاضعة لتوجيه وإشراف المجمع الديني المركزي في باريس، وفق ما نص عليه مرسوم 16 سبتمبر 1867.[1]

وبهذا تم ربط التنظيم الديني لليهود في الجزائر مباشرة بالمؤسسة الدينية الفرنسية، مما أضعف استقلالية المجمع المركزي في الجزائر. كما تم في هذه المرحلة تعيين الحاخام الأكبر سالومون أولمان في منصب الحاخام الأكبر لفرنسا والجزائر. [2]

و كان مرسوم 16 سبتمبر 1867 يحمل تنظيما جديدا للدين اليهودي في الجزائر ، و قد قام بتعديل عدة أمور كانت قد وردت في مرسوم 9 نوفمبر 1845 ، فقد ألغى المرسوم سلطة مجمع مدينة الجزائر على باقي المجامع ، و جعلها جميعا في مرتبة واحدة و أخضعها لسلطة المجمع الديني المركزي الفرنسي الذي أصبح الوسيط بينها و بين الحكومة الفرنسية .[3]

و بتاريخ 20 نوفمبر 1869 صدر مرسوم نص على أن نفقات سكن وزراء الدين اليهودي و أجرهم أصبح من مهام و مسؤولية البلدية، ثم بعد هذا المرسوم ألغي قسم الولاء للنظام السياسي بتاريخ 5 سبتمبر 1870 . [4]

وتندرج هذه الإجراءات ضمن سلسلة من التنظيمات التي أصدرتها فرنسا بين 1830 و1870، والتي هدفت إلى ضبط المؤسسة الدينية اليهودية وإخضاعها تدريجيًا لنفوذ اليهودية الفرنسية، بدعم من يهود فرنسا الذين برروا ذلك برغبتهم في تحديث أوضاع يهود الجزائر.

---

[1] نصر الدين سعيدوني ، دراسات و ابحاث ... ، مرجع سابق ، ص 286

[2] يوسف مناصرية ، مرجع سابق ، ص105

[3] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 149

[4] E. Sautayra, Législation de l'Algérie, Maisonneuve et Cie, Paris, 2e édition, 1883 , p 250

وقد رافق ذلك انتشار واسع للمعابد التي تجاوز عددها 112 و وصلت المعابد الكبيرة الى خمسة وكان اكبرها معبد وهران ، كما ظهرت هيئات تمثيلية مثل لجنة 1866 التي سعت لتمثيل الجالية اليهودي .[1]

بعد تنظيم المؤسسة الدينية اليهودية في الجزائر عبر مختلف المراسيم سعت فرنسا بدعم من يهودها إلى ربط يهود الجزائر بالمجتمع الفرنسي مما أدى إلى بروز علاقة خاصة بين الطرفين غير أن هذه العلاقة لم تكن متوازنة، بل أتسمت منذ البداية بعدم الاستقرار والتوتر[2].

فقد نظر يهود فرنسا إلى يهود الجزائر نظرة دونية واعتبروا عاداتهم ومؤسساتهم الدينية سببًا في تخلفهم، بينما قابلهم يهود الجزائر بالحذر والريبة واعتبروهم مختلفين عنهم في اللغة والمظهر والممارسات الدينية وقد أدى هذا الاختلاف إلى بروز خلافات حادة وصلت أحيانًا إلى نزاعات، ففي وهرن مثلا رفضت السلطات الدينية اليهودية دفن زوجة تاجر جملة يهودي اوروبي في المقبرة اليهودية ورغم ذلك استمر يهود فرنسا في السعي للتأثير على يهود الجزائر خاصة عبر الدين والتعليم. [3]

هذا التدخل الشديد اعتبره بعض اليهود شكلاً من أشكال الهيمنة أو حتى استعمارًا داخليًا، حيث رأوا أن يهود فرنسا كانوا يفرضون سلطة على يهود الجزائر ويحولونهم تدريجيًا إلى نموذج ثقافي وديني فرنسي وبهذا أصبح المجتمع اليهودي في الجزائر خاضعًا لإشراف ديني وتنظيمي من فرنسا مثلما خضعت الجزائر نفسها للاستعمار الفرنسي[4].

---

[1] يوسف مناصرية ، مرجع سابق ، ص – ص 105 - 106

[2] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 152

[3] Claude martin , Op. cit. p–p 65- 67

[4] نصر الدين سعيدوني ، دراسات و ابحاث .. ، مرجع سابق ، ص 299

ولا غرابة في أن العلاقات التي سادت بين يهود الجزائر وقيادتهم الجديدة لم تتسم على الأقل في البداية بالهدوء، حيث أدخل الحاخامات الفرنسيون تغييرات عديدة على الممارسات الدينية[1] ومن بين هؤلاء الحاخامات ميشال ويل و قوقنهايم و شارل فيل إذ كانوا لا يصلون بالطريقة المعهودة، وكان تكوينهم مختلفا عن يهود الجزائر، ولذلك كان يهود الجزائر يصدمون من بعض تصرفات حاخاماتهم كالصراخ وبعض الممارسات الغربية الصادرة عنهم .[2]

سعى يهود فرنسا خلال فترة الاستعمار إلى فرض تغييرات على الحياة الدينية ليهود الجزائر بما يتماشى مع القانون الفرنسي حيث حاولوا إلغاء بعض الممارسات التقليدية مثل زواج الرجل بزوجة أخيه إذا لم ينجب، وتقييد بعض أحكام الطلاق و هو ما أثار رفضًا ضمنيًا في الأوساط التقليدية ، وقد نظر يهود الجزائر إلى المجامع الدينية التي أنشأها الفرنسيون باعتبارها مؤسسات تابعة للسلطة الاستعمارية أكثر من كونها ممثلة حقيقية لهم لذلك استمروا في الرجوع إلى حاخاماتهم المحليين وأخذ أحكامهم رغم الضغوط التي مورست عليهم .[3]

أدت الزيارات التي قام بها كريميو إلى الجزائر واحتكاكه بيهودها ودفاعه عنهم إلى تأثر يهود الجزائر بالحركة التي كان يقودها ومن مظاهر هذا التأثر رفض أحد أعيان الطائفة اليهودية بمدينة الجزائر ويدعى مزغيش(Mezguich) سنة 1844 أداء القسم أمام المحكمة على الطريقة اليهودية متأثرًا بما فعله يهود فرنسا الذين نجحوا بفضل جهود كريميو وأعوانه في إلغاء هذا الشكل من القسم .[4]

---

[1] صموئيل اتينجر ، مصدر سابق ، ص353

[2] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 6 ، مرجع سابق ، ص 402

[3] صموئيل اتينجر ، مصدر سابق ، ص353

[4] Claude martin , Op. cit.p 64

رغم فرض الإصلاحات الفرنسية على يهود الجزائر، فقد واجهت رفضًا متكررًا بسبب التدخل الواسع ليهود فرنسا في شؤونهم الدينية والاجتماعية، حيث عبّر يهود الجزائر عن احتجاجهم عبر عرائض طالبوا فيها بتعيين يهود جزائريين بدل الفرنسيين للإشراف على المجامع ومع مرور الوقت تعمّقت الخلافات بين الطرفين وظهرت توترات اجتماعية واضحة مثل رفض يهود قسنطينة دفن اليهود الأوروبيين في مقابرهم بعد 1867، وانتشار هذه النزاعات في عدة مناطق وهو ما يعكس حدة الانقسام داخل المجتمع اليهودي في الجزائر.[1]

كما عرف المجتمع اليهودي الجزائري صراعًا داخليًا بين فئة تبنت الحضارة الأوروبية والفكر الفرنسي، وأخرى محافظة متمسكة بتقاليدها مما أدى إلى انقسامات حادة خاصة بين يهود المدن الكبرى مثل الجزائر وقسنطينة ووهران حيث اتهم بعض يهود الجزائر بالتخلي السريع عن هويتهم وازدادت هذه التوترات بسبب خلافات داخل المجامع الدينية، نتيجة التنافس على النفوذ والاختلافات الفكرية. [2]

ولم تستطع المشاكل والخلافات الكثيرة التي ظهرت بين يهود الجزائر ويهود فرنسا أن تنهي العلاقة بين الطرفين[3]. واستمرت السياسة الفرنسية في اتخاذ الإجراءات المناسبة لدمج يهود الجزائر، وكانت تعدهم لأن يكونوا فرنسيين من كل النواحي.

---

[1] Claude martin , Op. cit.p 64

[2] نصر الدين سعيدوني ، دراسات و ابحاث .. ، مرجع سابق ، ص 299

[3] مع مرور الزمن استطاعت الجالية اليهودية الجزائرية أن تلعب دورا هاما، حيث تم اختيار رئيس المجمع المركزي اليهودي في فرنسا والجزائر السيد صموئيل سيرات باعتباره الحاخام الأكبر، وهو من أصل جزائري والسدل الستار عن الصراع بين الطائفتين اليهوديتين الجزائرية والفرنسية خلال سنة 1905 حين صدر قانون فصل الدين من الدولة
ينظر: يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 107

المبحث الثالث : السياسة التعليمية الفرنسي تجاه يهود الجزائر

منذ بداية الاحتلال، سعت السلطات الفرنسية إلى تطبيق سياسة تعليمية خاصة تجاه اليهود في الجزائر إذ كان التعليم يحتل مكانة كبيرة في حياة المجتمعات ويُعد من أبرز الوسائل التي يعتمد عليها المستعمر لتحقيق أهدافه وبسط نفوذه داخل المجتمع الذي يرغب في السيطرة عليه.

وكانت بداية التعليم الفرنسي في الجزائر قد تركت في أيدي الخواص من الأوروبيين الذين أقاموا بعض المدارس الابتدائية لتعليم الأطفال النصارى واليهود خلال السنتين الأوليتين من الاحتلال (1830-1832) وكان الفرنسيون المدنيون في هذه الفترة محصورين في مدينة الجزائر، وأخذوا يستقرون و يمارسون نشاطهم التجاري ففتحت عدة مدارس لتعليم أبنائهم . [1]

و فتحت عام 1832 مدرسة خاصة لليهود ضمت 40 طفلا لكن في السنة الموالية 1833 تدخلت السلطة الفرنسية وانشات مدرسة سميت بمدرسة التعليم المشترك (Mutuel) وهي موجهة لأبناء النصارى واليهود ولمن أراد من المسلمين، وقد دخلها بعض التلاميذ المسلمين ثم تناقص عددهم لأنهم خافوا على دينهم ورفضوا فيما بعد حتى الانتساب إليها والتسمية باسمها حتى لا يتهموا بأنهم نصارى . [2]

فتولى جانتي دي بيسي (Genty de Bussy) الإدارة المدنية في الجزائر بين سنتي 1832 و1834 حيث سعى إلى تطبيق سياسة تعليمية فرنسية موجهة انطلاقًا من قناعته بأن نشر اللغة الفرنسية يمثل أداة أساسية لترسيخ السيطرة الاستعمارية ، وفي هذا الإطار

[1] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 3 ، مرجع سابق ، ص 291

[2] Claude martin , Op. cit.p70

عيّن في 15 أكتوبر 1832 المختص في التعليم لبيشو (Lepescheur) مفتشًا عامًا للدراسات لتنفيذ هذا المشروع وقد ارتكز برنامجه التربوي على مبدأ مزدوج يقوم على تعليم اللغة العربية للأوروبيين مقابل نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي ، لما لذلك من دور في تسهيل عملية الاحتلال مستقبلاً كما تضمن البرنامج إنشاء ثلاث مدارس في كل من الجزائر وعنابة: واحدة مخصصة للأوروبيين مع إلزامهم بتعلم العربية وثانية لليهود لتعليمهم الفرنسية وثالثة مختلطة تجمع بين الأوروبيين والعرب واليهود . [1]

وذهب الفرنسيون إلى أنهم لم يتمكنوا من جمع التلاميذ عند معلم واحد مسلم أو يهودي للعداء الذي كان بين الطائفتين، لذلك اضطروا إلى ما أسموه بالمدارس الخاصة، أي مدرسية فرنسية للمسلمين ومدرسة مثلها لليهود وأعطوها أسماء المدرسة الحضرية الفرنسية بالنسبة للمسلمين، والمدرسة الإسرائيلية – الفرنسية بالنسبة لليهود . [2]

وقد تم استبدال المدرسة الخاصة التي أسست سنة 1832 بمدينة الجزائر وضمت 40 طفلا بمدرسة ابتدائية، ومن بين 200 تلميذ كان هناك 50 شابا يهودي يتابع دروسه فيها، إلا أن المعلمين كانوا يسعون إلى تحويل التلاميذ إلى الدين الكاثوليكي. وأنشأت بلدية الجزائر عام 1837 من جديد مدرسة خاصة يديرها معلم فرنسي ويساعده معلم يهودي، وبينما أشرفت على المدرسة الابتدائية لبنات اليهود يهودية فرنسية (Hartock) وقد كان بمدينة الجزائر مدارس كثيرة مقارنة مع غيرها من المدن .[3]

وأدى رحيل جانتي ديبيسي إلى إيقاف المشروع التعليمي اللائكي ، ثم أعيد إحياء عام 1839 حين بلغ عدد المتمدرسين في الجزائر العاصمة 1324، كان الأوروبيون يشكلون

[1] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 168

[2] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 6، مرجع سابق ، ص396

[3] Claude martin , Op. cit.p70

1009 طالب من الجنسين (ذكور وإناث)، واليهود 220 طالب من الجنسين، و 95 من العرب، وبهذا تكون حركة التعليم الفرنسية الموجهة نحو اليهود في الجزائر نشطت على مستويين :

التعليم الإسرائيلي الذي أساسه التوراة.
التعليم اللائكي الذي أساسه العلم واللغة الفرنسية، وقليل من العربية العامية الجزائرية . [1]

وقد أولت السلطة الفرنسية عناية خاصة لهذا المستوى التعليمي اللائكي، ولم تقتصره على الأطفال فقط بل أقرت تعليمه بشكل موازى للكبار في دروس مسائية مكثفة، موجهة باللغتين الفرنسية والعربية الأولى إلى معظم الجزائريين الموظفين في إدارة السلطة الفرنسية عسكريين ومدنيين، والثانية إلى الموظفين الفرنسيين في إدارة الاحتلال الفرنسي، إذ أن بيجو[2] أصدر قرارا عام 1845 فرض من خلاله على الموظفين الأوروبيين في إدارة الاحتلال تعلم اللغة العربية العامية الجزائرية . [3]

---

[1] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 163

[2] الجنرال بيجو : ولد بـ (Haute-vienne) في 15 أكتوبر (1784 ، صار نائبا عن مقاطعة La Dordogne من 5 جويلية 1831 إلى 23 أفريل 1848، وحاكما عاما للجزائريين 29 ديسمبر 1840 و 19 جوان 1847، حصل على لقب مارشال فرنسا في 31 جويلية 1843 ، توفي 10 جوان 1849م، ينظر : كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى نتصف القرن 19 ، منشورات الفا للوثائق ، الاردن ، 2020 ، ص 62.

[3] عميراوي احميدة ، من تاريخ الجزائر ، مطبوعات جامعة الامير عبد القادر ، قسنطينة ، 2000 ، ص – ص 194 – 195

نصّ المرسوم الملكي الصادر في 9 نوفمبر 1845 في قسمه الثاني على تنظيم و إنشاء وتسيير المدارس اليهودية في الجزائر حيث تقرر إقامة مدارس وملاجئ لليهود من الذكور والإناث مع تخصيص أماكن لها من طرف الإدارة الفرنسية وتمويلها من إعانات المجمع الديني ورسوم التلاميذ إضافة إلى مساعدات حكومية عند الإمكان ورغم خضوع هذه المؤسسات لرقابة الإدارة الفرنسية، إلا أنها كانت تستشير المجمع الديني في تعيين المعلمين وعزلهم وتنظيم الانضباط والبرامج التعليمية وقد جمع التعليم فيها بين الديني واللغة الفرنسية كما أُسندت للمجامع الدينية والحاخامات مهمة الإشراف عليها وتعليم الدين ومراقبة التلاميذ والحفاظ على تعاليم التوراة مع تلقينهم القراءة والكتابة العبرية وأداء الشعائر الدينية . [1]

وفي إطار تدعيم هذه السياسة ومع صدر مرسوم 9 نوفمبر 1845 الذي عزّز إنشاء المدارس اليهودية في الجزائر حيث أُنشئت مدارس للذكور والإناث تحت إشراف معلمين يهود من فرنسا عيّنهم المجمع الديني بستراسبورغ مما ساهم في توسيع نشاط يهود فرنسا في مجال التعليم والإشراف عليه وقد برّر هؤلاء تدخلهم بضعف التعليم التقليدي السائد الذي كان يعتمد على أساليب بسيطة قائمة على الحفظ والتكرار داخل ظروف متواضعة معتبرين أنه غير كافٍ لتكوين التلاميذ وفق المعايير الحديثة . [2]

[1] امال معوشي، مرجع سابق ، ص 171

[2] Claude martin , Op. cit. p 96

وقد كان على أولاد اليهود أن يحفظوا التوراة كما يحفظ المسلمون القرآن الكريم و بعد حفظ التوراة كان عليهم أن يحفظوا التلمود وكان بعض المعلمين يستعملون مع الأطفال أحيانًا أسلوب الضرب، أمّا المرأة عند اليهود فلم تكن تتعلم ولا تنال حقوقًا مثل الرجل، لكنها كانت حرة في دخول البيعة[1] ، وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر بدأت أحوالها تتحسن، وتخلّت شيئًا فشيئًا عن لباسها التقليدي، وابتعدت عن بعض المهن التقليدية، مثل مهنة تنظيف البيوت .[2]

وأمام تردّي وضع المؤسسة التعليمية اليهودية في الجزائر، قام الحاخام الأكبر للمجمع الديني في مدينة الجزائر ميشال ويل بدور مهم في إنشاء المدارس في مختلف مناطق البلاد، والتي استُخدمت أيضًا في نشر الأفكار الاستعمارية، كما دعا في خطبه ومواعظه إلى ضرورة تعليم أبناء اليهود وقد سلك حاخام قسنطينة ووهران أيضً نفس النهج [3].

وبعد سقوط النظام الملكي في فرنسا، وقيام الجمهورية، كانت هذه الأخيرة ترغب بشدة في إدماج الجزائر في فرنسا، وصرح كريميو الذي شغل منصب وزير العدل في الحكومة المؤقتة بأن الجمهورية ترغب في دمج الجزائر في فرنسا ولتحقيق هذا الإدماج الحقت عدة مصالح جزائرية بوزارات فرنسا وأصبحت تابعة لها، وفيما يخص المسلمين واليهود فقد استطاعت الجمهورية أن تفصل بينهما بوضوح في عدة مجالات ومنها التعليم . [4]

[1] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 6، مرجع سابق ، ص402

[2] Claude martin , Op. cit. p 63

[3] يوسف مناصرية ، مرجع سابق ، ص 108

[4] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 174

ولقد شهدت مصلحة التعليم العام في الجزائر إلى غاية سنة 1848 تبعية لوزارة الحربية حيث كان يشرف عليها مفتشان: أحدهما للتعليم العام والآخر للتعليم الابتدائي، وذلك تحت سلطة الوالي العام غير أن هذا الوضع تغيّر بموجب قراري 7 أوت و8 سبتمبر 1848 اللذين نقلا الإشراف إلى وزارة التعليم العام مع إنشاء أكاديمية الجزائر. وبمقتضى هذا التنظيم الجديد أصبح المدير يشرف على مختلف مستويات التعليم بمساعدة مجلس أكاديمي ومفتشين أكاديميين مع استثناء المدارس الإسلامية التي ظلت تابعة لوزارة الحربية كما خضع التعليم الابتدائي لرقابة إضافية من مفتشين محليين بينما تم تعيين المعلمين والمعلمات من طرف المدير بتفويض وزاري .[1]

ونجد أن قرار 7 أوت 1848 الخاص بالتعليم، قد فصل المدارس الإسلامية عن المدارس الإسرائيلية، رغم أن اليهود في هذه الفترة لم يكونوا قد تحصلوا بعد على الجنسية الفرنسية، وكانوا يعتبرون من الأهالي من الناحية القانونية، وأصبح مسؤول التعليم في الجزائر يراسل مباشرة الوزير بشأن المدارس الأوروبية، أما بشأن المدارس الإسلامية فيراسل نفس المسؤول الحاكم العام فقط .[2]

---

[1] عبد الحميد زوزو ، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1984 ، ص 214

[2] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 3 ، مرجع سابق ، ص299

كما ساهم اليهود الأثرياء في الجزائر في دعم التعليم، حيث بادروا إلى إنشاء مؤسسات موجهة لأبناء الطائفة. ففي مدينة الجزائر، أُسست مدرسة تلمود توراه سنة 1849 على يد الثري اليهودي حاييم كوهن صولال (Hayem Cohen Solal)، وقد وفرت هذه المؤسسة تعليماً مجانياً للتلاميذ، إلى جانب تقديم الغذاء اليومي والملابس سنويا[1] ً، وفي سياق متصل عملت السلطات الفرنسية سنة 1865 على إنشاء مؤسستين تعليميتين متوسطتين فرنسيتين لفائدة اليهود في العاصمة . [2]

ووصلت مدارس التعليم الأساسي الخاصة باليهود سنة 1858 إلى 13مدرسة موزعة كالتالي:

بمدينة الجزائر توجد: المدرسة المجمعية "تلمود توراه" مخصصة للفقراء بها 160 تلميذ مدرسة البلدية فيها 150 تلميذ، مدرسة للبنات 80 تلميذة وملجأ يضم 150 طفلا.

مدينة وهران: مدرسة البلدية بها 130 تلميذ، مدرسة خاصة متصلة بالمجمع الديني بها 200 تلميذ، مدرسة للبنات وملجأ به 120 طفل.

مستغانم: مدرسة الذكور بها 140 تلميذا، وأخرى للبنات بها 80 تلميذة.

معسكر، عنابة: أقيمت بهذه المدن مدارس للذكور تشتمل على: 150، 100، تلميذ على التوالي.

---

[1]Claude martin , Op. cit.p-p 91-92

[2] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 6، مرجع سابق ، ص396

وبالرغم من أن قسنطينة كانت عاصمة المقاطعة إلا أنها متأخرة عن الجزائر ووهران في عدد المدارس إذ يوجد بها مدرسة للذكور بها 90 تلميذا ومدرسة للبنات بها 74 تلميذة. وقسمت المؤسسات الإجمالية في مقاطعة قسنطينة عام 1863، 779 طالبا من الذكور و 150 من البنات كان هناك 60 طالبا من الذكورة و 74 من الإناث .[1]

وقد ظلت المدارس الحاخامية التقليدية المسماة ميدراشيم(Midrashim)، التي يقتصر فيها تعليم الأولاد على مبادئ اللغة والدين العبراني، تمارس مهامها التعليمية في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي، وتحسنت بشكل محسوس بتطبيق نظام 1845[2] . ولكن السلطات الفرنسية أجبرت هذه المدارس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على تعليم التلاميذ أصول الديانة اليهودية فقط، ومنعتها من العمل خلال الفترة التي كانت تعمل فيها المدارس الحكومية الحديثة، ومنعت أيضًا المدرسين اليهود من القيام بأي عقوبات بدنية ضد التلاميذ، وهي العقوبات التي كانت تُتبع عادة في هذه المدارس .[3]

وقد سعت الإدارة الفرنسية إلى القضاء على ما تبقى من المدارس الحاخامية التي يظهر أنها تحافظ على التقاليد (البالية)، فقامت بدعم المدارس الرسمية الحكومية ماديا، وبكل الوسائل حتى تشكل منافسا قويا للمدارس التقليدية التي حددت السلطات الفرنسية عدد التلاميذ الذين يمكن أن تستقبلهم.[4]

---

[1] Claude martin , Op. cit.p97

[2] صموئيل اتينجر ، مصدر سابق ، ص 308

[3] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص – ص 216 – 217

[4] Claude martin , Op. cit.p 97

واهتمت السلطات الفرنسية بالتعليم الثانوي، فأسست عدة ثانويات في أهم المدن الجزائرية، وكان أهمها ثانوية الجزائر التي يكتسي فيها التعليم الثانوي ما يكتسبه بثانويات فرنسا من تطور وأهمية، وكان المستوى التعليمي فيها يرتفع بشكل محسوس وعدد الطلبة وعدد المتقدمين إلى امتحانات البكالوريا يرتفع من سنة إلى أخرى [1]، وفي آخر سنة 1864 كان عدد الطلبة بثانوية الجزائر 495 طالبا، منهم 63 إسرائيليا و 11 مسلما فقط .[2]

كما أمر نابليون الثالث بتأسيس مدارس جديدة، حيث أصدر في 28 ماي 1865 قرارًا يقضي بإنشاء مؤسسات تعليمية في كل من قسنطينة ووهران. وفي السياق ذاته، واصلت الحكومة هذه السياسة سنة 1867، إذ صدر أمر عن والي الجزائر يقضي بفتح المدارس أبوابها في جميع البلديات أمام جميع الأطفال دون تمييز عرقي[3].

أما التعليم العالي فقد تمثل في دروس عمومية باللغة العربية في مدن الجزائر وقسنطينة ووهران وأسهم في تكوين موظفين إداريين ملمين باللغة العربية. ويعود الفضل في تطويره إلى المارشال راندون[4] الذي سعى إلى إنشاء مدرسة في العاصمة حيث أتاحت هذه المؤسسة للشبان الأوروبيين متابعة الدراسات الطبية الأولية وفي الوقت نفسه وفّرت للأهالي تكوينًا في مجالي الطب والجراحة وقد ساهم ذلك في تحسين الخدمات الصحية خاصة في الأوساط الريفية [5].

---

[1] نصر الدين سعيدوني ، دراسات و ابحاث .. ، مرجع سابق ، ص 288

[2] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 215

[3] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 178

[4] مرشال فرنسي 1795 – 1871 ، ساعد تاليران و شغل وضيفة وزير الحرب (1851 – 1860 – 1867) ، و شغل منصب حاكم عام للجزائر في الفترة الممتدة من 11 ديسمبر 1851 الى 25 جوان 1858 ، ينظر : امال معوشي، مرجع سابق ، ص 178 .

[5] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 215

و لقد ظهر تأثير المدارس والثانويات بوضوح على الجيل اليهودي حيث بدأ الأطفال ذكورًا وإناثًا يتشبهون بالأوروبيين في لباسهم خاصة بعد سنة 1858 وأصبح ارتداء الزي التقليدي نادرًا كما انتقلت العادات والتقاليد الفرنسية إليهم عبر التعليم حتى دعا الحاخام الأكبر إلى تبني الروح الفرنسية إلى جانب المظهر وبشكل عام تميز التلاميذ اليهود في هذه المدارس بحسن السلوك، واحترام المعلمين، و ارتفاع مستواهم الدراسي مع بروز روح التنافس والتفوق بينهم.[1]

كما ساهم التعليم العلماني الذي أدخله الفرنسيون إلى الجزائر في "علمنة" الجماعات اليهودية وإدماجها في الثقافة الأوروبية، خاصة عبر مدارس الرابطة الإسرائيلية التي عملت على نشر اللغة الفرنسية وترسيخ العادات والسلوك الأوروبي. وقد أدى ذلك إلى ابتعاد اليهود عن بقية المجتمع الجزائري، وسهّل اندماجهم في الوسط الأوروبي، بدعم من يهود فرنسا الذين شاركوا في العملية التعليمية ووجّهوا الأجيال الجديدة وفق رؤيتهم[2].

وفي المقابل، اعترف الفرنسيون بأن التعليم كان أداة استعمارية فعالة، استُخدمت لنشر النفوذ وتقريب السكان من الإدارة الفرنسية [3] لذلك، شمل هذا التوجه كلًّا من المسلمين واليهود، بهدف تعميم اللغة الفرنسية وتغيير البنية الاجتماعية والفكرية، مع اعتباره وسيلة لتثبيت الاحتلال وإحكام السيطرة على المجتمع.[4]

اتبعت فرنسا سياسة تعليمية منظمة تجاه يهود الجزائر، هدفها الأساسي إعادة تشكيل التعليم بما يخدم المشروع الاستعماري ونشر الثقافة الفرنسية. ويمكن تلخيص هذه السياسة في ثلاثة محاور رئيسية:

---

[1] Claude martin , Op. cit.p-p 95-98

[2] نصر الدين سعيدوني ، دراسات و ابحاث .. ، مرجع سابق ، ص- ص 288 - 289

[3] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 215

[4] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 181

أولًا، فرض الرقابة على التعليم التقليدي اليهودي ومؤسساته، ومحاولة توجيهه بما يتماشى مع الأهداف الفرنسية، مع دعم يهود فرنسا الذين انتقدوا التعليم التقليدي واعتبروه غير قادر على تلبية حاجات المجتمع.

ثانيًا، إنشاء مؤسسات تعليمية حديثة على النمط الأوروبي، مثل المدارس الإسرائيلية–الفرنسية ومدارس الرابطة الإسرائيلية، بهدف نشر اللغة الفرنسية وترسيخ الثقافة الأوروبية.

ثالثًا، العمل على إضعاف التعليم التقليدي ومحاصرته، من خلال تقليص نشاطه، وتقييد عمل المدارس والمعلمين، ومنع بعض الممارسات التربوية مثل العقوبات البدنية، مع عدم تشجيع التعليم الديني.

وقد أدت هذه الإجراءات في النهاية إلى تراجع التعليم التقليدي لصالح المؤسسات التعليمية الفرنسية الحديثة.[1]

موقف اليهود من السياسة التعليمية الفرنسية :

رغم إنشاء بعض المؤسسات التعليمية الفرنسية الخاصة باليهود منذ بداية الاحتلال، فإن العائلات اليهودية بين 1830 و1840 لم تُقبل على هذا التعليم بل سحبت أبناءها منه في كثير من الحالات بسبب مخاوف من تأثيره ومحاولات بعض المعلمين تشجيع التلاميذ على اعتناق المسيحية مما أدى إلى مقاطعة عدد من الأسر له ونتيجة لذلك ظل التعليم التقليدي اليهودي هو السائد تحت إشراف الهيئات الدينية حيث وُجد في مدينة الجزائر نحو 12 مدرسة تقليدية تضم حوالي 425 تلميذًا مقابل عدد محدود لم يتجاوز 100 تلميذ في المؤسسات الفرنسية، وهو وضع مشابه لما كان عليه الحال في بقية مدن الجزائر من ضعف الإقبال على التعليم الفرنسي في تلك الفترة.[2]

عرف التعليم اليهودي في المدارس الفرنسية خلال السنوات الأولى من الاحتلال تراجعًا واضطرابًا كبيرين، حيث كان التلاميذ ينقطعون عن الدراسة بشكل متكرر خاصة في مدارس البنات التي انخفض عدد تلميذاتها من نحو 100 إلى 16 فقط سنة 1843 كما كان الذكور

[1] امال معوشي ، مرجع سابق ، 184

[2] صموئيل اتينجر ، مصدر سابق، ص–ص 385–386

يغادرون الدراسة بعد إنهاء التعليم الديني بسبب توجه الأسر نحو تشغيل أبنائهم في التجارة والمهن المختلفة وبين 1840 و1844 تراجع عدد المتمدرسين بشكل ملحوظ من حوالي 198 إلى أقل من 80 تلميذًا، مع ضعف أو غياب التعليم في بعض المدن مثل عنابة وسكيكدة، وبقاء الإقبال محدودًا في مدن أخرى كمستغانم، وهو ما دفع بعض أعيان اليهود إلى مطالبة السلطات الفرنسية بفرض إجراءات لإلزام الأولياء بتوجيه أبنائهم نحو التعليم.[1]

بعد قانون 1845 أصبح للمجامع الدينية اليهودية دور في تنظيم التعليم وإعادة هيكلة المدارس التقليدية لكن رغم ذلك استمر التعليم التقليدي في استقطاب عدد كبير من التلاميذ أحيانًا أكثر من المدارس الفرنسية. لذلك وبمساعدة السلطات الاستعمارية تم التوجه نحو تقليص المدارس التقليدية وإنشاء مدارس حديثة تجمع بين التعليم الديني والتوجه الأوروبي. ومع تحولات المجتمع اليهودي في ستينيات القرن التاسع عشر ازداد بشكل واضح الإقبال على المدارس الفرنسية خاصة مدارس الرابطة الإسرائيلية العامة .[2]

[1] Claude martin , Op. cit.p-p71-70

[2] نصر الدين سعيدوني ، دراسات و ابحاث .. ، مرجع سابق ، ص-

لقد ارتبط التعليم عند يهود الجزائر منذ أول وهلة بالتعليم الفرنسي حتى قبل التجنيس الجماعي لهم عام 1870 [1]. وبعد هذه السنة سيتلقى أغلب أطفال اليهود التعليم الفرنسي الإلزامي[2] ، وكان مرسوم جول فيري[3] Jules ferry قد أوجب التعليم الابتدائي، وأرغم الآباء اليهود على تعليم أبنائهم خاصة البنات، فارتفع عددهم في المدارس"، وكان شعار جول فيري أنه يجب على الأجناس الرفيعة أن توصل الحضارة والتمدن للأجناس الوضيعة."

لقد بدأ الارتباط بين الفرنسيين واليهود في عدة مجالات منذ لحظات الاحتلال الأولى، وظهر خصوصا في النواحي الروحية وهي الدين والتعليم، ثم تطور إلى أن تقرر منح اليهود المواطنة الفرنسية في عهد كريميو والجمهورية الثالثة .[4]

---

[1] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج3 ، مرجع سابق ، ص452

[2] صموئيل اتينجر ، مصدر سابق ، ص387

[3] جول فيري، محامٍ ورجل دولة فرنسي، وُلد في سان ديي (Saint-Dié) عام 1832 وتوفي عام 1893. كان جمهوريًا في أواخر عهد الإمبراطورية الفرنسية سنة 1869، كما كان عضوًا في حكومة الدفاع الوطني، وشغل منصب عمدة باريس عام 1870. تولّى عدة مناصب حكومية بشكل شبه متواصل من 1879 إلى 1885، سواء كوزير للتعليم العمومي (1879–1883) أو كرئيس لمجلس الشيوخ (1880–1881 و1883–1885). ارتبط اسمه بتشريع تعليمي مهم يتمثل في جعل التعليم إلزاميًا ومجانيًا لجميع الأطفال سنة 1882، كما عُرف بدعمه للسياسة الاستعمارية الاستيطانية ينظر : امال معوشي ، مرجع سابق ، ص 192

[4] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج3 ، مرجع سابق ، ص329

الفصل الثالث : مرسوم كريميو و تجنيس يهود الجزائر 1870

المبحث الأول : ظروف صدور مرسوم كريميو

المبحث الثاني : التعريف بشخصية ادولف كريميو

المبحث الثالث : المواقف المختلفة من مرسوم كريميو

المبحث الرابع :الامتيازات التي تحصل عليها اليهود من مرسوم كريميو

الفصل الثالث : مرسوم كريميو و تجنيس يهود الجزائر 1870

المبحث الأول: ظروف صدور هذا المرسوم :

جاء صدور هذا المرسوم في سياق اتسم بالحرب والاضطرابات والغموض، إلى جانب وجود مؤامرات سياسية غير بريئة ما تزال كثير من خيوطها يكتنفها الإبهام، وهو ما يدل على أن ميلاد مرسوم كريميو في فرنسا لم يكن حدثا معزولا، بل سبقته وتلته تحركات وأحداث غير عادية. ففي عهد الجمهورية الثانية، وبعد ضم الجزائر إلى الأراضي الفرنسية، برزت فكرة تجنيس اليهود الجزائريين تحت ضغط من كريميو، حيث أخذت هذه الفكرة تتطور تدريجيا تزامنا مع التعديلات التي مست السياسة الجزائرية للحكومة الفرنسية المركزية.[1]

وفي هذا السياق، يذكر أندري الشرقي أن فكرة التجنيس الجماعي للإسرائيليين الجزائريين لم تكن وليدة اللحظة، بل ظهرت لأول مرة ضمن أشغال لجنة سنة 1843م، والتي كان كريميو، النائب آنذاك، أحد أعضائها الأكثر نشاطا، الأمر الذي يعكس جذور هذا المشروع وامتداده الزمني ضمن توجهات السياسة الاستعمارية الفرنسية .

كما تواصلت ملامح هذا التوجه في إطار نفس السياسة، حيث شهدت سنة 1860، خلال عهد نابليون الثالث، فرض خدمة الميليشيا أو الخدمة العسكرية على يهود الجزائر، في خطوة تعكس السعي التدريجي نحو إدماجهم ضمن المنظومة الفرنسية. وقد جاءت هذه الإجراءات ضمن سلسلة من التدابير القانونية الممتدة ما بين 1848م و1865م، والتي مهدت لمرحلة الحسم، لاسيما مع زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر سنة 1865م. وخلال هذه الزيارة، صرّح في وهران يوم 27 ماي من نفس السنة، أمام الحاخام اليهودي متازلفيل، قائلا: "عن قريب سيصبح الإسرائيليون الجزائريون فرنسيين..."، في إشارة واضحة إلى اقتراب تجسيد مشروع التجنيس الجماعي، واستكمال مسار السياسة الاستعمارية الرامية إلى إدماج هذه الفئة ضمن الإطار القانوني الفرنسي .[2]

---

[1] بشير كاشة الفرحى، مختصر وقائع واحداث ليلة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962 ،وزارة المجاهدين لمنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص-ص77-78

[2] فوزي سعد الله ، يهود الجزائر موعد الرحيل ، ج 2 ، دار الامة للنشر و التوزيع ، الجزائر، ط1 ، 2010 ، ص27

واستمر هذا المسار في أعقاب زيارته الثانية للجزائر سنة 1865م، حيث أصدر الإمبراطور، فور عودته إلى باريس، قانون "السيناتوس كونسلت"، الذي منحت بمقتضاه فرنسا للجزائريين، من يهود ومسلمين، إمكانية الحصول على المواطنة الفرنسية بصفة فردية، شريطة التصريح بالتخلي عن الخضوع لأحكامهم الدينية والتقليدية. وبذلك يكون الإمبراطور قد ترجم، إلى حدّ ما، الوعود التي قدمها لليهود، من خلال إصداره للقانون المشيخي بتاريخ 14 جويلية 1865م، في خطوة عكست توجها رسميا نحو إعادة تشكيل الوضع القانوني لسكان الجزائر ضمن الإطار الفرنسي .[1]

ويوضح ريشارد حيون و برنارد كوهين أنه "... في مابين 1865 و 1870 لم يطلب الجنسية الفرنسية سوى مئتي يهودي من يهود الجزائر و استفاد مئة و اثنين وخمسون فقط من أصل ثمانية و ثلاثون ألف الموجودون بالجزائر من إجراءات السيناتوس – كونسلت معظمهم من أغنياء و الأشراف وذلك لأن التمتع و الاستفادة من حقوق المواطنة الفرنسية مشروط بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية اليهودية مما يؤدي إلى المساس بالديانة اليهودية ، وهو الأمر الذي تعاملت معه عامة اليهود بعين الريبة و الحذر.[2]

نص السيناتوس كونسلت:

قانون مجلس الشيوخ 14 جويلية 1865 حول وضعية الاشخاص والتجنيس.

المادة الأولى: عن الاهالي مسلم يعتبر فرنسيا، إلا أنه يستمر في الجيوش البرية والبحرية ويمكن أن يستدعي إلى وظائف وأعمال مدينة الجزائر، ويكون خاضع للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية .

---

[1] فوزي سعد الله ، يهود الجزائر موعد الرحيل ، ج 2 ، مرجع السابق ، ص28

[2] نفسه ، ص 29

المادة الثانية: إن الاهالي الاسرائيلي يعتبر فرنسيا، ويخضع لقانونه الشخصي، يقبل في العمل في الجيوش البرية والبحرية، يخضع للقانون الفرنسي، يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي.

المادة الثالثة: إن الاجنبي يثبت تواجده في الجزائر لمدة 3 سنوات يمكن أن يقبل بأن يتمتع بكل حقوق المواطن الفرنسي.

المادة الرابعة: إن صفة مواطن فرنسي لا يمكن الحصول عليها طبقا للمواد 1-2-3 للمرسوم الحالي وعندما يكمل 21 سنة يصبح خاضعا بمقتضى مرسوم إمبراطوري عائد إلى مجلس الدولة.

المادة الخامسة: إن قانون الإدارة العامة يحدد:

-1-شروط القبول أو ترقية الاهالي المسلمين والاهالي الإسرائيليين في الجيوش البحرية والبرية.

-2-الأعمال والوظائف المدنية التي يمكن أن يعين فيها الأهالي المسلمين والإسرائيليين بالجزائر.

-3-إن الصيغ التي يمكن أن توضع فيها الطلبات المذكورة في المواد 1-2-3 من المرسوم الحالي[1].

[1] كمال كاتب ،أوروبيون ، أهالي ، ويهود بالجزائر 1830-1962 ، تر: رمضان زبدي ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ص 486

المبحث الثاني : ترجمة لشخصية ادولف كريميو:

هو اليهودي أدولف إسحاق كريميو ولد بمدينة نيم سنة 1706 ، موسى اسمه المقتبس من التوراة ثم أضاف عليه أبوه اسما ثانيا هو أدولف ثم سحب الاسم اليهودي الثاني إسحاق ليحتفظ بإسم أدولف ولا يزال الاسمان الأول و الثاني من أسماء كريميو مقيدين في سجلات الحالة المدنية و لكن لم يتم استعمالهما أبدا .[1]

كان كريميو شخصا ذكيا نبيها زاول دراسات متميزة في الحقوق و مارس مهنة المحاماة و عمره 21 عاما و انضم إلى سلك المحاماة بمسقط رأسه ليشتغل بالدفاع عن يهود تلك المدينة . وقد أضفت عنه فصاحته و بلاغته شهرة كبيرة و فتحت له أفاق العمل السياسي .[2]

تولى وزارة العدل سنة 1848 في الحكومة المؤقتة ساند نابليون الثالث قبل أن يصبح إمبراطورا ، ثم انقلب ضده دخل السجن ثم اطلق صراحه بعد بضعة أسابيع كان نائبا عن مدينة باريس سنة 1869 ثم تولى من جديد في نفس السنة 1870 وعمره 74 عاما منصب وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من 4 سبتمبر 1870إلى فبراير 1871 تحت إمرة الجنرال طورشو ، و أوكلت خلالها إدارة شؤون الجزائر لبضعة أسابيع .[3]

---

[1] كاتب كمال ، مرجع سابق، ص489

[2] رابح لونيسي ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900 ، دار المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2010 ، ص 83

[3] ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1860- 1900 ، ج 1 ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، طبعة خاصة ، الجزائر ، 2009 ، ص239

وفي 24 أكتوبر 1970 أصدر فيه كريميو مرسوم تجنيس[1] اليهود في الجزائر ، وتغير الوضع السياسي ، و إدخال نظام المحلفين في القضاء ، و كان تجنيس اليهود جماعيا دون استشارتهم عملا استغربه الفرنسيين قبل الجزائريين ولعل اليهود أنفسهم قد استغربوا ما داموا لم يطلبوا التجنيس الجماعي وقد كان مرسوم كونسيلت 1865 حول الجنسية يسري عليهم كما يسري على الجزائريين ، أما قرار كريميو لم يترك لهم الخيار وقيل عن كريميو نفسه إنه كان ديمقراطيا و جمهوريا و محاميا يهوديا ورعا .[2]

و يطمح إلى تحرير الجماعات اليهودية في المشرق ، وكان نشطا في الحركة الإسرائيلية العالمية (الصهيونية). ذلك أنه نشط الجمعية الإسرائيلية المركزية في فرنسا و أنشأ (الإتحاد الإسرائيلي العالمي) ليعمل على تحقيق طموحه المذكور ومن الجماعات

[1] الجنسية nationalité :الجنسية بصفة عامة هي رابطة سياسية وقانونية بين الشخص ودولة معينة، تجعله عضواً فيها وتفيد انتماءه إليها، وتجعله في حالة تبعية سياسية لها. ويُسمّى من يتمتع بهذه الرابطة وطنياً، أما الذي لا يتمتع بها فهو الأجنبي.ولجنسية الفرد أهمية كبرى في تحديد حقوق الشخص وواجباته، فللوطني حقوق أكثر وعليه التزامات أكثر من الأجنبي. فمثلاً، الحقوق السياسية قاصرة على الوطنيين ولا يتمتع بها الأجانب، وبعض الواجبات قاصرة على الوطنيين كالخدمة العسكرية. والوطنيون لا يجوز إبعادهم عن إقليم الدولة، بعكس الأجانب.وكما تكون الجنسية للأشخاص الطبيعيين (أي الأفراد)، فإنها تكون أيضاً للأشخاص الاعتباريين كالشركات. فالقانون التجاري في أغلب الدول يعترف بجنسية الدولة للشركات المساهمة التي تُؤسَّس على إقليمها والتي يكون مركزها الأصلي فيها.والذي يضع قواعد الجنسية في كل دولة هو قانونها الداخلي، وتختلف الدول فيما بينها في القواعد التي تنظم مقتضى جنسيتها ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1981 ، ص99

[2] ابو القاسم سعد الله ، ابحاث و اراء في تاريخ الجزائر ، ج5 ، دار البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 134

اليهودية الشرقية البائسة في نظره يهود الجزائر ، وكان هدف الجمعية الإسرائيلية المركزية في فرنسا هو إدخال اليهود في الحضارة الأوروبية الحديثة وكان ذلك يسري على يهود الجزائر بالطبع .[1]

لقد استغل كريميو حالة الطوارئ التي كانت سائدة أنداك في فرنسا، والتي أتاحت للحكومة فرصة تمرير القوانين دون مصادقة البرلمان، وقام بتمرير مشروعه الساعي لتجنيس يهود الجزائر بصفة جماعية[2] هذا المشروع الذي زار من أجله الجزائر 17 مرة بهدف إقناع يهود الجزائر بفكرة التجنيس بالجنسية الفرنسية وبتاريخ24 أكتوبر 1870 صدر هذا القانون الذي اشتهر بِاسم واضعه اليهودي كريميو فرنسي الجنسية. [3]

ومن ضمن الأحكام التي نص عليها القرار ما يلي:

أ ـ إقامة نظام مدني في (الجزائر) يهدف إلى إلحاق هذا البلد العربي الأمازيغي الأفريقي بفرنسا، بالقوة العسكرية وجعله جزء لا يتجزأ منها رغم رفض سكانها الأصليين لهذا الإجراء.

ب ـ تعيين حاكم عام مدني للجزائر تابع لوزارة الداخلية الفرنسية يعوض الحاكم العام الفرنسي للجزائر الذي كان تابعا لوزارة الحربية الفرنسية.

ج ـ منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدتهم الدينية . [1]

و يكمن الهدف من تجنيس يهود الجزائر في :

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1، المرجع السابق ، ص ص – 239 . 240

[2] امال معوشي ، مرجع سابق ، ص214

[3] عبد القادر بو رمضان ، مرسوم كريميو 1870– الظروف ، المضمون ، الاهداف ، المواقف و التداعيات ،اعمال الملتقى الوطني حول التشريع الفرنسي في الجزائر و اثره على الحياة الاجتماعية و الدينية والثقافية 1870–1940 ، جامعة 8 اوت 1955 ب سكيكدة ، ص4

1 ـ تمكين فرنسا من إيجاد وسيلة تواصل مباشرة مع كل السكان المسلمين، عبر كل شخص من المتجنسين اليهود نظرا للعلاقات والصلات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت بين المجموعتين في المدن بالخصوص

2 ـ استفزاز الأهالي المسلمين عبر إثارة الشعور بالغيرة لديهم قصد تحويلهم إلى أدوات لنشر التأثيرات الفرنسية بينهم ووسيلة يتقربون عبرها من الفرنسيين .[2]

نص المرسوم:

في 24 أكتوبر 1870م، أصدرت حكومة الدفاع الوطني، المجتمعة بمدينة تور الفرنسية، قرارًا هذا نصه:

"إن حكومة الدفاع الوطني تقرر أن جميع الإسرائيليين الأهالي في عمالات الجزائر قد أصبحوا مواطنين فرنسيين، وسوف يُنظَّم وضعهم الحقيقي والشخصي ابتداءً من صدور هذا القانون الفرنسي، وسوف يحتفظون بجميع الحقوق التي اكتسبوها. إن كل التشريعات وكل القوانين الصادرة عن مجلس الشيوخ أو الأوامر أو القوانين المخالفة لهذا القرار تُعد ملغاة".

وجاء القرار مختومًا بعبارة: "حرر بمدينة تور في 24 أكتوبر 1870م."

الإمضاء: أدولف كريميو، لـ غامبيطا، لـ فوريشون، أ. بيزوان[3]

المبحث الثالث : المواقف المختلفة من مرسوم كريميو:

كان قرار التجنيس الجماعي لليهود نقطة تحول لكل سكان الجزائر و فرنسا لما حملة من تغيير للأحداث، والقوانين والصفات مما تولد تضارب في الآراء والمواقف اتجاهه على كافة المستويات واختلاف المواقف من قرار التجنيس كان باختلاف الفئات التي منها من بعيد أو من قريب ويمكن حصرها كالتالي :

[1] بشير كاشتة الفرجي ، مرجع سابق ، ص 77

[2] العربي بلعزوز ، (انسلاخ يهود الجزائر عن المجتمع المحلي 24 اكنوبر 1870 الجذور و البواعث) ، مجلة عصور الجديدة ، المجلد 11 ، العدد 1 ، مارس 2021 ، ص 424

[3] عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور، تر: حاج مسعود ،ج 2 ، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2008 م، ص – ص366–367.

1 ـ موقف اليهود من اعلان مرسوم كريميو :

كان موقف أشراف و أغنياء الجزائر المتفتحين على النظام الاستعماري و المساندين لمجهودات يهود فرنسا إزاءهم قد فرحوا بمرسوم كريميو ، إلا أن النسبة الأكبر منهم لم تتحمس له و إن لم تكن رافضة للمرسوم رفضا قاطعا ، بل بقت صامتة و محايدة نسبيا تنتظر و تترقب التطورات ، خصوصا و أن أغلبيتهم كانت تعيش على هامش الأحداث السياسية و لا تهتم إلا بشؤون الحياة اليومية و ضروريات المعيشة و النشاط المهني .[1]

اما يهود قسنطينة المعروفون بمحافظتهم الشديدة أبدوا تحفظات كبيرة اتجاه المرسوم بلغت أحيانا حد المعارضة بسبب تخوفهم من تأثيره على هويتهم و دينهم و يتساءلوا إن لم يكن هذا المرسوم يتنافى أساسا مع الشريعة اليهودية .

لكنهم لم ينتظروا طويلا كي تقوم لهم فتوى تبيح التجنيس بالجنسية الفرنسية و تطمئن بأن المرسوم مطابق للتعليم التلموذية التي تقول لليهودي : اتبع قانون المملكة التي تعيش فيها إذا فرضت عليك .

وفي مدينة الجزائر عارض هنري طوبيانا المرسوم وكان من أبرز المعارضين المتحفظين منه ، و عبر عن موقفه منه في مقال عنوانه : " اليهودي هل هو فرنسي ؟ "

وبلغت المعارضة لدى بعض العائلات اليهودية (guedj) إلى حد الهجرة من الجزائر . هذه العائلة استقرت في تونس احتجاجا على التجنس الإجباري الجماعي . وبقت نسبة معينة من اليهود في الجزائر رافضة حتى تسجيل عقد الزواج بالبلدية . لكن هذا التحفظ لم

[1] فطيمة شيخ ، (قانون كريميو 24 اكتوبر 1870 او تجنيس اليهود : الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية) ، مجلة الحوار المتوسطي ، العدد 15-16 ، مارس 2017 ، ص523

يعمر طويلا أمام الحقوق و الإمكانيات الجديدة التي أصبحت بين أيديهم بمقتضى المرسوم فضلا عن تأثير زعمائهم و أشرافهم[1].

كما ظهرت حركة طالبت بإلغائه تزعمها لامبريخت صخر لها كريميو امكانياته و اسلحته و احبطها . [2]

كما لا نغفل عن الدور الكبير الذي لعبه رجال المال اليهود في فرنسا وعلى رأسهم عائلة آل روتشيلد في إنجاح هذا المرسوم فقد استغلوا المساعدات المالية التي كانوا يقدمونها للحكومة الفرنسية للضغط عليها لتجنيس يهود الجزائر وهذا ما أكده الحكم العام دي جيدون الذي أعلن أنه تخلى عن معاداة اليهود حتى لا يخلق صعوبات خطيرة لحكومة بلاده كي تحصل على النقود التي في حاجة إليه .[3]

و ارجعوا الفضل لكريميو في ترفيه أوضاع السهود في العالم عامة و الجزائر خاصة ،وكتب كبار حاخامات الجزائر رسالة تأديبية لنعيه يوم وفاته .

و من خلال وثائق ارشيف ولاية تلمسان وجدنا بأن الكثير من يهود المغرب الاقصى و تونس الذين سارعوا لتقديم طلبات الجنسية الفرنسية . [4]

2 ـ موقف المعمرين من اعلان المرسوم :

---

[1] فوزي سعد الله ، يهود الجزائر موعد الرحيل ، ج 2 ، مرجع السابق ، ص 37

[2] ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ...، ج1 ، مرجع سابق ، ص240

[3] عباد صالح، الجزائريون بين فرنسا والمستوطنون1830- 1900 ، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ص69

[4] فطيمة شيخ ، مرجع سابق ، ص523

مثل مرسوم كريميو خيبة أمل للمعمرين الفرنسيين الذين كانوا غير مستعدين نفسيا لتقبل التجنيس الجماعي لليهود، وبدأت بوادر الاحتجاج والعنف تلوح في الأفق، وإرسال برقيات احتجاجية ضده، ومن ضمنها ما كتبه والي مقاطعة وهران شال دي بوزي [1] "المرسوم لا يستجيب لإدارة وتطلعات الجزائريين والانفجار الشعبي آتي" .[2]

ظهرت حركة مطالبة بإلغاء مرسوم كريميو مستعملة حججا عدة، وقامت حملة إعلامية نددت بالمرسوم والتصرفات اليهودية السلبية، كما أتبعت بعرائض مطالبة بإلغائه ومناورات سياسية هدفت إلى تحريك المسلمين وخلق مواجهة بينهم وبين اليهود . [3]

ركز المعمرون في رفضهم على الحقوق السياسية خاصة، وأحقية إلغائها لأنه أمر يمكن أن يؤدي إلى هيمنة اليهود على مصير فرنسا [4]، كما ندد رجال السياسة بالهيمنة اليهودية على الانتخابات، إذ كان اليهود يشكلون 15% من الهيئة الانتخابية الفرنسية في وهران و 50% من تلمسان ، لأنه بحصول يهود الجزائر على حق المواطنة الفرنسية أصبح لهم الحق في النشاط السياسي، حيث أصبحت أصواتهم ذات دور كبير في العديد من الدوائر الانتخابية، وهو أمر اعتبره المعمرون فضيحة ولم يتقبلوه، خاصة أن الناخبين اليهود كانوا بعيدين عن الثقافة السياسية، وكانت أصواتهم جاهزة للمقايضة بالأموال وحتى البرامج السياسية للمترشحين . [5]

---

[1] شارل دي بوزي : استاذ فلسفة في ثانوية الجزائر و صحفي قديم في صحيفة الوقت temps كانت له شعبية واسعة في اوساط الاوروبية ، وصل بها الى منصب المحافظ المدني و كسب تعاطف المسلمين بانقاص عشرة المسلمين من مخالب المرابي اليهود ، لتكون بداية العداوةبينه و بين اليهود ، ينظر : فطيمة شيخ ، مرجع سابق ، ص 528

[2] فوزي سعد الله ، يهود الجزائر موعد الرحيل ، ج2 ، مرجع سابق ، ص41

[3] صالح عباد ، مرجع سابق ، ص 128

[4] ابو الفاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ... ، ج1 ، مرجع سابق ، ص241

[5] فطيمة شيخ ، مرجع سابق ، ص524

أصبح لليهود نفوذ في الاقتصاد وحق الاستيراد والتصدير، وهو أمر زاد في تعقيد العلاقة بينهم والمعمرين، كما أورد المؤرخ مورينو "morinacd" أن "مرسوم كريميو مليء بالثغرات وأنه استفاد منه حتى اليهود التونسيون والمغاربة لنقص وثائق إثبات الأصلية الجزائرية ليهود قسنطينة . كما قدم عدة نواب جزائريين مطالبين بإلغاء المرسوم مرددين أنه فعل رجل يهودي لا فعل وزير فرنسي .[1]

كما ظهر موقف هنري كاروا من هذا المرسوم في إطار المعارضة على أنه مرسوم مغشوش تضليلي، إمضاءاته مزورة، وخالٍ من إمضاء عشرة أعضاء من حكومة الدفاع الوطني كما يجب أن يكون [2]، كما وُجد تنظيم أعد تقريرا حمل رقم 530 حول المرسوم بزعامة لاميرشت مع دي فوتو de fourtou ، حاولوا من خلاله إصدار قانون يلغي مرسوم التجنيس الجماعي ليهود الجزائر، وهو تقرير قُدم في 21 أوت 1871م في سبع بنود، نص البند الأول منها على إلغاء مرسوم كريميو ، و البند الثاني اقر امكانية اليهود في تقديم طلب خطي في سبيل البقاء تحت تبعية القانون المدني الفرنسي . [3]

---

[1] Anonyme , Alger du 28 juin au 05 juillet 1884 , d'après tous les journaux , Imprimerie de l'association ouvriére Alger, 1884 , p199

[2] فطيمة شيخ ، مرجع سابق ، ص524

[3] Louid vignon , la France en Algérie , édition hachette et cie , paris , 1893 , p359

موقف الاهالي الجزائريين من مرسوم كريميو

غداة إعلان مرسوم كريميو عم سخط الأهالي في كل مكان في الجزائر و اخذوا يرددون " لم تعد فرنسا شيئا ، إذ يحكمها يهودي " و اخرون يقولون : " أنها اشارة على أن الله قد اعمى فرنسا و قد قرب رحيلهم ، وجاء نصر الاسلام فعلى الذين يدركون ذلك أن يستعدوا للحرب المقدسة " . [1]

لقد عارض الأهالي المرسوم لسببين الأول ديني بحكم أن فرنسا اعتبرت أن العدالة الإسلامية عدالة متخلفة وأن اليهود من أهل الكتاب لذلك يجب أن يكونوا في المرتبة الثانية للمسلمين، والثاني سياسي واجتماعي وهو الخوف من انتقام اليهود من المسلمين في مجالات القضاء والادارة . [2]

كما نظر المسلمين الى المرسوم على أنه جزيئة من جزيئات آثار السياسة الاستعمارية وشكل من أشكال الاعتداءات على حرية الأديان في الجزائر، وخشي كبار المسلمين من أن يكون ذلك خطوة نحو منح الجنسية الفرنسية للمسلمين بصفة جماعية، حيث أكد المسلمين لفرنسا أكثر من مرة بأنه: نحن معشر المسلمين لا عمدة لنا سوى ديننا هو رأس مالنا ولم

[1] فطيمة شيخ ، مرجع سابق ، ص525

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1 ، مرجع سابق، ص 241

يرغب المسلمون يوما في الحصول على الجنسية الفرنسية معتبريها شرفا عظيما، وإنما كان مطلبهم الحصول على حقوقهم التي سلبت منهم .[1]

نجد ابن الشريف باشا المشهور بعمالته لفرنسا فقد صرح أمام قائد فرنسي بما يلي: كم نحن مجرمون من تجنيس اليهود بالجملة، دون تفريق أو تمييز بين الرجال اليهود الذين تعرفهم مثلي، وقد نقلت صحيفة الشمال عن أحد الزعماء الجزائريين قوله أن الجزائريين كلهم على كلمة واحدة، في أنه ليس اليهود هم الذين أصبحوا فرنسيين لكن فرنسا هي التي أصبحت يهودية [2]، وقد انعكس مرسوم كريميو على الأهالي بشكل سلبي حيث نجد حوادث قسنطينة في 3 أوت 1934م، التي حدثت فيها مواجهات دامية بين المسلمين واليهود، وقد اتخذ اليهود موقفا معاديا من المسلمين منذ أن أصبح الفرنسيين بدافع الشعور بالتفوق والثقة بالنفس وهذا ما اثار غضب المسلمين، بالرغم من أنهم ليسوا معاديين لليهود لأن تعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم تنافي ذلك[3].

بحيث نجد أن المقراني[4] رأى أن هذا المرسوم وسيلة قهر و اذلال الشعب الجزائري في يد المعمرين الذين استباحوا كل ما من شأنه ضمان مصالحهم ، فقد أثار هذا القانون غضب

---

[1] امال معوشي، مرجع سابق، ص ص 199-201

[2] بسام العسلي ، جهاد الشعب الجزائري محمد المقراني و ثروة 1871 الجزائرية ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 86

[3] نفسه ، ص 87

[4] محمد المقراني : هو ابن محمد المقراني ، احمد قادة ، احد قادة الثورات الشعبية التي عرفتها الجزائر ، ولد في 1815 و توفي في 5 ماي 1871 ، عين باشا اغا على منطقة مجانة (الهضاب العليا) بعد وفاة ابيه ، قاد المقاومة بدعم اخيه ، ثم انضم الى الشيخ الحداد وكانت القروض اليهودية من اسباب قيام مقاومته ، ينظر : فطيمة شيخ ، مرجع سابق ، ص 529

المقراني و صرح قائلا : " انني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي ، ولا أقبل أن أخضع لحكومة من التجار اليهود " . [1]

و هكذا كانت الحالة تزداد سوء على سوء ، حيث نجد أن جريدة المستقبل كتبت بتاريخ 24 افريل 1871 ما يلي :

" ايها المعمرون كنتم تريدون أن تضعوا ايديكم على أراضي العرش فلتجبكم عن ذلك الثورة " [2]

المبحث الرابع: الامتيازات التي حصل عليها يهود الجزائر :

1 ـ في المجال الاجتماعي:

عندما جاء مرسوم كريميو في 1870 ليغير بصفة راديكالية في العالم اليهودي في الجزائر ويدفعه نهائيا نحو الفرنسية الجديدة التي كانت تصب في غاية واحدة هي علمنة الطائفة قدر الامكان واخراجها من الطابع الروحاني الذي يسيطر على جميع المجتمعات الشرقية ودفعيا نحو العالم الدنيوي المادي وذلك حتى تسهل عملية الادماج في المجتمع الفرنسي الغربي كما تمنى يهود فرنسا .[3]

كانت المدرسة الوسيلة شبه الوحيدة لفرنسة وتعريب يهود الجزائر عند بداية الاحتلال وقد لاحقت الصعوبات في انجاز المهام الموكلة إليها، نموذج التعميم الفرنسي عرف انتشارا متواصل منذ بداية سنة 1832 على حساب النظام التعليمي اليهودي التقليدي وحسب تقرير

---

[1] بشير كاشتة الفرجي ، مرجع سابق ، ص79

[2] صالح فركوس ، ادارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد 1844- 1871 ، منشورات باجي مختار ، عنابة ، 2006 ، ص 406

[3] فوزي سعد الله ، يهود الجزائر موعد الرحيل ، ج2 ، مرجع سابق ، ص 101

التراس وكوهين، كان اليهود ينظرون بعين الريبة والحذر إلى هذه المدارس الابتدائية التي كانت تسيرها وتأطرها الجمعيات الكاثوليكية لذلك حال التخوف من الطبيعة البشرية لهذه المدارس دون تأديتها لمهامها بصورة سريعة وفعالة وجعل أغلبية اليهود تنفر منها آنذاك.[1]

المشروع الإصلاحي الذي اقترحه ألتراس وكوهين بالنسبة للطائفة اليهودية في الجزائر أثمره بإصدار أمر سان كموا 1845 الذي أدى تنفيذه على تأسيس المدارس اليهودية الممولة والمسيرة من طرف الدولة والتي سوف تفتح مرحلة هامة من المتمدرس حسب النموذج الفرنسي لذلك الوقت الأطفال والبنات على سواء يلتحقون بها بمواظبة هناك سوف تعجن الذهنية اليهودية من جديد وسوف تبنى حسب ما تفتضيه الثقافة الفرنسية والحضارة الغربية بصفة عامة، ان مرسوم كريميو أدخل منذ 1870 اليهود جماعيا الى التعليم على قدم المساواة مع الاوروبيين لتدخل الثقافة الفرنسية وقيمها على مستوى أوسع جماهيري الى الحياة اليهودية في الجزائر فأصبح التعليم الثانوي محصورا في الشرائح اليهودية والاوروبية الميسورة فسمح هذا التطور بتعمق وتحذير الفرنسة والتعريب في أوساط الاجيال الصاعدة اليهودية .[2]

وهكذا شهد يهود الجزائر تحوّلًا تدريجيًا منذ بداية الاحتلال الفرنسي إلى غاية صدور مرسوم كريميو، حيث أصبحوا فرنسيين بالانتماء، وفقدوا ارتباطهم بالهوية الجزائرية بشكل نهائي. وقد علّق شارل روبير وآخرون بأن أغلبية اليهود استوعبوا الثقافة الفرنسية بسرعة لافتة، إذ كان للتعليم وفق النموذج الفرنسي تأثير عميق في نفوسهم. فقد أدّت المدرسة في

[1] نفسه ، ص 102

[2] بفافير سيمون ، مصدر سابق ، ص93

الجزائر دورها الكامل في هذا الإطار، متمثلًا في فرنسة الأوساط اليهودية، وبذلك تحققت التطلعات التي نادى بها كلّ من كوهين وكريميو[1].

وفي سياق هذا التحوّل، بدأت تتشكّل آليات القطيعة بين ما هو روحاني وما هو دنيوي في الحياة اليهودية، إذ أصبح الدين في نظر أغلب الشباب المتعلّم متعارضًا مع العلم والذكاء. ومع ذلك، فإنه إلى غاية سنة 1860 لم تكن عملية الفرنسة قد حققت نتائج ملموسة، حيث تطلّب الأمر انتظار صدور مرسوم كريميو الذي فتح أمامها آفاقًا وإمكانات جديدة لتشمل مختلف جوانب الحياة اليهودية دون استثناء. وقد سبقت ذلك محطة سنة 1860 التي شهدت ميلاد السيناتوس كونسلت، والذي منح المواطنة الفرنسية لليهود بصفة فردية، ثم مع صدور مرسوم كريميو سنة 1870 لوحظ ميل متزايد لدى الأطفال نحو ارتداء الزي الأوروبي، خاصة في المدن الكبرى، وهو ما يعكس تخلي الشباب اليهودي تدريجيًا عن القندورة والسروال وغيرها من الأزياء الجزائرية التقليدية .[2]

وبذلك كان مرسوم كريميو المحرّك الرئيسي والحاسم لعملية الفرنسة الجماعية لليهود، سواء عبر المدرسة أو من خلال الخدمة العسكرية التي أصبحت في متناولهم جميعًا، باستثناء يهود الصحراء كغرداية، نظرًا لتأخر وصول تطبيق المرسوم إليهم إلى أواخر عهد الاحتلال. كما ساهم هذا التحول في إعادة تشكيل بنيتهم الاجتماعية الحضرية، إذ كانوا متمركزين في المدن منذ العهد العثماني، ثم ازداد تمركزهم في المدن الكبرى خلال فترة الاحتلال، الأمر الذي أتاح لهم احتكاكًا يوميًا بالأوروبيين، وساهم في تأثرهم المتزايد بأنماط حياتهم وثقافتهم .[3]

2 ـ في المجال القضائي :

---

[1] الفضيل الورتلاني ، الجزائر الثائرة ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009 ، ص 101

[2] فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، ج 2 ،المرجع السابق، ص 104.

[3] يحيى بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، مرجع سابق ، ص 60

يؤكد هنري شموين أن مجهود كريميو كان له أثر كبير في تغيير الوضع القانوني ليهود الجزائر وفصلهم عن بيئتهم الأصلية، إذ شبّه دوره بدور بيجو في الاحتلال، لكن مع اختلاف واضح؛ فبيجو اعتمد على السيف والمدفعية، في حين اعتمد كريميو على العقل ومبادئ الجمهورية. وقد سمح هذا المرسوم لليهود بالولوج إلى مجالات جديدة، خاصة سلك القضاء، إلا أن هذا التحول لم يكن محل قبول عام، حيث رفضه المسلمون لأسباب دينية، كما عارضه المعمرون بدوافع عنصرية وأخلاقية، في ظل النظرة السلبية التي كانت سائدة تجاه اليهود في تلك الفترة .[1]

وفي سياق هذا التحول الذي أحدثه مرسوم كريميو، شمل التغيير أيضًا مجال تنظيم العدالة، حيث تم إنشاء هيئات للمحلفين داخل محاكم الجنايات، وبدأ تطبيق هذا النظام ابتداءً من جانفي 1871 بموجب مراسيم 24 أكتوبر. وقد نصّت ديباجة المرسوم على أن الهدف من ذلك هو إدماج القضاء في الجزائر ضمن القانون الفرنسي العام وتسريع تطور المستعمرة. غير أن هذا الإجراء لم يكن في صالح الجزائريين، إذ لم تكمن الإشكالية في إنشاء هذه الهيئات، بل في إقصاء الأهالي منها، حيث اقتصر الانضمام إليها على الفرنسيين أو المتجنسين بالجنسية الفرنسية ممن بلغوا 30 سنة، ويتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية، ويجيدون القراءة والكتابة بالفرنسية، في حين كان الجزائريون يُحاكمون أمامها دون أن يكون لهم حق المشاركة فيها .[2]

3 ـ في المجال السياسي :

---

[1] صالح عباد، مرجع سابق ، ص 66

[2] فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، ج 2 ،المرجع السابق، ص 107

بعد أن منحت الجمهورية الثالثة للمستوطنين وسيلة جديدة للضغط على الجزائريين، حققت في المقابل مطلبًا مهمًا للبرجوازية اليهودية المدعومة من رجال المال واليهود الفرنسيين، وهو منح الجنسية الفرنسية لليهود. وبذلك أصبح لهم حق المشاركة في النشاط السياسي، وأصبحت لأصواتهم أهمية كبيرة في عدة دوائر انتخابية. غير أن المعمرين اعتبروا هذا التطور فضيحة ولم يتقبلوه بسهولة، خاصة أن الثقافة السياسية لم تكن راسخة لدى بعض الناخبين اليهود، حيث كانوا أحيانًا يقايضون أصواتهم مقابل المال، دون اهتمام كبير بالبرامج السياسية للمترشحين .[1]

وفي 5 فيفري 1871 جرت انتخابات كان فيها لليهود دور مهم عبر أصواتهم، حيث ساهموا في إسقاط الحزب الليبرالي والمترشح الذي كان يحظى بتعاطف المعمرين وحتى بعض المسلمين، وهو المحافظ المدني شارل دي بوزي، مما زاد في غضب المسلمين وسخطهم. كما يُذكر أن دي بوزي تدخّل لإنقاذ عدد من المسلمين من بيع ممتلكاتهم لليهودي مزغيش بسبب عجزهم عن تسديد الديون، وهو ما خلق توترًا وعداءً تجاهه من طرف اليهود، فقاموا بمعارضته في الانتخابات وأسهموا في إفشاله. وقد اعتُبرت هذه التدخلات في المدى القريب مواقف معارضة لمرسوم كريميو .[2]

4 ـ في المجال الاقتصادي :

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 67-68.

[2] فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 42.

بعد حصول يهود الجزائر على الجنسية الفرنسية، أصبح بإمكانهم الاستفادة من امتيازات متعددة خاصة في مجال التجارة. غير أن تصاعد الحركات المعادية للسامية في الجزائر أدى إلى تعرضهم لعدة مضايقات وضغوط. كما زاد الوضع تعقيدًا مع توافد أعداد كبيرة من يهود المغرب وتونس إلى الجزائر، مما ساهم في تفاقم البطالة داخل أوساط يهود الجزائر .[1]

في المجال التجاري، لجأ اليهود إلى سياسة جذب الأسواق عبر تخفيض الأسعار بهدف إضعاف المنافسين من الأوروبيين وقلة من التجار المسلمين والسيطرة على النشاط التجاري. وقد اعتمدوا على زيادة حجم المبيعات لتعويض الخسائر الناتجة عن خفض الأسعار.

وشهدت عدة أسواق نشاطًا مكثفًا لليهود، مثل ساحة شارتر وشارع الثورة وشارع راندون وشارع لاليز في مدينة الجزائر، وشارع فيينا وشارع نابولي في وهران، إضافة إلى ساحة النحاس وشارع غرداية في قسنطينة. فقد كانوا ينظمون أعمالهم بشكل دقيق ومكثف، ويتعاونون فيما بينهم تدريجيًا من أجل احتكار هذه الأسواق، وبمرور الوقت تمكنوا من تحقيق هدفهم، فأصبحت هذه الشوارع قواعد تجارية لهم دون منافس يُذكر .[2]

---

[1] صموئيل انتيجر ، مصدر سابق ، ص ص 381 382

[2] عطا علي محمد شحاتة ريه ، اليهود في بلاد المغرب الأقصى، دار المعرفة للنشر والتوزيع، دمشق، 1999 ،ص 70.

في فترة وجيزة بعد صدور قرار التجنيس، ورغم قلة عدد اليهود مقارنة بالسكان الأوروبيين أو مجموع السكان، تمكنوا من احتلال مكانة بارزة في الجهاز المصرفي الكولونيالي بالجزائر وفي المجال المالي بصفة عامة. وقد تحقق ذلك في وقت قصير نسبيًا، وحتى قبل قانون كريميو، إذ تم تعيين بعض الشخصيات اليهودية في مناصب عليا داخل هذا القطاع. ومن بينهم ألفريد الفندري الذي شغل منصبًا إداريًا مهمًا، حيث كان محافظًا لبنك الجزائر منذ سنة 1862، كما تولى إدارة القرض العقاري منذ تأسيسه سنة 1869، إضافة إلى مؤسسات أخرى بعد صدور قانون كريميو، من بينها المستشفى المدني مصطفى [1].

كما شغل مسعود خروبي في وهران منصبًا مماثلًا في بنك الجزائر منذ تأسيسه، وكان عضوًا في الغرفة التجارية لمدة عشر سنوات. كذلك برزت شخصيات مثل غوغباهايم وسليمان، وهما من أصحاب المصارف في مدينة الجزائر. أما هونيل، رئيس المجلس المالي اليهودي وأحد الأعضاء البارزين في المحافل الماسونية، فيؤكد كلود مارتن أنه كان لليهود نفوذ شبه احتكاري في البنوك، بل إن أغلب البنوك الخاصة كانت يهودية الطابع.

وفي عنابة، شغل يهودي آخر منصبًا مهمًا في المحكمة التجارية، بينما في قسنطينة كان نائب رئيس المحكمة القنصلية شخصية يهودية معروفة باسم "صلفاتي". كما كان بير عضوًا بارزًا في الغرفة التجارية لمدينة وهران، إضافة إلى عدد آخر من اليهود الذين تولوا مناصب كمستشارين عامين ومستشارين بلديين .

[1] فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 66

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع يهود الجزائر و الاحتلال الفرنسي بين 1830 الى 1870 ، توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات الهامة :

. تكشف مسألة الديون أنها لم تكن مجرد نزاع مالي، بل أداة سياسية استغلتها فرنسا لفرض هيمنتها وتمهيد الطريق للاحتلال، مستفيدة من تداخل المصالح مع الوسطاء اليهود.

. أظهرت الأحداث كحادثة المروحة والحصار البحري أنها ذرائع مخططة مسبقًا، هدفت إلى إضعاف الجزائر وعزلها دوليًا ودفعها نحو مواجهة غير متكافئة.

. بيّنت الحملة الفرنسية هشاشة البنية الدفاعية والسياسية للإيالة، مقابل جاهزية فرنسا التي استغلت الظرف الدولي لتحقيق احتلال سريع بأقل التكاليف.

. تؤكد الوقائع أن الاحتلال لم يكن فقط عسكريًا بل اقتصاديًا أيضًا، حيث استُغلت الحملة لنهب خزينة الجزائر وتعويض النفقات بطرق غير مشروعة.

. رحّب أغلب يهود الجزائر بالاحتلال الفرنسي واعتبروه فرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والسياسية مقارنة بالفترة السابقة.

. عملت فرنسا على تنظيم الطائفة اليهودية عبر إنشاء مؤسسات دينية وقضائية وتعليمية على النمط الفرنسي، بهدف إخضاعها للإدارة الاستعمارية وإدماجها ضمن منظومتها.

. ساهم هذا التنظيم في إعادة تشكيل المجتمع اليهودي ثقافيًا واجتماعيًا، من خلال فرض الإشراف الفرنسي ويهود فرنسا، وتحويله إلى أداة داعمة لمشروع الفرنسة وخدمة أهداف الاحتلال.

. لعب التعليم دورًا أساسيًا في تغيير هوية المجتمع اليهودي، حيث ساهمت المدارس الفرنسية في نشر الثقافة الغربية وإضعاف التعليم التقليدي تدريجيًا.

. أدت السياسات الفرنسية إلى تفكيك البنية التقليدية للطائفة اليهودية وإعادة تشكيلها اجتماعيًا وثقافيًا ودينيًا بما يخدم أهداف الاستعمار.

. رغم المقاومة الجزئية من بعض اليهود المتمسكين بالتقاليد، إلا أن عملية الإدماج والفرنسة نجحت تدريجيًا مع مرور الوقت.

. لعب يهود فرنسا دورًا محوريًا في توجيه يهود الجزائر دينيًا وتعليميًا، وفرضوا نوعًا من الوصاية عليهم.

. أدى التجنيد والخدمة العسكرية إلى تعزيز اندماج اليهود في الدولة الفرنسية.

. أحدث مرسوم كريميو تحولًا قانونيًا عميقًا في وضع يهود الجزائر، إذ منحهم الجنسية الفرنسية وجعلهم في مرتبة قانونية أعلى من المسلمين، مما أدى إلى خلل في التوازن داخل المجتمع.

. سعت فرنسا عبر التنظيمات والمراسيم إلى دمج اليهود وإخضاعهم لإشرافها الديني والتعليمي، بما يضمن تفكيك هياكلهم التقليدية وربطهم بالمنظومة الفرنسية.

. ساهمت هذه التحولات في خلق فجوة واضحة بين اليهود والمسلمين نتيجة التفاوت القانوني والاجتماعي الذي أقرّته فرنسا.

. في النهاية، نجحت فرنسا في إعادة تشكيل المجتمع اليهودي الجزائري بما يخدم أهدافها السياسية والاستعمارية.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم(01): صورة الداي حسين

1

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AF
10 ديسمبر 2025 ، الساعة 10و 45 دقيقة

الملحق رقم(02):صورة نابليون بونابارت

[1]https://ar.wikipedia.org/wiki/
15 جانفي 2026 ، الساعة 17 و 20 دقيقة

الملحق رقم(03): صورة جول دو بولينياك

[1]

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/
14 فيفري 2026 ، الساعة 14 و 45 دقيقة

الملحق رقم(04): صورة شارل العاشر

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/
20 فيفري 2026 ، الساعة 18 و 10 دقائق

الملحق رقم(05): صورة كلوزيل برتران

1

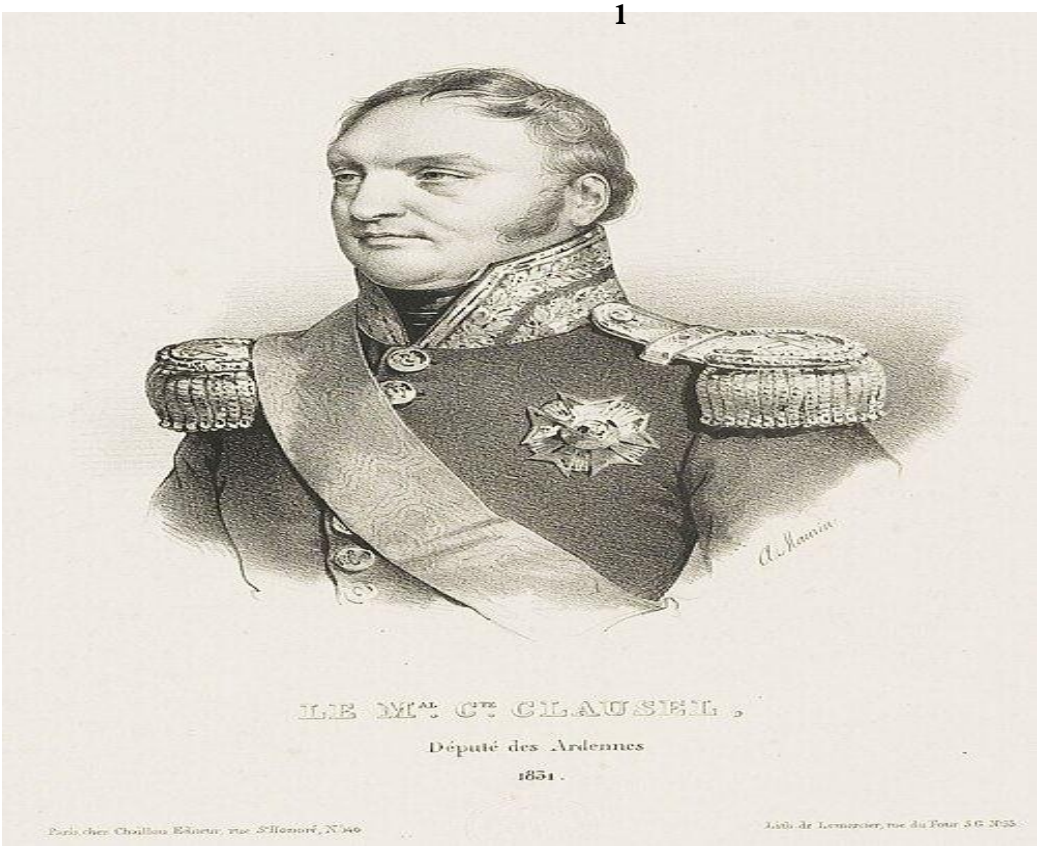

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/
03 أفريل 2026 ، الساعة 20 و 15 دقيقة

الملحق رقم(06): صورة إسحاق كريمو

[1]https://ar.wikipedia.org/wiki/
13 أفريل 2026 ، الساعة 12 و 40 دقيقة

1

الملحق رقم(07): لويس فيليب

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/
21 مارس 2026 ، الساعة 14.30

فهرس الأعلام والأماكن

فهرس الاعلام و الأماكن :

فهرس الاعلام :

أ :

ابن دوران : ص

الفريد الفندري : ص

ب :

بوشناق : ص 7، 8 ، 9 ، 10 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17 ، 18 ، 20 ، 22 .

بكري : ص 7، 8 ، 9 ، 10 ، 14 ، 15 ، 17 ، 18 ، 20 ،21 ، 22 ، 23 ، 26 ، 36 ، 40

بيار دوفال : ص 20 ، 21

بولنياك : ص 22

برتزين : ص 35

بيجو : ص 54 ، 80

ت :

تانفيل : ص 16 .

تاليران : ص 12 ، 13 ، 59

ج :

جانتي دي بيسي : ص 58 .

ح :

حاييم كوهين صولا : ص 63 .

حسن داي : ص 11

حسين داي: ص 16 ، 19 ، 24 ، 26 ، 27 ، 31 ، 33 .

د :

داوود : ص 8 .

دولا كروا : ص 19

داتيلي : ص 24 ، 26 .

دو برومون : ص 29 ، 30 .

دو بيري : ص 29 .

دينيه : ص 40

دي فوتو : ص 81 . حيون

ر :

ريشارد حيون : ص 72 .

س :

سليمان : ص 8

سالومون اولمان : ص 54 .

ش :

شارل العاشر : ص 29 .

شارل فيل : ص 55 .

شال دي بوزي : ص 80 .

ط :

طورشو : ص 74 .

ع :

علي داي : 21 .

ف :

فالبير : ص 18 .

ق :

قوقنهايم : ص 55 .

ك :

كلوزيل : ص 40 ، 42 ، 43 .

كوهين : ص 44 ، 49 ، 72 ، 84 ، 85

كريميو : ص 49 ، 56 ، 69 ، 71 ، 74 ، 75 ، 76 ، 77 ، 78 ، 79 ، 80 ، 81 ، 82 ، 83 ، 84 ، 85 ، 86 ، 87 ، 88 ، 89 ، 93

ل :

لبيشو : ص 58 .

لامبريخت : ص 70 .

لاميرشت : ص 81

م :

مصطفى باشا : ص 13 ، 16 ، 18 ، 19

مردخاي : ص 8 .

ماردوخي : ص 36 .

ميشال ويل : ص 55 ، 61 .

مزغيش : ص 56 ، 88 .

مسعود خروبي : ص 89

ن :

ناتان : ص 22 .

نابليون : 15 ، 19 ، 28 ، 29 ، 50 ، 65 ، 71 ، 74

هـ :

هركولي : ص 17 .

هنري كاروا : ص 81 .

ي :

يعقوب : ص 8 ، 14 ، 20 .

فهرس الأماكن :

أ :

الجزائـــر : ص 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 12 ، 15 ، 20 ، 25 ، 30 ، 35 ، 37 ، 40، 50 ، 55 ، 56 ، 62 ، 75 ، 88 .

إيطاليا : ص 7 ، 8 ، 20 ، 27 ، 34 ، 36

اسبانيا ص 12

القل : ص 15 .

القصبة : ص 33 ، 36 .

ب :

باريس : ص 9 ، 13 ، 17 ، 21 ، 49 ، 74

بريطانيا : ص 14 .

بجاية : ص 15

ت :

تونس : ص 27 ، 47 ، 79 ، 80 ، 81 ، 88

تلمسان : ص 39 ، 80

ج :

جيجل : ص 15 .

جزر البليار : ص 27 .

س :

سيدي فرج : ص 29 ، 31 .

غ :

غرداية :ص 86 ، 89 .

ف :

فرنسا : ص 9 ، 10 ، 15 ، 20 ، 25 ، 31 ، 49 ، 56 ، 66 ، 77 ، 86

ق :

قســـــنطينة : ص 7 ، 12 ، 39 ، 46 ، 50 ، 53 ، 57 ، 62 ، 64 ، 65 ، 78 ، 81 ، 83 ، 89

ل :

ليفورنة : ص 7 ، 8 ، 20 ، 22

م :

مرسيليا : ص 8 ، 14 ، 17 ، 49

مليانة : ص 39

مستغانم : ص 39 ، 64 ، 68

معسكر : ص 39 ، 64

المغرب : ص 47 ، 80 ، 88

ن :

نابولي : ص 8 ، 34 ، 88

نيم : ص 74

و :

وهـران : ص 12 ، 14 ، 36 ، 39 ، 46 ، 47 ، 50 ، 53 ، 54 ، 57 ، 62 ، 63 ، 65 ، 71 ، 80 ، 88 ، 89 ، 90 .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

المصادر :

1 اتينجر صموئيل ، اليهود في البلدان الإسلامية 1850 . 1950 ، تر جمال احمد الرفاعي ، الكويت ، عالم المعرفة ، 1995 .

2 بفافير سيمون ، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ، ترجمة أبو العيد دودو ، دار هومة ، الجزائر ، 1998 .

3 خوجة حمدان بن عثمان، المرآة ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبوعة ،رغاية، 2006 .

4 احمد باي و حمدان خوجة و بوضربة ، مذكرات احمد باي و حمدان خوجة بوضربة ، تحقيق العربي زبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ، ط2 ، 1981

5 الزهار احمد شريف ، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب أشراف مدينة الجزائر ، تحقيق احمد توفيق المدني ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1972 .

المراجع :

1 بن صحراوي كمال ، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى نتصف القرن 19 ، منشورات الفا للوثائق ، الاردن ، 2020 .

2 بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، الطبعة 1 ، 1997 .

3 بوعزيز يحي ، علاقات الجزائر الخارجية مع دول و ممالك اوروبا ، دار البصائر ،الجزائر ، 2009 .

4 بوعزيز يحيى ، الموجز في تاريخ الجزائر ،ج2 ، ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2009 .

5 الجيلالـي عبـد الرحمـان، تـاريخ الجزائـر العـام ، ج3 ، ديـوان المطبوعـات الجامعية ، الجزائر ، ط 7 ، 1994 ،.

6 حميـداني عمـار ، حقيقـة غـزو الجزائـر ، ترجمـة لحسـن زغـداد ،الجزائـر ، منشورات ثالة ، ط 2 ، 2008 .

7 زبيـري محمـد العربـي ، التجـارة الخارجيـة للشـرق الجزائـري ،الشـركة الوطنيـة للنشر و التوزيع ، الجزائر .

8 زبيري محمد العربي ، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث ، المؤسسة الوطنية للطباعة ،الجزائر، 1975 .

9 زروال محمد .، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791 1830 ، مطبعة دحلب ، الجزائر .

10 زوزو عبد الحميد ، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900 ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،1984

11 زينب عصمت راشد ، تاريخ اوروبا الحديث في القرن التاسع عشر ، جزء 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

12 سعد الله أبو القاسم ،أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر ، ج5 ، دار البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007 .

13 سعد الله أبو القاسم ،الحركة الوطنية الجزائرية 1860– 1900 ، ج 1 ،عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، طبعة خاصة ، 2009.

14 سعد الله ابو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 6 ، ج 3 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 1998 .

15 سعدا لله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009 .

16 سعد الله فوزي ، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ج 1 ، شركة دار الامة ، الجزائر ، الطبعة 2 ، 2004

17 سعد الله فوزي ، يهود الجزائر موعد الرحيل ، ج 2 ، دار الامة للنشر و التوزيع ، الجزائر، ط1 ، 2010 .

18 سعيدوني نصر الدين ، ورقات جزائرية ، دراسات و ابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،دار البصائر، الجزائر، ط2، 2008.

19 شحاتة ريه عطا علي محمد ، اليهود في بلاد المغرب الأقصى، دار المعرفة للنشر والتوزيع، دمشق، 1999 .

20 شنوف عيسى ، يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2008 .

21 عباد صالح، الجزائريون بين فرنسا والمستوطنون1830- 1900 ،ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة .

22 العسلي بسام ، جهاد الشعب الجزائري محمد المقراني و ثروة 1871 الجزائرية ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 .

23 عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور، تر: حاج مسعود مسعود، ج 2 ، دار النشر والتوزيع، الجزائر، ، 2008 م.

24 عميراوي أحميدة ، من تاريخ الجزائر ، قسنطينةّ ، مطبوعات جامعة الامير عبد القادر ، 2000 .

25 فارس محمد خير ، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي ، دمشق ، الطبعة 1 ، 1969 .

26 فركوس صالح ، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد 1844- 1871 ،منشورات باجي مختار ، عنابة ، 2006 .

27 الفضيل الورتلاني ، الجزائر الثائرة ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007 .

28 قنان جمال ، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790 1830 ، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الاشهار ،الرويبة ، 2005 .

29 قنان جمال ،نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 1830 ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر ،2007 .

30 كاتب كمال ،أوروبيون ، أهالي و يهود بالجزائر 1830-1962 تمثيل و حقائق ، تر رمضان زبدي ، دار المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط1 ، 2011 .

31 كاشة الفرحى بشير ، مختصر وقائع وأحداث ليلة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 - 1962 ،وزارة المجاهدين لمنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 .

32 لونيسي رابح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900 ، دار المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2010 .

33 معوشي أمال ، يهود الجزائر و الاحتلال الفرنسي 1830 . 1870 ، الجزائر ، دار الارشاد للنشر و التوزيع ، 2013 .

34 المقرحي ميلاد .أ. ، تاريخ أوروبا الحديث 1453 - 1848 ،دار الكتب الوطنية، بنغازي ، 1991 .

35 هلايلي حنيفي ، العلاقات الجزائرية الاوروبية ونهاية الايالة 1815 1830 ،دار الهدى ، عين ميلة . الجزائر، الطبعة 1 ، 2007 .

المراجع الأجنبية :

1 Allouche Jean-Luc, Les Juifs d'Algérie : images et textes, Alger, Éditions du Scribe, 1937.

2 Belhamissi Moulay, Histoire de la marine algérienne 1516-1830, Alger, Entreprise Nationale du Livre, 1986.

3 Bontems Claude, Manuel des institutions algériennes de la domination turque à l'indépendance, t. 1, Paris, Éditions Cujas.

4 de Grammont H.-D., Histoire d'Alger sous la domination turque (1516-1830), Paris, Ernest Leroux, 1887.

5 Franique M., Lois de l'Algérie, Paris, J. Corréard, 1834.

6 Martin Claude, Les Israélites algériens de 1830 à 1902, Paris, Éditions Héraklès, 1936.

7 Piron E. A., Eugène Delacroix : sa vie et ses œuvres, Paris, J. Claye, 1863.

8 Rousset Camille, La conquête d'Alger, Paris, E. Plon et Cie, 1879.

9 Sautayra E., Législation de l'Algérie, 2e éd., Paris, Maisonneuve et Cie, 1883.

10 Stora Benjamin, Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, Paris, Éditions La Découverte, 1991.

11 Vignon Louis, La France en Algérie, Paris, Hachette et Cie, 1893.

12 irebeau Georges, Algerusalem : Alger, terre juive d'histoire algérienne, d'un rabbin à son fils, Alger, Imprimerie A. Joyeux, 1937.

الرسائل الأكاديمية :

1 بن صحراوي كمال ، (الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر اواخر عهد الدايات) ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر ،الموسم الجامعي 2007 . 2008 م .

2 بو رغدة رمضان ، الجزائريون و العدالة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ، قسم التاريخ ، جامعة متتوري ، قسنطينة ، 2000 .

3 دادة محمد ،(اليهود في الجزائر في العهد العثماني منذ القرن 18 حتى 1830)، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر ،جامعة دمشق ، 1985 .

4 طوبال نجوى ،(طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700 ـ 1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية) ، رسالة ماجيستير في التاريخ الحيث ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر ،الموسم الجامعي ،2004 ـ 2005 .

5 مناصرية يوسف ،(النشاط الصهيوني في الجزائر بين 1897 – 1962) ، رسالة دكتوره ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2001 .

6 نواصر عبد الرحمان (مسألة الديون الجزائرية و انعكاساتها على علاقات البلدين في اواخر عهد الدايات) ، رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة غرداية ، الموسم الجامعي 2010 . 2011م .

الدوريات :

1 بلعزوز العربي ، (انسلاخ يهود الجزائر عن المجتمع المحلي 24 أكتوبر 1870 الجذور و البواعث) ، مجلة عصور الجديدة ، المجلد 11 ، العدد 1 ، مارس 2021 .

2 بوذراع احمد ، (الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830) ،مجلة الدراسات التاريخية العسكرية ،المركز الوطني للدراسات و البحث في التاريخ العسكري الجزائري ، الجلد 4 ، العدد 3 ، جويلية 2022 .

3 بوشنافي محمد ، (الداي مصطفى باشا وعصره 1798 1805) ، عصور الجديدة ، مختبر البحث التاريخي تاريخ الجزائر، جامعة وهران ، العدد 7-8 ، 2012-2013

4 سعيدوني نصر الدين ، (الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827 ـ 1830) : مجلة الثقافة ، تصدرها وزارة الاعلام والثقافة ، الجزائر ، السنة الخامسة العدد 28 ، اوت سبتمبر 1975 .

5 شيخ فطيمة ، (قانون كريميو 24 اكتوبر 1870 او تجنيس اليهود : الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية) ، مجلة الحوار المتوسطي ، العدد 15-16 ، مارس 2017 .

6 العاشوري موسى ، (مراسلات القنصل ديبوتانفيل مع وزير الخارجية الفرنسي تاليران 1800-1805) ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية ، دورية محكمة تصدرها جامعة سيدي بلعباس ، المجلد 15 ، العدد 1 ، جوان 2023

7 العربي إسماعيل ،(دور اليهود في الدبلوماسية الجزائرية في اواخر العهد العثماني الدايات)، مجلة تاريخ و حضارة المغرب ، العدد 12 ، ديسمبر 1974 .

8 العقاد صالح ، (اليهود في المغرب العربي) ، مجلة معهد البحوث و الدراسات العربية ، العدد 2 ، 1972 ، ص 44

9 عميراوي حميدة ، (جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر) ، مجلة سيرتا ، منشورات جامعة منتوري ، العدد 12 ، قسنطينة ، 1999 .

10محجوبي الزهرة ، (المخططات العسكرية الفرنسية لاحتلال الجزائر 1741 . 1830) ، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية ، العدد 1 ،جانفي 2020 .

11مختاري الطيب ، (لجنة التحقيق الافريقية في الجزائر و دورها الاستعماري) ، الحكمة للدراسات التاريخية ، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ،العدد 8 ، جويلية-ديسمبر 2016 .

الدوريات الأجنبية :

1 Yacono, Xavier, (La véritable histoire du coup d'éventail), Algerianiste, n° 10, 1980.

2 Anonyme, (Alger du 28 juin au 05 juillet 1884, d'après tous les journaux), Alger, Imprimerie de l'Association Ouvrière, 05 juillet 1884.

الموسوعات :

1 الأحمد محمد ، (لويس فيليب 1773-1850) ، الموسوعة العربية ، دمشق ، المجلد 17 ، 2007 .

2 عبيد محمد حسن ، (أسرة البور بون) ، الموسوعة العربية ، دمشق ، المجلد 5 .

3 الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة ، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط1 ، 1981 .

الملتقيات :

1 بو رمضان عبد القادر ، مرسوم كريميو 1870- الظروف ، المضمون ، الأهداف ، المواقف و التداعيات ،أعمال الملتقى الوطني حول التشريع الفرنسي في الجزائر و أثره على الحياة الاجتماعية و الدينية والثقافية 1870-1940 ، جامعة 8 أوت 1955 ب سكيكدة .

المواقع:

1 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7

فهرس

المحتوى

فهرس المحتوى

شكر و عرفان.....

إهداء .....

قائمة المختصرات : .....

مقدمة: .....أ

الفصل الأول : قضية الديون و سقوط الدولة الجزائرية **7**

المبحث الأول: مسألة الديون :.....**7**

المبحث الثاني : انعكاسات مسألة الديون على الايالة **23**

المبحث الثالث: موقف اليهود من الاحتلال الفرنسي **34**

الفصل الثاني : التنظيمات الفرنسية اتجاه يهود الجزائر.....**39**

المبحث الأول :تنظيم الطائفة اليهودية و قيادتها **39**

المبحث الثاني : التنظيمات الفرنسية للمؤسسات الدينية اليهودية بالجزائر **48**

المبحث الثالث : السياسة التعليمية الفرنسي تجاه يهود الجزائر **58**

الفصل الثالث : مرسوم كريميو و تجنيس يهود الجزائر 1870 .....**72**

المبحث الأول: ظروف صدور هذا المرسوم : **72**

المبحث الثاني : ترجمة لشخصية ادولف كريميو:.....**75**

المبحث الثالث : المواقف المختلفة من مرسوم كريميو:.....**78**

المبحث الرابع: الامتيازات التي حصل عليها يهود الجزائر :..... **85**

الخاتمة:..... **93**

الملاحق:..... **96**

فهرس الاعلام و الأماكن : **104**

قائمة المصادر و المراجع :..... **113**

الملخص:

تتناول هذه المذكرة التاريخية المعنونة بـ "يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي (1830-1870م)" دراسةً معمقةً لوضع يهود الجزائر خلال العقود الأولى من الاحتلال الفرنسي، مع التركيز على دور بعض النخب اليهودية المالية والتجارية، ولا سيما عائلتي بكري وبوشناق، في قضية الديون الجزائرية الفرنسية وتداعياتها السياسية التي استغلتها فرنسا ذريعةً لتبرير احتلال الجزائر سنة 1830م. كما تسلط الدراسة الضوء على السياسة الاستعمارية التي انتهجتها الإدارة الفرنسية تجاه اليهود، من خلال إعادة تنظيم مؤسساتهم الدينية والقضائية والتعليمية والإدارية، بما ينسجم مع أهداف المشروع الاستعماري الرامية إلى إدماجهم تدريجيًا في المنظومة الفرنسية. وتبرز المذكرة كيف تُوِّج هذا المسار بصدور مرسوم كريميو سنة 1870م، الذي منح يهود الجزائر الجنسية الفرنسية بصورة جماعية، الأمر الذي أحدث تحولات عميقة في أوضاعهم القانونية والاجتماعية والسياسية، وأسهم في تعميق الفوارق بينهم وبين الجزائريين المسلمين، بما يخدم المصالح الاستعمارية الفرنسية ويعزز حضورها في الجزائر.

Summary

"The Jews of Algeria and the French Occupation (1830–1870)", provides an in-depth study of the situation of Algerian Jews during the first decades of French colonial rule. It focuses on the role played by certain Jewish financial and commercial elites, particularly the Bakri and Busnach families, in the Algerian-French debt issue and its political repercussions, which France exploited as a pretext to justify its occupation of Algeria in 1830. The study also examines the colonial policy adopted by the French administration toward the Jewish community through the reorganization of its religious, judicial, educational, and administrative institutions in accordance with the objectives of the French colonial project, which sought to gradually integrate Algerian Jews into the French system. Furthermore, the thesis highlights how this process culminated in the promulgation of the Cremieux Decree in 1870, which collectively granted French citizenship to Algerian Jews. This decree brought about significant changes in their legal, social, and political status and contributed to deepening the political and social divisions between them and the Muslim Algerian population, in a manner that served French colonial interests and reinforced its presence in Algeria .